

مختار



السنة السابعة

العدد ١٠٤ .. مارس ٢٠٠٩



- التحديات تتفاقم أمام المشروع الإقليمي لإيران ■ الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة
- الانتخابات الرئاسية وصراع الأقطاب ■ إيران وخيارات أوباما
- بعد ثلاثين عاماً هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟ ■ الأزمة المالية والاستيراد العشوائي

مختار البرائة ننه

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة :

د. عادل عبد المنعم سويلم

د. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبالي

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

صورة الغلاف :

القمة المصغرة تحت جديد أمام طموحات
طهران لبلورة محور أمنى إقليمى.

الإخراج الفنى :

مصطفى علوان

المستشار الفنى :

السيد عزمى

مختارات

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

٤	افتتاحية العدد:
	دراسات:
٦	- إيران: نحو فك الأزمة النووية (٢ / ٢).....
	افتتاحيات الصحف الإيرانية
١٥	- افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في يناير / فبراير ٢٠٠٩م.....
	قضية العدد:
١٦	- حراس الثورة الإيرانية وانتخابات الرئاسة.....
	شئون داخلية:
١٩	١- الانتخابات الرئاسية وصراعات الأقطاب (ملف خاص).....
٣٨	٢- حان وقت تدوين الخطط والبرامج العملية.....
٤٠	٣- ست نقاط أساسية على الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩.....
٤١	٤- تداعيات الهجمات الإرهابية شرق البلاد.....
٤٢	٥- المثقفون الإيرانيون وموضوع يسمى إسرائيل.....
٤٣	٦- الأزمة المالية والاستيراد العشوائي.....
٤٥	٧- استعراض الاقتدار الوطني.....
٤٦	٨- خمس تحديات اقتصادية تواجه الرئيس الإيراني القادم.....
	إيران.. لماذا؟
٤٩	- بعد ثلاثين عاماً هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟.....
	تفاعلات إقليمية:
٥٣	١- الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة.....
٥٤	٢- الأبعاد المختلفة لفشل إسرائيل في غزة.....
٥٥	٣- نتائج الحرب على غزة.....
٥٦	٤- مشهد التحالف في الخليج.....
٥٨	٥- الساحة السياسية العراقية تتغير.....
٥٩	٦- جارٍ مستقر.....
٦٠	٧- إيران الاحرص وستبقى.....
٦١	٨- الحوار الفلسطيني في القاهرة.....
٦١	٩- إيران نقلت التحدي إلى ساحة إسرائيل المصونة.....
٦٣	١٠- تركيا: نموذج التعاطي بين الإسلاميين والعلمانيين.....
٦٧	١١- الحكومة المغربية والدبلوماسية المتورة.....
٦٨	١٢- هل سمع قضاة محكمة العدل الدولية باسم فلسطين؟.....
	علاقات دولية:
٦٩	١- تكذيب قيام اوباما بكتابة رسالة لاحمدى نجاد.....
٧٠	٢- إيران على اعتاب قوة عظمى.....
٧١	٣- علاقات إيران وواشنطن محور الزيارات الدبلوماسية.....
٧٢	٤- صفقة متزامنة بين أمريكا وروسيا وإيران.....
٧٣	٥- إيران وخيارات اوباما.....
	الزاوية الثقافية:
٧٥	١- جهود الإيرانيين في الترجمة من العربية إلى الفارسية.....
	رؤى عربية:
٨٢	١- بعد مرور ثلاثون عاماً على قيام الثورة... شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعاً للتغيير.. سمير زكي البسيوني
٨٥	٢- العدالة الإنتقالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بين الخميني وأحمدي نجاد... الشيباء الدمرداش العقالي
	مصطلحات إيرانية:
٩١	١- وزارة الانتظار (وزارت انتظار).....

افتتاحية

التحديات تتفاقم أمام

التشابه وليس فقط التزامن يبدو غريباً، وربما مثيراً، بين ما أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما من مضمون استراتيجي لمشروعه السياسي الخاص بالعراق والعلاقات الأمريكية-العراقية، وما جاء على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد خلال استقباله الرئيس العراقي جلال طالباني في طهران من دعوة إلى تعاون أمني رباعي بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

الرئيس الأمريكي، الذي أعلن موقفه الاستراتيجي الخاص بالعراق وبالذات جدية الانسحاب الكامل من العراق في نهاية ٢٠١١ على أن يبدأ الانسحاب فعلياً في أغسطس ٢٠١٠، تحدث عن مسار «دبلوماسية» يرافق عملية الانسحاب «الحذر» التي تحدث عنها وأهم ما قاله بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «انخراط إقليمي شامل»، وقال ما نصه: «يجب أن نعمل مع أصدقائنا وشركائنا لتأسيس إطار جديد يكرس أمنه وأمن المنطقة. لقد حان الوقت لأن يكون العراق شريكاً كاملاً في حوار إقليمي لتأسيس علاقات طبيعية معه».

هذا التصريح يكشف عن جدية أمريكية لإعادة دمج العراق أمنياً مع من أسماهم الرئيس أوباما بـ «الأصدقاء والشركاء» بالنسبة لواشنطن، وهم بالطبع مجموعة دول الاعتدال العربي أو ما يسمى بـ «مجموعة ٦ + ٢» أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والتي أصبحت تعرف بـ «مجموعة ٦ + ٣» بعد أن دعت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس وزير الخارجية العراقي هوشيار زبيري لحضور أحد اجتماعات وزراء خارجيتها الذي عقد في الكويت.

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أخذ الاقتراح الذي سبق أن طرحه وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أمام ندوة «حوار المنامة» حول أمن الخليج في نوفمبر الماضي (٢٠٠٨) بالاعتبار. فقد اقترح جيتس ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي. وقتها لم تأخذ الدول الست هذه الدولة بالجدية اللازمة، لكن دعوة الرئيس الأمريكي أوباما إلى دمج العراق أمنياً مع شركاء وأصدقاء واشنطن يعطى دلالات بوجود تصورات لنظام أمني جديد إقليمي يربط الخليج بالشرق العربي.

هنا بالتحديد توجد بعض الأسئلة المهمة التي تفرض نفسها: أولها، موقع إسرائيل ضمن هذا الإطار الأمني الإقليمي الذي يربط الخليج بالشرق العربي، فدون أخذ الدور الإسرائيلي في الاعتبار يمكن للبعض أن يتصور أن هذا النظام الأمني الجديد قد يستهدف إسرائيل. وثانيها، من العدو المستهدف من هذا النظام الأمني؟، هل هو إيران بالتحديد، أم هو «الهلال الشيعي» كله الذي سبق أن تحدث عنه البعض؟، وكيف يمكن أن يكون الهلال الشيعي مستهدفاً في حين أن العراق طرف في ذلك النظام الأمني الجديد المقترح؟، وثالثها، يتعلق بدور القوى الدولية الشريكة، هل هي الولايات المتحدة، أم هي الولايات المتحدة بمشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟، وكيف سيكون الحال بالنسبة لكل من روسيا والصين والهند وهي أطراف فاعلة خاصة في إقليم الخليج بما فيه إيران وفي الشرق العربي أيضاً.

أهمية هذه الأسئلة تتضاعف عندما نعيد قراءة ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في افتتاح الدورة العادية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة، وما جاء على لسان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد رداً على ما ورد على لسان وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ في ذلك الاجتماع. فقد شهد ذلك الاجتماع جدلاً ساخناً إثر ما طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من تساؤلات حول مسائل جوهرية طالب الوزراء بالبت فيها وبلورة موقفاً ومنهجاً إزاء كل منها، وكان من بين تلك المسائل الحوار العربي مع إيران.

ففي الوقت الذي دعا فيه صلوخ العرب إلى الحوار مع إيران والانفتاح عليها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة وجارة لابد أن تكون للعرب معها علاقات تعاون، كان رد عبد الله بن زايد حاداً وتساءل: كيف يمكن أن نفتتح حواراً مع دولة تحتل أرضاً عربية (يقصد جزر الإمارات الثلاث). أما سعود الفيصل فقد دعا صراحة إلى «بلورة رؤية مشتركة إزاء القضايا ذات المساس بالأمن العربي والتعامل مع التحدي الإيراني». وأوضح أن هذا التحدي يشمل: الملف النووي الإيراني، وأمن الخليج، والتدخل في العراق ولبنان وفلسطين.

سعود الفيصل لم يكتف بالدعوة إلى مواجهة التحدي الإيراني بل دعا أيضاً إلى أن يتجاوز العرب «خلافاتهم وانقساماتهم» مشيراً إلى أنه قد طرأ تحسن ملموس في العلاقات العربية بما في ذلك الاتصالات الإيجابية بين الرياض ودمشق.

دعوة التقارب هذه وبالذات بين الرياض ودمشق واحتمالات امتدادها إلى القاهرة أيضاً إثر انعقاد القمة العربية المصغرة في الرياض استعداداً للقمة العربية الدورية التي ستعقد في الدوحة وشارك فيها الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري بشار الأسد وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد من شأنها، في حالة نجاحها، أن تفاقم من ظاهرة صراع المحاور الإقليمية من ناحية، وأن تضاعف من التحديات التي يمكن أن تواجه المشروع الإيراني الإقليمي، بل إنها يمكن أن تحبط الدعوة التي جاءت على لسان الرئيس الإيراني أحمددي

المشروع الإقليمي لإيران

نجد في لقائه مع الرئيس العراقي جلال طالباني في طهران مؤخراً وقت أن كان يتحدث فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن «المسار الدبلوماسي» للأزمة العراقية.

فقد دعا أحمدى نجاد إلى تنمية التعاون بين دول المنطقة في مختلف القطاعات بما في ذلك الاقتصاد، لكنه ركز على التعاون الأمني بين أطراف إقليمية أربعة هي: إيران والعراق وتركيا وسوريا، وقال: «إن التعاون الرباعي بين هذه الدول مهم للغاية ويعتبر أساساً للأمن الدائم وتعزيزاً للأخوة». فإلى أي مدى يمكن أن تنجح إيران في تحقيق هذا التعاون؟، وأي من المحورين يمكن أن يفرض نفسه على الآخر؟

التدقيق في «مجموعة دول ٦ + ٣» التي تمثل محور الدعوة الأمريكية للتعاون الأمني الإقليمي ومجموعة الدول الأربعة الواردة على لسان الرئيس الإيراني يكشف أن العراق طرف مشترك في المجموعتين ما يعني أن الصراع على العراق سيكون وارداً في المستقبل. وإذا أخذنا في الاعتبار إمكانية نجاح الرياض في إعادة دمج دمشق عربياً وتجديد فرص إعادة إحياء ما يسمى بـ «دول الرافعة العربية» أي مصر والسعودية وسوريا، فإن سوريا ستكون هي الأخرى طرفاً يجري الصراع حوله، وتبقى تركيا كما هي عاداتها طرفاً موازناً ومشتركا في كافة التفاعلات الإقليمية، بما يعني أن المحور الإيراني يمكن أن يواجه رؤى وسياسات جديدة وامتلاك زمام المبادرة وطرح المبادرات خصوصاً في ظل تطورات أخرى عديدة أبرزها التردد الأمريكي في الاندفاع نحو الحوار المأمول مع إيران، وإمكانية بروز خلافات عراقية - إيرانية في الأجل المتوسط إن لم يكن القريب على أرضية إعادة إحياء الخلافات الحدودية إذا ما حاولت إيران عرقلة الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية في شهر يوليو المقبل، ناهيك عن إمكانية حدوث مقايضة أمريكية - روسية على إيران، ووجود فرص وإغراءات كثيرة عربية وأمريكية أمام سوريا كي تراجع تحالفها مع إيران.

فالرئيس الأمريكي باراك أوباما لا يبدو متعجلاً لوضع أجندة حوار غير مشروط مع إيران لا يكون مجرد حوار تكتيكي بل يكون استراتيجياً ويمتد إلى مراجعة الرؤى الاستراتيجية الأمريكية كما تأمل طهران. البعض يرى أن التلكؤ الأمريكي سببه أن واشنطن تفضل انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية على أمل فوز الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي ولكن إذا فاز أحمدى نجاد عندها يمكن مراجعة التوجه برمته، والبعض الآخر يرى أن الوقت ليس مع إيران، وأنها تخسر أوراق قوتها الإقليمية الواحدة تلو الأخرى يوماً بعد يوم. فالرهان على إمكانية جذب سوريا إلى محور المعتدلين عبر علاقات طيبة مع الرياض والقاهرة وإعادة تفعيل المفاوضات السورية - الإسرائيلية وربما بمباركة أمريكية وأوروبية لا يقل أهمية عن الرهان على إمكانية حدوث تطورات سلبية في العلاقات بين إيران والعراق على خلفية ما جاء على لسان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي أكد وجود خلافات كثيرة بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وقال أن الجارتين لم تسويا التوترات القديمة رغم تحسن العلاقات بينهما، وعلى خلفية اجتماع دول «مجموعة ٦ + ٣» الذي سيعقد قريباً في بغداد، فضلاً عن أن الرسالة السرية التي بعث بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى نظيره الروسي ديمتري ميدفيديف وأكدت مصادر دبلوماسية وصحفية عديدة تضيف هي الأخرى تحدياً جديداً أمام إيران حيث تتضمن مقايضة الدرع الصاروخي الأمريكي بوقف المشروع النووي الإيراني ومشروع الأسلحة الصاروخية الإيرانية.

فحسب ما تم تناقله من معلومات بهذا الخصوص فإن أوباما عرض إمكانية تخلي واشنطن عن نشر درع الدفاع الصاروخي في شرق أوروبا مقابل قيام روسيا بإقناع الإيرانيين بالتخلي عن مشروعاتهم الصاروخية والنووية. وعلى الرغم من أن روسيا لم تؤكد المضمون الكامل لهذه الرسالة ولم ترد عليها بعد فإن مجرد وجود مثل هذا الاحتمال يشكل تحدياً مهماً لإيران على الأقل من منظور الإساءة للعلاقات الإيرانية - الروسية إذا ما حاولت روسيا الضغط على إيران بهذا الخصوص وإذا ما رفضت إيران مما قد يضطر روسيا إلى تجميد برامج التعاون العسكري مع إيران.

تحديات كثيرة إقليمية ودولية تواجه إيران قد تفاقم من حدة الصراع الإقليمي وبالتحديد حدة الاستقطاب الإقليمي قبيل أشهر معدودة من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي قد تكون أحد المداخل الإيرانية المهمة لتهدة تلك الحدة في حالة فوز محمد خاتمي على منافسه الرئيس الحالي محمود أحمدى نجاد.

دراسة

إيران: نحو فك الأزمة النووية (٢ / ٢)

Iran: Breaking the nuclear deadlock, Chatham house report,
December 2008

إعداد: د/ فوزى درويش

الخيارات السياسية:

من المسلم به على وجه العموم، أن هناك الكثير مما يجب عمله لتقليل مخاطر حصول إيران على أسلحة نووية، ولتفادي الانتشار النووي، ولتقليل فرص استخدام الأسلحة النووية.

وترى بريطانيا أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا ليس لإسرائيل وحدها، ولكن كذلك للاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله. وفي الوقت الراهن، فإنه ليس لدى إيران النية لشن حرب، ولا المقدرة للقيام بذلك بنجاح عبر حدودها ضد أعداء سوف يكون عليها أن تواجههم.

إن نوايا إيران في تطوير قواتها هي هدف دفاعي في المقام الأول. والتهديد الإقليمي الذي يتحدث عنه الساسة الأوروبيون يقع في وقت لا يتسنى تحديده في المستقبل. إنه يتحدث عن مخاطر أن يصبح هناك سباق للأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهو أثر من آثار ضعف نظام عدم الانتشار النووي الذي سوف يلى مرحلة قيام إيران ببناء سلاح نووي مؤثر إن هي حتى اختارت ذلك.

إن من المحتمل أن تكون إيران قريبة من السيطرة على كافة التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج أسلحة نووية، وليست هناك استراتيجية واضحة، بما في ذلك مهاجمة المنشآت النووية المعروفة في إيران، أو التوصل إلى اتفاق شامل يمكن أن يوفر ضماناً بأن إيران سوف لا تبني لنفسها السلاح

المرغوب.

القوة وتغيير النظام الحاكم:

إذا ما سلمنا بعداء إيران نحو الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن تغيير النظام قد قتل بحثاً - خاصة في دوائر الحزب الجمهوري على وجه الخصوص - من سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، حينما كانت هناك قوات أمريكية كبيرة حاضرة في شرق إيران وغربها، فضلاً عن وجود قواعد أمريكية في آسيا الوسطى والمحيط الهندي، وكذلك وجود الأسطول البحري الأمريكي في الخليج (الفارسي). إن تغيير النظام سوف يكون أقرب الشبه بتوفير ضمانات بألا تقوم إيران مطلقاً ببناء أسلحة نووية، ولكن ليست هناك من دولة ترى ذلك حلاً. إن الأمر يستلزم غزو الأراضي والاحتلال المؤقت، وهو الأمر الذي لن تفعله الولايات المتحدة. وعلى ذلك، فإن حلم الإحلال محل الجمهورية الإسلامية بحكومة ديموقراطية سيظل مجرد حلم. وغالبية الدول، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، تذهب بعيداً إلى حد استبعاد ذلك، قائلين أن مثل هذا القرار هو قرار متروك للإيرانيين لا يأتيهم من الخارج.

الخيار العسكري:

لدى إسرائيل من الأسباب القوية التي تجعلها تخطط لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. وهناك من الأسباب أيضاً ما يدعو إلى الشك عما إذا كان الإسرائيليون تتوافر لديهم

القدرة على الإضرار النهائي بالبرنامج النووي الإيراني بما لديهم من قدرات عسكرية. وطبقاً لأقوال الجنرال المتقاعد جون أبى زيد، بأن أى مواجهة إسرائيلية - إيرانية سوف تكون سيئة الأثر بالنسبة للمنطقة، وسيئة بالنسبة للولايات المتحدة على وجه الخصوص، وسوف تقود المنطقة في نهاية المطاف، وفي أغلب الاحتمالات إلى حالة من عدم الاستقرار. فمن المحتمل أن إيران سوف تعاود بناء المنشآت التي جرى تدميرها باستخدام المعرفة، والشعب، والتجهيزات التي لم يطلها الدمار، وسوف يقوم الإيرانيون باستخلاص النتيجة بأنهم لم يكونوا يهاجموا لو أنهم امتلكوا قوة ردع نووية أعلن عنها، ومن ثم يمضون في بناء قوة أخرى على الفور.

ولقد أصر كل من الرئيس السابق بوش، والرئيس أوباما على أن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً على الطاولة واضعين في تقديرهما أن إيران سوف لا تقدم على التفاوض جدياً ما لم تعلم أن هناك خطأ أحمر حقيقياً. وفي غياب دليل قاطع بوجود برنامج عسكري إيراني، وبوجود مخاطر حقيقية تنتج عن الرد الانتقامي الإيراني ضد القوات الأمريكية الموجودة في العراق، فليس إذا من صالح الولايات المتحدة تصعيد الموقف في الآونة الراهنة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن المؤشرات تقول أن ذلك هو التيار الرئيسي للنظرية العسكرية الأمريكية سواء للضربة الإسرائيلية أو الأمريكية على حد سواء، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ليس من المحتمل لها أن تنصت إلى اللوبي الذي يدعو إلى العمل العسكري المبكر.

وبصير السؤال، أى سلوك هو ذلك الذى يشكل تهديداً غير مقبول يحمل على العمل العسكري؟ إن هذه النقطة غالباً ما لم يتم مناقشتها بشكل واضح ربما تكون متمثلة في استطاعة إيران أن تطور قدرات محددة يجرى تقييمها على أنها تهديد للولايات المتحدة أو مصالح إسرائيل الاستراتيجية وأمنها بشكل لا يمكن قبوله. والتبرير القانوني للعمل العسكري يمكن العثور عليه فقط في ضوء الدفاع عن النفس ضد تهديد هجومي، أو في قرارات مجلس الأمن التي تسمح بالتحديد باستخدام القوة.

ولسوف يكون هناك خلاف بين كل من إسرائيل، والولايات المتحدة، وحلفائها، فضلاً عن المجتمع الدولي حول الوضع الذي يتطلب رداً باستخدام القوة. وباختصار، فإن مجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل لا يمكن القول بأنها تمثل تهديداً يوجب الحق في الدفاع عن النفس، إذ لا بد من أن يكون هناك قصد محدد للهجوم، كما يجب أن يكون التهديد بالهجوم "مائلاً" Imminent إذا ما قدر استخدام القوة بشكل مشروع للدفاع عن النفس. فمجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل يطرح صعوبات معينة لدى تطبيق هذا

المعيار. وكما قرر "مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ٢٠٠٢: "ينبغي علينا أن نكيف فكرة التهديد المائل مع القدرات والأهداف مع خصومنا اليوم". ولتفسير القانون، فلكل ظروف وحالة بذاتها ينبغي مراعاتها.

ولكى يتسنى تقييم معيار توافر "مثل الخطر"، ينبغي إيجاد علاقة له مع معيار "الضرورة"، بمعنى هل التهديد بالهجوم هو من القرب الزمني حتى يطرح ضرورة استخدام القوة الآن؟ أو العمل على تفادي استخدام القوة؟ إن هذه المشكلة قد تمت مناقشتها في عام ٢٠٠٥ من جانب "شاتام هاوس" تحت عنوان Chatham House Principles on the USE of Force in Self - Defence، كما يلي:

* أن القوة لا يمكن استخدامها إلا حينما يترتب على مزيد من التأخر أن يصبح في غير مقدور الدولة المهددة فعلياً أن تدافع عن نفسها ضد الهجوم أو أن تتجنبه.

* لدى تقييم مدى "مثل" الهجوم، يمكن الرجوع إلى مدى خطورة الهجوم، وقدرات الطرف المهاجم، وطبيعة التهديد، على سبيل المثال إذا ما كان الهجوم سوف يتم دون تحذير مسبق.

ولسوف تكون كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بحاجة لأن يظهر أن لأفعالها المبررة بناءً على حقائق معلومة لديهما.

هل يمكن ردع إيران؟

إن أولئك الذين يعتقدون أن إيران مدفوعة بعوامل أيديولوجية لدرجة تستثنى المعقولة يعتبرون أن الدفاع الوحيد ضد إيران المسلحة تسليحاً نووياً أو تمتلك القدرة الكاملة لبنائها، سيكون ذلك بمثابة هجوم استباقي يجري تكراره كل سنوات قليلة، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً. وطبقاً لهذه النظرة، فإن عواقب عدم تقدير النوايا، وعدم التقدير السليم للقدرات النووية لإيران، سوف يكون شديد الكارثية، وعلى ذلك فإنه ينبغي على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل مراعاة ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تحدد سياستها الخارجية والدفاعية على أساس رغبتها في نشر مزايا الإسلام، وأن تتولى زعامة منطقتها، والعالم، لتحسين أحوال البشر. فهي مصممة على الحفاظ على أمنها القومي من أجل الحفاظ على بقاء الجمهورية الإسلامية ومراعاة مصالحها. وليس هناك مجال في هذه الأهداف الاستراتيجية للانتحار القومي. ففي حين تقوم إيران بتنمية هذه الأهداف، فإن عليها أن تكون متباعدة أيضاً لقوتها العسكرية في مواجهة القدرات العسكرية الأمريكية. ومن المحتمل جداً أن إيران قد تبادر بالعدوان أو إحداث الشغب في أوساط الحكومات المجاورة، ومن ثم تتلقى ردود الأفعال الانتقامية ضدها.

إن الردع ربما يوفر ضمان الاحتواء، ولكن المخاوف الجدية حول كيفية تصرف إيران بالنسبة لمواضيع أخرى في المنطقة، بما في ذلك برنامجها النووي يجري تناولها من خلال الدبلوماسية. وكما قال أوباما، "إننا لم نستنفد بعد خياراتنا غير العسكرية في مواجهة هذا الخطر، وبطرق شتى يجب علينا أن نجربها".
الملاذ الأخير:

ورغم أن استخدام القوة هو الخيار الأخير، وينبغي أن يكون كذلك، ويجب اتخاذ قراره بشكل قانوني، فإن المجتمع الدولي، وإيران على وجه الخصوص، يكون عليهما أن يكونا على علم بأنه في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، كما كان عليه الحال في ظل الإدارة الماضية، أن هناك حدوداً للتسامح بالنسبة للتهديدات الأمنية التي تنشأ في إيران. وليس هناك من شك في قدرة القوات الأمريكية على مباشرة عمل عسكري ضد إيران، أو في عزم الرئيس أوباما للأمر بها كملاذ أخير.

وبالنسبة للوقت الراهن، فمن المحتمل أن تستمر الولايات المتحدة في تفضيل الحل الدبلوماسي، في حين تحتفظ بحق مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، على الأقل في حالة حدوث هجوم إيراني، أو في حالة حيازة أسلحة نووية. ومن المحتمل أن تكون لها القدرة على كبح جماح إسرائيل من خلال عقد جولات من المفاوضات، شريطة أن تكون نتيجتها إيجابية، وأن يكون من المحتمل إنجازها بحلول عام ٢٠٠٩ أو حتى منتصف ٢٠١٠.

العقوبات:

خيار العقوبات متعددة الأطراف محدودة الأثر. وليس بمقدور مجلس الأمن غير تقديم وتكرار نفس الوضع الذي اتخذته سلفاً منذ عامين، متبنياً مراحل متعددة للعقوبات على أساس تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدى استجابة إيران لشروطها، وتبقى التدابير التي اتخذت وتم تنفيذها على نحو ضعيف وتظل كل من روسيا والصين تتصرفان على نحو كونهما "كوابح" قوية ضد أي زيادة فعلية للعقوبات. أما الاتحاد الأوروبي فإنه يريد القيادة من مجلس الأمن لكنه غير متحد في نفس الوقت.

وفي حين تبدو العقوبات وقد تركت أثراً ضئيلاً على سياسة إيران النووية، فمن الواضح أنها قد أثرت على اقتصادها وتجارتها الدولية. ولا شك أن إيران تواجه مأزقاً بالنسبة لعلاقاتها الخارجية. ولربما يكون هناك بعض العيب أو المراوغة في الحكومة الإيرانية مع وجود رد إيجابي لمجموعة "الست" لأسباب تكتيكية، ولكن لا يبدو أن هناك أسباباً تدعو إلى الظن أن هناك كتلة للرأي في إيران تدعو إلى التحرك نحو ما طلبه الغرب والعرب من إيران، وهو

الاعتدال في تعاملها مع المنطقة، ومع الغرب، وفي ردود فعلها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. لقد أوضح أوباما أنه يود لو أن يرى عقوبات أكثر شدة متعددة الأطراف وضد طهران المتمردة. أما الاتحاد الأوروبي، فهو يبدى عزمه بشكل متزايد على تفعيل التدابير المالية ضد إيران، كما أن عدداً من الاستثمارات الكبرى في قطاع الطاقة قد تم تأجيلها، مما جعل الأمر صعباً بالنسبة لإيران لتطوير هذا القطاع.

وعلى أية حال، فإن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال في مقدورها عمل المزيد. فإذا لم ينجح مجلس الأمن في القيام بإصدار عقوبات إضافية، فإن الاتحاد الأوروبي من المحتمل أن يتخذ ذلك من جانب واحد.

ورغم مواجه إيران الاقتصادية، فليست هناك فرصة لأن تردع هذه العقوبات إيران وحدها، وأن تثنى عنها مواصلة برنامجها للتخصيب النووي. ولربما قامت إيران بحساب أن الاستثمارات الأوروبية والتجارة مع أوروبا ليست أساسية للبقاء. وفضلاً عن ذلك، فإن أسعار البترول قد تبقى على المستوى من ٦٠ دولاراً إلى ٩٠ دولاراً للبرميل. وقد يكون من الخطأ، على هذا النحو، افتراض أن مواصلة الضغط باستخدام الوسائل المحدودة المتاحة حالياً لمجموعة الست جماعياً، والولايات المتحدة وحدها سوف تدفع إلى الأمام بمركز براجماتي في إيران تتوافر لديه الرغبة في وقف عملية التخصيب لقاء عدد من المزايا لا تزيد عما عرضته مجموعة الست في يونيو ٢٠٠٨.

الدبلوماسية:

ما هي إذاً الخيارات أمام المجتمع الدولي بما في ذلك إيران، لانهاء من حالة التنافر هذه، وزيادة فرص الأمن للجميع، من خلال استئناف الدبلوماسية المكثفة؟

تركز الجهود الدبلوماسية حالياً على التفاوض على اتفاق مع إيران، يتضمن تدابير مشددة وإشراف مفاجئ، مما يقلل احتمال اختيار إيران لصنع القنابل، أو الحصول على المواد اللازمة لعمل ذلك. وفي مثل هذا الاتفاق، تحصل إيران على مزايا مهمة تمكنها من تقوية اقتصادها. وإضافة على ذلك، فإن نظام معاهدة عدم الانتشار النووي يجب دعمه، كما أن التوترات السياسية في الشرق الأوسط والتي تشمل إيران ينبغي من ثم تخفيف حدتها.

خلفية معاهدة عدم الانتشار النووي:

لإيران الحق في إجراء البحوث، وتطوير واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على وجه التحديد، شريطة ألا يكون ذلك خرقاً للالتزامات التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار النووي. وأثناء السنوات الخمس منذ الاتصالات التي بدأت بين فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا

(الاتحاد الأوروبي + ٣) وإيران، تم طرح الكثير من المقترحات كأساس لمواءمة هذا الحق، مع الحاجة لإيجاد الثقة في النوايا والقدرات الإيرانية. ويقع في صلب أى اتفاق من هذا القبيل عما إذا كانت إيران وتحت أى الشروط يتوافر لها الوصول إلى الهدف المزدوج لتوليد الطاقة أو صنع السلاح، وبالتحديد تخصيب اليورانيوم. وقد طرحت المقترحات التالية بيانها، وفي الأساس داخل نطاق المفاوضات الدولية، لمعالجة هذه النقطة، على الرغم من أن أية واحدة منها لم تحصل على مساندة عامة، إنما تم رفضها من جانب أو آخر أم من كليهما:

١ - وقف التخصيب (الاتحاد الأوروبي ٣ - ٢٠٠٣).
٢ - التعليق إلى ما لا نهاية (الاتحاد الأوروبي ٣ - ٢٠٠٥).

٣ - استمرار أنشطة دورة الوقود في ظل الضمانات والبروتوكول الإضافي (إيران ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).

٤ - الإشراف الدولي على التخصيب في المناطق الساحلية كمشروع مشترك (إيران ٢٠٠٤ - حتى الآن) وتفاصيل ذلك في عمل منشور من جانب الأكاديميين الأمريكيين.

٥ - التخصيب بعيداً عن الشاطئ off - shore كمشروع مشترك (روسيا ٢٠٠٦).

٦ - التعليق بالنسبة للتخصيب على أساس صناعي (إيران ٢٠٠٦).

٧ - التعليق لكافة أنشطة التخصيب حتى يتسنى توافر الثقة (مجموعة الست ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨).

وكافة هذه الشروط لا تزال على الطاولة فيما عدا الخيار رقم ٦ أعلاه، والذي تهاوى منذ أن حققت إيران إنتاجاً على نطاق صناعي في عام ٢٠٠٨.

إنه من الطبيعي القول بأنه لن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق بالنسبة للخيارات من ١ - ٣، ذلك لأن إيران سوف لا تقبل التوقف أو التعليق إلى ما لا نهاية بأى ثمن (الخياران ٢، ١).

وفي ضوء ما قالته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمخابرات الأمريكية حول إيران وأنشطتها الماضية، أنه من غير الواقعي وبشكل كبير أن نفكر بأن مجموعة الست سوف توافق على استمرار البرنامج النووي الإيراني في ظل الخيار رقم ٣، لأن ذلك سوف لا يتضمن سوى التأكيدات المعتادة، وأن هذه التأكيدات المطلوبة من بلاد ليست بمثل إيران، ليس لها سجل من القدرة على التخفي أو التعاون غير الكافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بناء كتل للجولة القادمة من التفاوض: فإذا نحينا جانباً بعض المسائل من أمثال: كيف يتسنى بدء التفاوض، وعما إذا كانت إيران سوف تنضم إلى ركب

التفاوض بشكل جدي، وماذا تكون عليه الصفقة الكلية، فإن الكتل الدبلوماسية المأمولة لحل يتم في عام ٢٠٠٩ للمشكلة المطروحة من جانب الطموحات النووية الإيرانية ستكون:

أ - مقترح إيران حول "كونسورتيوم" دولي (الخيار ٤ أعلاه) وأشكال مختلفة من الضمانات غير العادية ضد الانتشار النووي كما اقترحه تومسون وفوردن. Thomson and Forden.

ب - التخصيب بعيداً عن الشاطئ "off - shore" على سبيل المثال، الاقتراح الروسي لعام ٢٠٠٦ أو "الاقتراح السعودي المقدم حديثاً بالقيام بإخصاب إقليمي في مركز يقام لهذا الغرض خارج إيران.

ج - تعليق التخصيب لمدة زمنية محدد (مهلة Moratorium)، يتم إنجاز ذلك من خلال موافقة إيران حول المقترحات الحالية لمجموعة الست (التجميد من أجل التجميد) (Freeze - for freeze)، أى مزيد من التداول على النسق الكائن حالياً، مما يؤدي إلى اتفاق شامل على الخطوط التي تم طرحها مرة أخرى من جانب "الست" في يونيو ٢٠٠٨.

د - مدخل جديد، مثل عدم وجود كونسورتيوم دولي لكن تدابير متشددة، بما في ذلك الإشراف على المنشآت الخاصة بالتخصيب للضمان ألا يتم تحويل المواد النووية، وجعل الأمر أكثر صعوبة أمام أية حكومة إيرانية قادمة لاستئناف عملية التسليح.

الولايات المتحدة والبيداية الجديدة في ٢٠٠٩: يقدم تحول السلطة للإدارة الديمقراطية في الولايات المتحدة فرصة واضحة لنوع جديد من التفكير في موضوع من الخطورة البالغة أن يترك دون معالجة. ولسوف تكون هناك دون أدنى شك بداية جديدة في عام ٢٠٠٩. وهذا القسم من الدراسة يوضح سياسة الرئيس المنتخب أوباما، ويحاول تقييم الاحتمالات حول المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف في ظل الرئاسة الجديدة.

أوباما وسياسته نحو إيران: لقد أشار السيناتور أوباما إلى أنه سوف يلتقى مع قادة إيران دون شروط مسبقة، ولكنه أشفع ذلك بالإصرار على وجود تحضيرات كافية، مضيفاً إلى ذلك أن أحمدى نجاد "ليس هو أقوى الأشخاص في إيران". ولقد وعد أوباما "أنه سوف يمزج بين القوة العسكرية، والدبلوماسية القوية والمؤثرة مشيراً في ذلك إلى الرؤساء السابقين كيندي، ونيكسون، وريجان، باعتبارهم قدوة له. وإذا استعرضنا عدداً آخر من التصريحات من واقع شبكة الحملة الانتخابية Campaign Website التي توفر لنا مدلولات على

أسلوب أوباما فسرى ذلك فيما يلي: "أوباما يدعم وبشدة، الدبلوماسية الرئاسية مع طهران دون شروط مسبقة".

إنه من الأمور الحيوية أن يكون الإيرانيون على وعى كامل بأن المفاوضات الأمريكية إنما تتم مع سلطة رئيس الجمهورية، وأنه هو شخصياً من يشارك فيها. فإذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد أكدت أنها في السنة القادمة مستعدة للتحديث ثنائياً مع إيران دون شروط مسبقة، فإن هناك إمكانيات لذلك سوف ترى النور. وخذ تصريحاً آخر: "إن أوباما وبايدن سوف يعرضان على الإيرانيين خياراً بين شيئين: إذا تخلت إيران عن برنامجها النووي، وعن دعمها للإرهاب، فإننا سوف نعرض عليها حوافز مثل عضوية منظمة التجارة العالمية، واستثمارات اقتصادية، والتحرك نحو علاقات دبلوماسية طبيعية".

وفيما يتعلق بعضوية منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك شيء هش بالنسبة للإيرانيين. فالأمر يستغرق وقتاً طويلاً، وهو سلاح ذو حدين، حيث إن صناعتهم بعيدة عن أن تكون جاهزة لمزيد من المنافسة الدولية، كذلك، فإن السماح للاستثمارات الأمريكية (وبالتالي الأوروبية) في الاقتصاد الإيراني، خاصة في النفط والغاز سوف تكون بمثابة إغراء هائل للأسباب التي أوردناها في الجزء الأول من هذه الدراسة، ونورد أيضاً تصريحاً آخر على النحو الآتي:

"إذا استمرت إيران في سلوكها المثير للمتاعب، فإن علينا أن نشدد من ضغطنا الاقتصادي والعمل على تفعيل مزيد من العزلة السياسية، والبحث عن مثل هذه التسوية الشاملة مع إيران هو أنسب وسيلة لتحقيق التقدم". حقيقة الأمر، أن إتمام تسوية شاملة هي أفضل الطرق. فالدول الأوروبية الثلاث (من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، والأعضاء الخمسة الدائمون ومعهم ألمانيا (من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، لم تتوافر أمامهم إمكانية الحل الشامل لتقديمه، نظراً لأن مسألة التطبيع الأمريكي مع إيران لم تكن مطروحة على الطاولة، ولأن إيران قد رفضت التفاوض تحت شرط أن تقوم أولاً بتعليق أنشطتها للتخصيب.

وحسبما تدل عليه هذه المقتطفات، فيصبح من الواضح الآن وبخطوط عريضة ما هو المحتمل أن تسلكه إدارة أوباما، وكذلك ماهية الإغراءات، والعقوبات التي يحتمل أن تضعها في "المزيج" المطروح. ومن المتوقع كذلك أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على المقاربة المشتركة من جانب "الست"، واتحادهم إلى أقصى مدى.

وعلى أية حال، لا نجد في تصريحات الحملة الانتخابية لأوباما ما يقدم مفتاحاً لحل الأزمة، ولا اتجاه هذا الحل لأي اتجاه، ومن بين هذه الحلول المطروحة في الفصل السابق، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ربما تختار بالنسبة لصلب الاتفاق

متعدد الأطراف مع إيران تقليل المخاطر، والحصول على تأكيدات حول عدم الانتشار النووي على المدى الطويل. وليس من المتوقع أن يكون هناك رد سريع، حيث سوف يستغرق الأمر توقعات جديدة لمراجعة التاريخ والخيارات، وتقييم تقارير المخابرات في هذا السبيل.

توقعات المشاركة الإيرانية في نسق ثنائي:

على الرغم مما يمكنه النظام الإيراني من انعدام ثقة وعداء للولايات المتحدة، فإنه من المحتمل أن ينخرط في محادثات ثنائية. والسوابق على وجود اتصالات مباشرة تشمل المحادثات على مستوى نواب الوزراء التي تم عقدها في جنيف فيما يتعلق بأفغانستان من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ أثناء رئاسة خاتمي، وكذلك الجولات الثلاث من المحادثات بين السفراء في بغداد في ٢٠٠٧، غير أن قدراً كبيراً من التغيير قد حدث منذ ذلك الحين.

أولاً: إن الإيرانيين يعلمون أن الأرض أصبحت ممهدة جيداً في وزارة الخارجية، وفي ظل روبرت جيتس في وزارة الدفاع للتغيير في السياسة. وقد قال نيقولاس بيرنز في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في حديث له يرجع إلى مارس ٢٠٠٧، ومن وضعه كوكيل لوزارة الخارجية أن الدبلوماسية هي أفضل وسائلنا للعمل في سبيل مجابهة واحتواء النظام الإيراني.. وأن المواجهة العسكرية مع إيران أمر غير مرغوب فيه، ولا هي مما لا يمكن تحاشيه إذا ما واصلنا سبيلنا بالدبلوماسية الماهرة، وأن يكون لدينا الصبر لنجني ثمارها عبر الأجل المتوسط والطويل.

وفي ظل إدارة بوش كانت القيادة السياسية في واشنطن وطهران قد فقدت الثقة الواحدة تلو الأخرى بشكل كبير. لكن وصول قائد جديد وفريق جديد في واشنطن دون عبء صنع القرارات الماضية، لم يقلل من العداء الكامن لدى الحكومة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ولكن سيكون من اليسير بقدر أكبر التفاهم بين الطرفين. فإذا كان أولئك في إيران الذين يعارضون في الدخول إلى محادثات مع الولايات المتحدة يحاولون منع أية مبادرة، فمن الممكن لأولئك الذين يجذون ذلك أن يقولوا أنه من الصحيح أن نرى ما حجم اللغة الجديدة لأوباما وما يمكن أن تفعله.

وفضلاً عن ذلك، فإن القوات الأمريكية سوف تغادر العراق باتفاق حول وضع القوات الأمريكية، يحقق المطالب العراقية، فضلاً عن جدول زمني للانسحاب، لذلك ترى إيران، وللمرة الأولى منذ ٢٠٠٣ أنها ليست مهددة تهديداً مباشراً على حدودها الغربية، كذلك ستكون الولايات المتحدة أقل عرضة للتكتيكات الإيرانية المدمرة.

وينبغي الإشارة إلى أن شعور إيران بثقتها بنفسها وشعورها بالقوة في المنطقة بلغ مداه في ٢٠٠٧ بعد الحرب

في لبنان، وإحباط عقوبات الأمم المتحدة. كذلك فإن النجاح النسبي للولايات المتحدة في العراق، وكذلك الحدود الواضحة للنقوذ الإيراني، والأمل المعقود على أنه سوف يكون بمقدور أوباما أن يقود قوة الولايات المتحدة بمهارة أكبر من بوش، وفوق كل شيء، إخفاق السياسات الاقتصادية الإيرانية، كل ذلك قد عمل على تحجيم الموقف الإيراني. لذلك فإنه من غير المحتمل أن يفسر النظام الإيراني الدعوة من الولايات المتحدة على أنها علاقة ضعف من جانب الولايات المتحدة، وأن يستمر في طرح المشاركة ظاهرياً. ولقد يرغب "الأصوليون" الذين يشددون على أمن النظام في أن يكونوا هم الفريق الذي يرغب في أخذ المبادرة، وذلك بمجرد أن غادرت الإدارة الجمهورية البيت الأبيض فسيكونون أكثر انطلافاً لمحاولة إغراء "القائد الأعلى" لكي يصرح بالبحث عن محادثات استكشافية مرة أخرى.

إن الكبرياء الإيراني والشعور بأنهم أصحاب رسالة لقيادة العالم الإسلامي لمجابهة الولايات المتحدة لن يحول دون الاستجابة لأوضاع جديدة. لقد اتحد الإيرانيون على التأكيد على حقهم في تخصيب اليورانيوم، ولكنه قد يصبح محلاً للمفاوضات الصريحة بمضي الزمن. ونجد القيادة مقتنعة بأنه يمكن أن تستخلص لنفسها ثمناً أكبر لقاء أي تعاون يمكن لها أن تقدمه.

لذلك فإنه من المحتمل أنه - وكما حدث في ٢٠٠٣ - حينما بدأت المحادثات النووية مع الدول الأوروبية ٣+، فإن "القائد الأعلى" خامنئي الإيراني سوف يسمح للمفاوضين الإيرانيين استجلاء الوضع الأمريكي الجديد. وفي نهاية كل جولة من جولات التفاوض، يقوم المتفاوضون بتقديم تقريرهم عن نتائجها، ويقوم هو بتقرير المضي قدماً بعد أن يكون قد استمع إلى وجهات نظر مستشاريه الأكثر قرباً، وكذلك ما يطرحه "مجلس الأمن الأعلى" من وجهات نظر. وفي موضوع له هذا القدر من الحساسية، فليس بمقدور حتى الرئيس الإصلاحي - إذا ما قدر انتخاب واحد من الإصلاحيين في ٢٠٠٩، أن يمضي فيه قدماً دون الحصول على دعم من خامنئي.

المفاوضات متعددة الأطراف:

في هذه المرحلة المبكرة من ظهور سياسات جديدة في الولايات المتحدة، وربما في إيران أيضاً، وقبل أن تكون الولايات المتحدة قد أخذت المشورة من شركائها، فليس من الممكن التكهن بمجرى الأحداث، لكن عدداً من العوامل قد تسهم في حل تفاوضي.

وحدة السياسة بين "مجموعة الست":

إن تفاوت المصالح، يعني أن هؤلاء الست كان يقتضيهم الحال التفاوض داخلياً في مراكزهم. خذ مثلاً:

الصين: تريد الصين أن يعم الاستقرار حول إيران وتود إمداداً منتظماً من الطاقة. ونظراً لأن ٧٠ بالمائة من نفطها المستورد يأتي من الشرق الأوسط، وهي تعتبر أن لها الحق في تأمين هذه الإمدادات. والصين لا ترغب من ناحية أخرى في أن تأتي بالمزيد منه من روسيا. غير أن كلاً من الصين وإيران غير متقاربتين، لكن يجمع بينهما المصالح الذاتية. فإذا قدر للمفاوضات أن تنهار فليس من المحتمل أن تتحالف مع أي من الطرفين. إنها تعرض حيازة إيران لأسلحة نووية، وتشجعها على أن تكون واقعية، وألا تبحث عن الصراع.

ولقد مالت الصين أن تمشي على خطا روسيا بالنسبة للمفاوضات النووية. لذلك فإنها تشارك بشكل كامل في عروضها على إيران، لكنها رفضت دعم عقوبات جديدة من جانب الأمم المتحدة. على أنه ليس من الواضح الآن إلى أي مدى سوف تذهب كل من الصين وروسيا في دعم عقوبات أشد كجزء من مقارنة السنة القادمة.

روسيا: إن كلا من روسيا وإيران يشتركان في كراهيتهما للغرب، لكنهما كانتا غير قادرتين على ترجمة هذه الكراهية إلى تحالف جدي بينهما. فالقيادة الإيرانية كانت تنظر بعين الكراهية والعصبية تجاه الحرب الروسية - الجورجية التي حدثتها في أغسطس ٢٠٠٨، محاولة نسيان التقاليد التوسعية السوفيتية التي هددت في إحدى المرات السيادة الإيرانية. لكن رد فعل إيران للحرب كان ضعيفاً. فإيران لا تزال تلعب لعبة التوازن، باستخدامها لروسيا كحليف كحماية لها ضد الغرب، في حين تظل حريصة على ألا تتقارب مع روسيا بالقدر الذي يجعلها معتمدة عليها.

إن وجهة النظر الروسية تجاه إيران ليست مغايرة بمثل النظرة التي ينظر بها الغرب لروسيا، فهي صعبة، وخطيرة، لذلك فإن إيران النووية سوف تكون مضادة للمصالح الروسية، وقد ساندت روسيا آخر قرار لمجلس الأمن الذي يدعو إيران (مرة أخرى)، لوقف برنامج التخصيب. لكن الربح الأهم هو من مبيعات الأسلحة، والمساعدة الفنية (بما في ذلك بناء المفاعل النووي في المستقبل)، والمشاركة في الطاقة. ولا تزال روسيا تنأى بنفسها عن فرض عقوبات أكثر صرامة، لكنها تكون قد استنفدت الآن البدائل ذات المغزى حينما يتم الضغط عليها لطرح الأمور في المستقبل.

إن كلا من روسيا وإيران يمتلكان على التوالي أكبر، وثاني احتياطي الغاز في العالم، وهما الآن في سبيلهما لإقامة رابطة مع قطر لتباشر ضغوطاً أشد على الدول المستوردة للغاز. وهذا يبين نوايا روسيا لاستخدام الغاز كسلاح سياسي لاحتكار الإمدادات من ناحية، وممارسة النفوذ من ناحية أخرى. وليس من الواضح بعد كيف ستستجيب روسيا للمناقشات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة حول

إيران.

العملية ذات المراحل:

بمجرد أن تبدأ مبادرات الشرق الأوسط تتخذ شكلاً لها طبقاً لحملات أوباما التي شملت مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف مع إيران، يصبح أمر طرح أفكار جديدة لدى شركاء الولايات المتحدة أمراً أكثر سهولة، ويصبح ظهور نكسات من يوم لآخر أكثر قلة. ولربما كانت لدى مجموعة الست الرغبة في الضغط نحو الأمام بشكل أكثر قوة لمبادرات إيرانية بعد بداية عهد الرئيس أوباما.

ولقد قدمت مجموعة الست مقترحاً أعيد مراجعته لإيران من يونيو ٢٠٠٨، وظل تناول وجهات النظر بشأنه قائماً. إنهم لا يزالون يحاولون العثور على طريق لإيران لكي تستجيب لمتطلبات مجلس الأمن في أن تعلق أنشطة التخصيب وبأن تكون مرنة تجاه العملية - في ظل فكرة "التجميد من أجل التجميد" Freeze-For-Freeze وهذا يعتبر تطويراً لمقترحات محمد البرادعي بما يسمى "time out"، وبالتحديد ألا تضيف إيران على برنامجها القائم، ومن ثم لا يقوم مجلس الأمن باتخاذ مزيد من العقوبات. لكن أحد نتائج رفض إيران - حتى اليوم - تجميد أنشطتها الحالية، فإن مناقشة فرض عقوبات سوف يجرى استثنائه.

إن الأثر النفسي لما تم اتخاذه من تدابير، هو شيء واحد، والخسائر الاقتصادية الشاملة لإيران، هي شيء آخر، لكنها ليست ملحوظة. لذا فإن أجندة مجلس الأمن الخاصة بمراجعة عدم تجاوب إيران ينبغي أن تشمل الإضافات الآتية:

* تحديداً أكبر لتجميد الأصول asset freeze وقوائم لمنع السفر بها في ذلك شخصيات "الحرس الثوري".
* تحديداً أوسع لعمليات البنوك الإيرانية المملوكة للدولة.

* وضع قيود على السلف الجديدة والمنح المقدمة لإيران من جانب المؤسسات المالية الدولية.

* فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لإيران (الحظر الحالي هو فقط على المبيعات من إيران).

* وضع قيود على بعض عمليات النفط والغاز مع إيران.

خاتمة

هذا التقرير قد أثبت في مجمله أن الوقت لم يعد يعمل في جانب الصالح الإيراني، سواء الوضع الإقليمي لإيران، أو سياساتها المحلية، أو بالنسبة لاقتصادها، كما أن صناعتها الخاصة بالطاقة ليست في كامل هيأتها ما يمكنها من أن تقف صامدة إلى ما لا نهاية ضد الطلب الدولي للتفاوض.

وليس من الممكن أن نستعرض - تفصيلاً - كيف يمكن

أن ينسجم الموقف الثنائي مع المحادثات متعددة الأطراف، ذلك أن وجود خطة خاصة يجرى رسمها من خارج طرفي النزاع سوف لا تصلح - خاصة إذا ما تم رسمها من أطراف خارج اللعبة - لكي تكون بديلاً عما سيتم عند بدء التفاوض. لذلك فإن اتخاذ خطوات من جانب الولايات المتحدة، ومن جانب إيران على ما يؤمل سوف يكون نوعاً من الإضافة ليس إلا، لكن المفاوضات النهائية سوف تعكس الهدف الأكثر اتساعاً، والذي كان واضحاً منذ الوقت الذي تم فيه طرح أول اقتراح مشترك من جانب مجموعة الست في أول يونيو ٢٠٠٦، وعلى وجه التحديد لتطوير علاقات من الثقة والتعاون مع إيران تركز على الاحترام المتبادل ذات طبيعة سلمية على وجه التحديد للبرنامج النووي الإيراني. ويكون اتفاقاً شاملاً مع إيران.

وفي مقترح يونيو ٢٠٠٨ من جانب مجموعة الست للتعاون هو اتساع نطاق أهدافه فلم يعرض فقط لمجالات التعاون بل تعدى ذلك، فقد أوضح أنه بمجرد استعادة الثقة، فإنه سيصير معاملة إيران مثل معاملة أية دولة "غير نووية السلاح" طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي. وبمعنى آخر، فإن إيران سوف تتمتع بحق تخصيب اليورانيوم وتطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

لذلك فإن أي اتفاق تفصيلي سيكون شديد الصعوبة، فليس واضحاً حتى الآن أن هناك أي عرض ستكون إيران مستعدة لقبوله.

إن هناك مشكلات ضخمة من الثقة للتغلب عليها، ذلك أن الأنماط المضللة والمكررة التي تزخر بها إيران وكذلك الغرب تمثل عقبة كأداء في هذا السبيل. كذلك نجد الأطراف المتفاوضة مع إيران لا يجمعهم صعيد واحد وليسوا متحدين. لذلك فإن التوصل إلى اتفاق سيكون شديد الصعوبة: فليس من الواضح بعد أي عرض هو الذي سوف تقبله إيران في مقابل العودة إلى الشفافية حول الماضي، والقبول بالإشراف المفاجئ intrusive في المستقبل، والتدخل الدولي طويل المدى في شئونها النووية. وقد تكون الولايات المتحدة وشركاؤها قد صنعت خيراً لو أنها قامت باكتشاف التفاصيل بسرعة مع جيران إيران، ومع إيران ذاتها. إن إيران سوف تلحق الضرر بمستقبل شعبها إذا لم تقبل التحدي والتفاوض على أساس من الثقة.

الملحق

العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية - والاعتبارات القانونية الدولية في هذا الخصوص:

إن أية إمكانية لضربة عسكرية لإيران تقوم بها الولايات المتحدة كنتيجة لتطوير إيران لقدراتها النووية قد تضاءلت

مؤخراً، في حين تختلف الرؤى بالنسبة لإمكانية توجيه هذه الضربة من جانب إسرائيل، لكن الأمر قد تم بحته بقدر كاف، وعلى أوسع نطاق من أجل تبرير الاعتبارات الإنسانية في القانون الدولي لمثل هذا التدخل العسكري فيما لو قدر حدوثه.

لقد تم توجيه النقد إلى إدارة بوش لتجاهلها القانون الدولي أثناء وجودها في الحكم. لكنها استعانت مع ذلك بأسانيد قانونية (وإن ظلت محل جدل) لدعم تصرفاتها العسكرية. وكانت قد أعلنت أنها كانت تستند إلى التزاماتها الدولية. ولذا يمكن أن نتوقع أن أية إدارة جديدة سوف تحاول طرح تبريرات قانونية إذا ما قدر لها القيام بتدخل عسكري في إيران ويمكن لنا أن نتوقع نفس الشيء بالنسبة لإسرائيل.

إن ميثاق الأمم المتحدة يمنع التهديد باستخدام القوة، كما يمنع استخدامها بالنسبة للعلاقات بين الدول - اللهم إلا في حالة أن يكون مجلس الأمن قد قام بالترخيص لقوة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أو باستعادتهما، أو حيث تكون دولة من الدول تقوم بممارسة حقها الأصلي للدفاع الجماعي أو الذاتي عن نفسها.

ورغم أن اللجوء إلى مجلس الأمن ربما كان أنسب رد على أي تهديد للأمن الدولي، فليس هناك أي احتمال لأن تسعى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن للترخيص لأي منهما بالتدخل في إيران في ظل الظروف السائدة. وليس هناك أي احتمال لحصولها على قرار من هذا القبيل إذا سعيًا للحصول عليه. إن التبرير الذي قد تطرحه أي من الدولتين، إذا قدر لهما التدخل العسكري، هو الدفاع عن النفس.

الدفاع عن النفس:

تحفظ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة حق الدولة في استخدام القوة في الدفاع عن نفسها إذا حدث عدوان مسلح عليها إلى أن يتخذ مجلس الأمن نفسه التدابير المطلوبة. وعلى سبيل المثال، فإن التدخل الذي حدث في أفغانستان ٢٠٠١ تم إحالته إلى مجلس الأمن من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كممارسة لحق الدفاع الذاتي عقب ٩/١١، من أجل منع المزيد من الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. إن القوة يمكن استخدامها من جانب دولة للدفاع عن نفسها، أو جماعياً حينما تطلب دولة أخرى المساعدة العسكرية.

ولم يوضح ميثاق الأمم المتحدة الشروط المطلوبة لهذا الدفاع عن النفس بكيفية قانونية. لكنه من المقبول بشكل واسع (وأن لم يكن ذلك دولياً) أن هذا الحق يشمل استخدام القوة من أجل تجنب تهديد مائل imminent attack -

غالباً ما يشار إليه بالتعبير "الدفاع عن النفس المتوقع الحدوث" anticipatory self-defence وإن فكرة ألا تتحرك دولة ما إلى أن يتم مهاجمتها بالفعل هو أمر يناقش العقل. لكن هناك - وبشكل واضح - خطورة من أن يعمل توسيع المدى الزمني للدفاع عن النفس متوقع الحدوث على تشجيع استخدام القوة العدوانية وليس بالأحرى القوة الدفاعية، ومن ثم هناك تحديدات لهذا الحق. والمعيار المطلوب فيما يتعلق بالهجوم المنتظر هو أن القوة سوف لا تستخدم إلا في حالة ما يكون الهجوم مائلاً imminent، وإلا حينما تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة لتجنب هذا الهجوم. على أن معيار "المثل"، والضرورة والعامل النسبي نجدها كالتالي:

تهديد الهجوم "المائل" A Threat of an imminent attack

- " لا يحق لأي بلد أن يستخدم الضربة الاستباقية preemption كتعلل للعدوان". (استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٢، ٢٠٠٦).

- ليس هناك حق في ظل القانون الدولي للقيام بشن تدخل عسكري ضد إيران من أجل تغيير نظام الحكم في البلاد أو لفرض سياسات معينة عليه.

- وليس هناك حق للتدخل في الدفاع عن النفس، ما لم يكن هناك في واقع الأمر تهديد عسكري من جانب إيران.

لقد أعلن الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢ "أنه لو أننا انتظرنا للتهديدات لكي تتجسد بالكامل، لكان علينا الانتظار طويلاً بأكثر مما يلزم". وقد أعلن تقرير الأمن القومي الأمريكي الاستراتيجي National security Strategy لعام ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة سوف توقف الدول الشريرة rogue states قبل أن تتوافر لها القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل. لكن القانون الدولي لا يسمح بالقوة المانعة preventive force قبل أن يصبح الخطر قائماً، وأن مجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل في حد ذاته لا يمكن القول بأنها تمثل تهديداً يوفر الحق للدفاع عن النفس، ولا يكفي مجرد القدرة على الهجوم، إذ يجب أن يصاحب ذلك توافر القصد على هذا الهجوم".

إن التهديد بالهجوم ينبغي أن يكون مائلاً لكي يتسنى استخدام القوة في الدفاع عن النفس قانونياً. وهذا المعيار يخضع لضوابط بعدم تنفيذه. وكان موضوعاً للجدل والنقاش. فحيازة أسلحة الدمار الشامل تمثل صعوبات معينة في تطبيق المعيار، خاصة في ضوء العواقب الكارثية للإقدام على خطوة تتمثل في خطورة تحديد قدر وحقيقة التهديد. وطبقاً لتقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٢، "علينا تكييف فكرة الخطر المائل مع قدرات

وأهداف خصوم اليوم" وهذا ربما يكون صحيحاً، لكنه لم يكن هكذا. فلدى تفسير القانون فإن الظروف المصاحبة لكل حالة على حدة ينبغي مراعاتها.

ولتقدير ما إذا كان المعيار الخاص بأن التهديد "مائل" ينبغي ربط ذلك بمعيار الضرورة *necessity*: وأى هل الهجوم المهدد بوقوعه قريباً جداً بالدرجة أنه قد صار من الضروري استخدام القوة الآن لتجنبه. إن هذه المسألة قد صارت مناقشتها في "شاتام هاوس" *Chatham House* *Principles* حول استخدام القوة بغرض الدفاع عن النفس، وقد أسفرت المناقشة عما يلي:

* إن القوة لا ينبغي استخدامها إلا إذا ترتب على مزيد من التأخير بالنسبة للدولة المهددة عدم القدرة الفعلية لحماية نفسها ضد الهجوم عليها أو تخاشيه.

* لدى تقييم "مثول" الهجوم، ينبغي الرجوع إلى مدى جسامته الهجوم، وقدرات المهاجم، وطبيعة التهديد، وعما إذا كان الهجوم سيتم دون إنذار مسبق.

ولسوف تحتاج كل من الولايات المتحدة أو إسرائيل لبيان أن عملهما له ما يبرره بناءً على الحقائق المعروفة لديهما. وينبغي أن يكون الدليل مقنعاً. وفي عام ١٩٨١ أعرض مجلس الأمن عما ادعته إسرائيل بأنها هاجمت منشأة أوزيراك النووية دفاعاً عن النفس، فالهجوم الإسرائيلي قد تمت إدانته من جانب المجلس باعتباره خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية المرعية.

الضرورة والنسبية *Necessity and Proportionality*

إذا ما قدر، وبنية خالصة، أن التهديد بالهجوم هو واحد مما يمثل طارئاً لا يمكن تلافيه، فإن معيار "الضرورة" ينبغي تطبيقه إذا ما تم استخدام القوة قانونياً للدفاع عن النفس. أى أنه ينبغي برهنة أن القوة هي الوسيلة الوحيدة الممكنة

لتجنب الهجوم. وينبغي أن تكون الوسائل السلمية قد تم استفادتها، أو أنها غير جاهزة. كذلك فإن تقييم ضرورة عمل معين قد يكون بعيداً عن استقامة بتنفيذه حتى ولو كان قد تم الأخذ به بحسن نية كما ينبغي أن يكون. إذن يمكن فعله فقط على أساس الحقائق المتوافرة في ذلك الوقت. وفي النهاية، فإن معيار النسبية *Proportionality* يتطلب أن يكون مستوى القوة المستخدمة ليس أعظم قدرًا من الضرورة لإزالة التهديد. لذلك فإن معايير "المثول" والضرورة، و"النسبية" ضرورية وأساسية ومتشابكة مع بعضها بعضاً. فالتهديد الهجومي ينبغي أن يكون من ذلك النوع الذي يكون التصدي العسكري له أمراً ضرورياً، لعدم وجود بديل في ذلك الظرف، كما أن مستوى القوة المستخدمة ينبغي أن تأتي ضرورته من نسبته طبقاً للحالة.

إن أى تدخل عسكري، إن لم يكن ضرورياً للتصدي للتهديد "بهجوم، ومائل" من جانب إيران، سوف يكون منافياً للقانون الدولي. إنه لمن البديهي كذلك، أن القانون الدولي لا يتوافر لديه الوسائل التي تكفي لإعمال القانون بمثل ما يتوافر منها بالنسبة للأنظمة المحلية القانونية، لكن أثر التدخل في العراق عام ٢٠٠٣ الذي كان محلاً للجدل بالنسبة للدول التي شاركت في هذا العمل يظهر في أن الدول التي كسرت القانون لم تخرج من ذلك سليمة لم تمس.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر بهمن ١٣٨٧ هـ.ش.
الموافق يناير / فبراير ٢٠٠٩ م

نوعاً من الدكتاتورية التي تمنع ممارسة من ساهموا في انتصار الثورة حقوقهم السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن مبدأ الاستقلال الذي فسره شعار «لا شرقية ولا غربية» لم يتحقق هو الآخر، لأن الأصوليين في اتخاذهم موقفاً متشدداً من التعامل مع الغرب، اتجهوا للتعامل الوثيق مع الشرق مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد استفادت هذه الدول من بطاقة إيران في تعاملها مع الغرب، كما أن الاستقلال الاقتصادي والعلمي والصناعي لم يتحقق تماماً لإيران. فقد أفسدوا الممارسات الديمقراطية، من خلال تسلطهم على مجلس صيانة الدستور الذي يجعل الحكومة ذات محور واحد هو الأصوليون. كما قاموا بحذف القوى الثورية ذات الخبرة والتجربة من الأجهزة التنفيذية، ورجحوا المصالح الحزبية على المصلحة العامة للبلاد، وأسقطوا مقومات الجمهورية على حساب الإسلامية، رغم أن الثورة الإسلامية في إيران كانت ثورة عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة فئات الشعب، بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، وهي الفئات التي لم تحصل على حقوقها بسبب سياساتهم، مع أن الإيرانيين كانوا يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعاً، وأن لكل فرد إيراني حق في هذه الثورة ومنجزاتها، لكن الأصوليين عمدوا إلى التصنيف ثم التصفية، من خلال المواقع السياسية التي حققوها بعد نجاح الثورة والمراكز السلطوية التي حصلوا عليها. وكان هذا الاتجاه من نقاط ضعف النظام، بدعوى إقامة مجتمع المدينة ليصبح نموذجاً قدوة يعرض على الشعوب الإسلامية. لاشك أن الحصار الذي عاشته إيران، والضغط التي تحملت أعباءها، كانت نتيجة للتشدد الذي أبدته العناصر غير المخلصة التي تسربت إلى نظامها، والأخطاء التي وقع فيها قادة الأصوليين، والتي شكلت سدا يعوق تحقيق الإصلاحات التي رفعت في عهد الرئيس خاتمي.

كان الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على انتصار الثورة الإسلامية في إيران والإعداد له، أهم ما شغل الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر بهمن ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق يناير / فبراير ٢٠٠٩ م، وقد انعكس ذلك الاهتمام في افتتاحيات هذه الصحف، حيث يتوافق هذا الحدث مع استعدادات الأحزاب والجماعات والتكتلات السياسية للدخول في المنافسة على الحصول على كرسي رئاسة الجمهورية الإيرانية، خاصة مع دخول الثورة عقدها الرابع.

وقد أثار افتتاحيات الصحف عدداً من القضايا الهامة منها مراجعة ما تحقق من إنجازات خلال السنوات الثلاثين من عمر هذه الثورة، وهذا النظام. وقد انقسمت التحليلات إلى قسمين: قسم تتبناه الصحف ذات التوجهات الأصولية، وعلى رأسها صحف كيهان ورسالت وجمهوري اسلامي، وقسم تتبناه الصحف ذات التوجهات الإصلاحية، وعلى رأسها صحف اطلاعات ونوروز وروز واعتماد ملي وآفتاب يزد. أما الصحف الأصولية فقد حشدت جهودها في تعداد إنجازات النظام خلال فترة حكم الأصوليين، ويؤكد الأصوليون أن الثورة الإسلامية استطاعت أن تلفت نظر العالم إلى الإسلام العملي، فأنشئت مراكز البحوث والأقسام الجامعية لدراسة إيران الثورة، كما قام المثقفون الإسلاميون بالعودة للبحث عن الهوية الإسلامية، كذلك تراجعت فكرة القومية، وظهرت الدعوة إلى النهضة الإسلامية من جديد، كما ظهرت الحركات والمنظمات التي ترفع شعار الثورة الإسلامية.

في حين انبرت الصحف الإصلاحية لنقد هذه الإنجازات، وتأكيد أن فترة حكم الإصلاحيين كان أكثر فائدة للنظام، وتحقيقاً لمبادئ الثورة الإسلامية، وأن الأصوليين لم يحققوا الشعار الذي رفعته الثورة بعد قيادة علماء الدين لها، وهو الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، معتبرين أنهم قد ارتدوا عن هذا الشعار، فراجع تحقيق مبدأ الحرية، أحد أهم المبادئ التي حملها الشعار، حيث أصبح الأصوليون يمارسون

حراس الثورة الإيرانية وانتخابات الرئاسة

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

والمقاطعة والهجوم الإعلامي، وتصريحات قيادة الحراس مؤثرة في عدم إقبال الجماهير على صناديق الاقتراع لتصورهم أن الرأي للحراس، وأنهم قد اختاروا الرئيس، فلا جدوى من التصويت، ولا دور لهم في انتخاب رئيسهم. وكان القائد العام فيروزآبادي قد صرح في ١/٢٦ بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الثورة، بأنه لا ينبغي انتخاب رئيس مسن، بل شاب يقوى على حمل المسؤولية، وقد تساءل كروبي هل يقصد أن ضعف الجسم أم ضعف الذاكرة أكثر ضررا على المنصب؟ لأن كثيرا من المرشحين الشبان قد نسوا وعودهم وكذبوها، كما ألح إلى أن أنه قد نسي تأكيدات مؤسس النظام حول دور الحراس، وعدم انضمامهم أو تأييدهم لأي حزب سياسي، أو التدخل في شئون السلطة التشريعية أو الانتخابات.

وكان فيروزآبادي قد أشار إلى أن الإسلاميين قد عملوا جنبا إلى جنب الشيوعيين ضد النظام السابق، وهو ما أدى إلى نجاح الثورة، وأشار إلى أنه بعد مضي نحو أربع سنوات تم حذف معارضي النظام من الساحة لأنهم لم يتجاوبوا معه، وأن هذه الجماعات المعارضة قد عادت بهدف إيجاد فجوة بين الحكومة والشعب، واستطاعوا أن يلفتوا نظر الجماهير إليهم باختيار مرشحين جدد، وتجاوز أحمدى نجاد وإنهاء توجهه، ومن هنا كانت ظاهرة خاتمي، ولكنهم يخطئون، لأن الجماهير في الانتخابات السابقة أعطت رأيها لمن تحدث عن خدمة الناس وليس عن الشعارات، وقد أثبتت حكومة أحمدى نجاد أنها أكبر فعالية وقدرة وتحركا، وهو ما لا يستطيعه المسنون، كما أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية غير مناسب لأن

جاء في الرسالة المفتوحة التي أرسلها مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي الأسبق، وزعيم حزب الثقة الوطني، ومرشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، إلى اللواء حسن فيروزآبادي رئيس أركان القوات المسلحة، والتي نشرتها الصحف في ٢٨/١/٢٠٠٩م، قوله: لقد كنت أسمع وأقرأ تصريحات قادة الجيش والحراس حول الأحداث السياسية في البلاد، ففكرت أن أشكو إليك هذا الخروج على الدستور باعتباره أمين الزعامة وقيادة كل القوى، أما اليوم وقد أصبحت رئيس كل العسكريين المتدخلين في الانتخابات، فلمن أشكو؟ وقد جاء خطاب كروبي هذا بعد أن زاد ضغط قيادات حراس الثورة الإسلامية على الساحة السياسية، لتوجيه البلاد إلى الخطاب الساخن الذي يمثله الرئيس الحالي أحمدى نجاد، بما يمنع نجاح أي مرشح آخر في انتخابات الرئاسة، وقد اعتبرت النخبة هذا التدخل من قيادات الحراس التابعين مباشرة للزعيم خروجاً على الدستور، وعلى توجيهات الزعيم الخميني مؤسس النظام، الذي حرم على العسكريين التدخل في الساحة السياسية، خاصة في الانتخابات، فضلا عن تخريب أحد أهم مظاهر الديمقراطية في إيران، ومن واجب الحراس وهم المحافظون على النظام أن يوقفوا أي سلوك ديكتاتوري يتعارض مع مبادئ الثورة الثلاثة، وهي الحرية، والاستقلال، والجمهورية الإسلامية، خاصة في هذه الظروف الحساسة التي تمر بها إيران، والتي ينظر المجتمع الدولي إليها على أنها مثيرة للتوتر والفتن والقلق في منطقة الشرق الأوسط، والذي أدى إلى تعرضها للحصار

حكومة الوحدة الوطنية تعرض الأمن القومي والاستقلال للخطر، لأن شركة مساهمة لا تستطيع إقرار السيادة الوطنية. وألح فيروزآبادي أن على إيران مسئولية ضخمة، وأنها تتعرض للمخاطر، فلا داعي للانحراف والغل والفرقة.

مما يلفت النظر أن مهدي كروبي مع قربته من الزعيم، هو الوحيد الذي بدأ الاعتراض على تصريحات فيروزآبادي وقادة الحراس، وشجع الآخرين على الاعتراض، وكانت صحيفة آفتاب الناطقة باسم حزبه هي أول الصحف التي حلت أبعاد تصريحات فيروزآبادي تحت عنوان: «يا خاتمي ويا كروبي ويا مير حسين لا تتبعوا أنفسكم»، بمعنى أن اختيار الرئيس القادم قد حسمه الحراس بتأييد أحمدى نجاد. والغريب أن عددا من قيادات الأصوليين من المدنيين قد وافقوا كروبي على اعتراضه مثل رثوفيان عضو اللجنة المركزية لجهة أتباع خط الإمام والزعامة، وكذلك عضو اللجنة المركزية لحزب أرض إيران الإسلامي، وأحمد بزركيان، وأثاروا تساؤلا حول حق الحراس في التعبير عن رأيهم السياسي العام، وبعضهم من أكد أن رأي فيروزآبادي رأى شخصي غير ملزم. وأمام هذا الاعتراض اضطر فيروزآبادي للرد على رسالة كروبي في ٢/٥ تراجع فيها عن معني حديثه، مؤكدا أنه لن يتدخل في الانتخابات.

أمر الخميني في ٥ مايو عام ١٩٧٩م بتأسيس قوة الحرس الثوري في إيران، وقد بدأ تدخل الحراس في السياسة منذ استطاع محسن رضائي القائد الأسبق لجيش الحراس تصفية حزبه القديم، عملا بأمر الخميني بأن يختار بين قيادة الحراس ومنظمة المجاهدين، وسطع نجمه في إدارة الحرب العراقية الإيرانية، بعد تحقيق عدد من الإنجازات، وقفزت قياداته إلى المناصب الكبرى في الجيش والشرطة وقوات الأمن، ثم الحكومة بعد وفاة الخميني، وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس في معسكرات الثوار بمختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة، فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية في ٢١/٤/١٩٧٩، من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام. وقد قام جيش حراس الثورة بدور كبير في عملية إعادة البناء والتعمير، خاصة في المناطق المحرومة، فتم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وكانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الثوري للنظام، وهو ما جعل الإصلاحيون يرونه عبئا على النظام، حيث لقيت أعمال الحراس العنيفة في الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين، وقد كان متصورا مع تأكيد الرئيس خاتمي على سيادة القانون، وتثبيت المؤسسات

الدستورية، والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية، وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمج في الجيش النظامي، ولكنهم لم يستطيعوا المساس به، كما رفض الحراس الاندماج مع الجيش العامل. وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمني والعسكري. وكان محسن رضائي قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارسا خاصا للخميني، وحتى ذلك الوقت كان دور الحرس الثوري يقتصر فقط على محاربة أعداء ولاية الفقيه، إلا أن هذا الدور تصاعد بعد ذلك بشكل كبير ليصبح قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها، ولا تتورع عن التدخل في الصراع السياسي بين الإصلاحيين والمحافظين. فرغم مطالبة الخميني قوات الحرس الثوري في عام ١٩٨٨ بعدم التدخل في الشؤون السياسية، وإبقاء أنفسهم بعيدا عن اللعبة السياسية، فإن ما حدث طيلة السنوات التالية هو العكس تماما، فقد تحولت الدولة الإيرانية، حسب بعض المحللين، إلى ما يشبه الثكنة العسكرية التي يسيطر فيها الحرس الثوري على الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد وفاة الخميني.

وقد حاول رافسنجاني إبعاد الحرس الثوري عن الحياة السياسية عبر إشراكه في جهود إعادة الإعمار التي قادها بعد انتهاء حرب العراق، لكن الحرس الثوري نجح في تثبيت أقدامه في العديد من القطاعات الصناعية والزراعية.

وقد ساعد توجه أحمدى نجاد الثوري على توسيع نفوذ الحراس بشكل لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، وفضلا عن جهود نجاد، فقد ساهمت عدة تطورات أخرى في تعزيز نفوذ الحرس الثوري في الداخل الإيراني، منذ تولى محمد علي جعفرى قيادة الحرس، حيث تحول إلى الداخل الإيراني، لمواجهة ما أطلق عليه الثورة المخملية، أى الأعداء الداخليين، فقد أجرى جعفرى تغييرين رئيسيين: الأول، هو دمج قوات البسيج. والثاني، يتمثل في إعادة هيكلة قوات الحرس الثوري لتصبح أكثر لامركزية.

ولعل المتغيرات الإقليمية والدولية قد ساعدت حراس الثورة على اكتساب مزيد من الأهمية، من خلال تعديل الاستراتيجية الدفاعية، وإدراك أهمية التسليح الذكى للقوات المسلحة، الذى يؤدي إلى خفض النفقات، مع استخدام مواد أولية محلية، وخفض تنويع الإنتاج في السلع غير الأساسية، والتركيز على المنتجات الرئيسية في المؤسسات الصناعية، فضلا عن دعم صناعة الصواريخ كأحد أسلحة الردع. مع دعم التعليم وإيجاد نظام الجدارة، والتركيز على أهمية

انتشار فكر البسيج في جميع الساحات، لأنه يصلح نموذجا متعدد الأبعاد، وتدوين لائحة لكيفية التعبئة العامة وتنظيم إمكانات البلاد وقت الحرب والظروف الطارئة، ولأن رئيس الجمهورية بسيجي في الأساس، فقد دعمت الحكومة هذا الفكر، وأوجدت مجرى مناسباً للعدالة وخدمة الجماهير والعزة على الساحة الإقليمية والدولية، ومشروعها للتحويل الاقتصادي يقوم على الفكر البسيجي، ويستطيع البسيج أن يظهر وقدرتهم في المجال الاقتصادي، كما أثبتوا قدرتهم في مجال الصناعات العسكرية.

ويولى الحراس أهمية خاصة للطاقة البشرية، واستثمارها بشكل أنسب من خلال عملية تسريح وجذب قوى جديدة بالشكل الذي يضمن خفض القوات الموجودة من ١٠ إلى ١٥٪، مع حصولها على كافة الحقوق والمزايا في أجهزة الدولة وفي الخارج، وتعويض نقص القوى البشرية المتخصصة، ودعم القدرة على المحافظة على القوى المتخصصة واجتذابها وتوعيتها، ومن هذا المنطلق السعى إلى اكتشاف القوى الشابة والقادرة من الكوادر الأقل رتبة، وتشكيل فرق عمل وتدريب لهذه القوات الشابة، وتدريبها على العمل الجماعي، ويكون التقييم على أساس الفعالية والإنجاز، وهذا يعني أن الحق ليس دائما مع أصحاب الخبرة، وهو ما يعارضه الإصلاحيون.

ومع نجاح الحراس في مجال الصناعات الدفاعية، وتحسين كيفية الإنتاج، ورفع مستوى ونوعية المنتجات، استطاعوا زيادة الاستثمارات الضخمة لدعم صناعة السلاح المتقدم، ودوران رأس المال بتعدد جهات البيع، من خلال صداقات خارجية سبق تكوينها طوال سنوات الثورة الأولى، ورفع

مستوى التعاون مع مراكز البحث الجامعية والصناعية في البلاد. ومع التقسيم الأخير للدفاع الجوي إلى إدارتين، تعنى الأولى بالدفاع الأرضي، وتعنى الثانية بالدفاع الجوي، سوف يتم تجديد الأسطول الجوي، ودعم إمكانات توجيه المدافع والاتصال بالأقمار الصناعية، ودعم التجهيزات والصيانة وقطع الغيار والبنية التحتية والتكنولوجية، في مواجهة المقاطعة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمنافسة.

ومما يدعم نفوذ الحراس الابتكار والتجديد المتنوع في منظومة الدفاع في إطار توجيهات الزعيم باتخاذ وسائل وسيطة للاستفادة من القدرة على التفكير، والابتكار والتجربة والتركيز على نقاط الضعف، وذلك بالاستفادة من النخبة وأصحاب الفكر والتجارب في الحروب السابقة، خاصة من رجال القوات المسلحة، مع دعم صناعة التكنولوجيا والمستحدثات والتجارب والإنجازات الهامة في قطاع الدفاع، وحفظها في شرائح الكترونية توضع في خزائن آمنة.

وهكذا يسمح نفوذ حراس الثورة بدعم مرشح لرئاسة الجمهورية، مما يعطيه فرصة أكبر من غيره للفوز في الانتخابات، وهو ما جعل مهدي كروبي يرفع صوته ليشير المعارضة ضد مبادرات الحراس لمنع التأثير على الناخبين. ومن الغريب أن خاتمي الذي تزعم حركة وقف نفوذ الحراس لم يحرك ساكنا، ولم يشترك مع صديقه الإصلاح في الحملة على نفوذ الحراس، وليس من مبرر لهذا الموقف إلا أنه اعتبر معارضة نفوذ الحراس رهانا خاسرا في الانتخابات بناء على تجربته السابقة.

الانتخابات الرئاسية وصراع الأقطاب (ملف خاص)

تجس إيران، وربما معظم دول العالم، أنفاسها مع اقتراب موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجري في ١٢ يونيو القادم. فهذه الانتخابات تختلف إلى حد ما عن سابقتها، إذ تأتي في سياق بيئة داخلية وإقليمية ودولية حبلية بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر.

ففي الداخل ما زال الصراع على أشده حول مستقبل النظام، وبالطبع فإن مشاركة الرئيس السابق محمد خاتمي في السياق الانتخابي سوف يضفي على هذا الصراع طابعاً خاصاً، كون خاتمي يحمل مشروعاً مختلف عن المشروع الذي يطرحه الرئيس الحالي محمود أحمد نجاد. وفي المحيط الإقليمي، تبدو العلاقات مع دول الجوار ليست في أحسن أحوالها، بسبب الاتهامات المتزايدة بالتدخل في الشؤون الداخلية والاستعراض المبالغ فيه للقوة.

وعلى الصعيد الدولي، ما زالت أجواء التفاؤل التي خلقتها دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للحوار مع إيران، تراوح مكانها، انتظاراً لما ستسفر عنه انتخابات الرئاسة الإيرانية. فهل ينجح الرئيس أحمد نجاد، الذي لم يعلن عن ترشيحه رسمياً إلى الآن، في الاحتفاظ بمنصبه لفترة رئاسية جديدة، أم ينجح الناجب الإيراني في كسر القاعدة التي تقضي بتولي كل رئيس فترتين متتاليتين، ويصعد بمرشح آخر إلى سدة الرئاسة.

سؤال سوف تحدد إجابته بدرجة كبيرة ملامح المشهد السياسي الإيراني في المرحلة القادمة.

وفيما يلي ملف خاص عن الانتخابات الرئاسية يتناول استعدادات القوى السياسية المختلفة لهذا الاستحقاق السياسي المهم.

١ - ثنائية خاتمي - أحمد نجاد ...

المعركة الفاصلة بين الإصلاحيين والأصوليين

عصر إيران ٢٠٠٩/٢/١١

ساحة المنافسة.

على الرغم من وجود معارضين لأحمد نجاد داخل معسكر الأصوليين، لكنهم سيضطرون للوقوف إلى جوار أحمد نجاد في حالة وجود منافس له بقدر خاتمي، أو على الأقل سيختارون الصمت السياسي. ولقد صرح أكثر من قيادي من قادة الأصوليين المنتقدين لأحمد نجاد بقولهم: إذا

أعلن السيد محمد خاتمي استعداده لتولي رئاسة إيران، وفي حالة فوزه بالانتخابات الرئاسية القادمة سيصبح الوحيد الذي تولى رئاسة إيران ثلاث دورات رئاسية، وسيؤدي دخول خاتمي المعركة الانتخابية القادمة إلى أن تصبح الانتخابات ثنائية التنافس، حيث سيكون التنافس الأساسي بين خاتمي وأحمد نجاد حتى لو دخل مرشحون آخرون

رشح خاتمي نفسه فتحن مضطرون للوقوف خلف أحمدى نجاد بأعين دامعة.

الغريب هنا أن دخول خاتمي الانتخابات سوف يؤدي إلى مزيد من التنسيق بين التيارات والاجنحة الأصولية، فمع دخول خاتمي ساحة الانتخابات، سيدخل النخبون الأصوليون ساحة الانتخابات بدافعية وتنسيق أكبر، وستسارع جماعة منهم بالذهاب لصناديق الاقتراع للتصويت لصالح أحمدى نجاد، وستسارع أخرى لعدم فوز خاتمي إذ إنها تسمى إصلاحاته فساداً.

في جبهة الإصلاحيين توجد ظروف مشابهة لتلك إلى حد ما لأن تنافس خاتمي وأحمدى نجاد لن يكون مجرد تنافس شخصيين، ولا حتى تيارين سياسيين، لذا فكثير من الأفراد الإصلاحيين الذين لا يرضون بخاتمي رئيساً سيتدافعون صوب صناديق الاقتراع لمنع تكرار رئاسة أحمدى نجاد لأربع سنوات أخرى، وسيفضلون يوم الاقتراع أن يقفوا في صفوف طويلة قد تمتد لعدة ساعات على أن يقبعوا صامتين في بيوتهم. الشخص الذي سيفوز بالانتخابات القادمة سواء كان خاتمي أو أحمدى نجاد سيستطيع ترسيخ نظرية التيار الذي ينتمي إليه بشكل أكثر عمقاً وجذبة داخل المجتمع الإيراني، وسيلحق بالطرف المنافس نكبة ستستمر لمدة طويلة، وسيقصيه عن الميدان السياسي. لذا يمكن اعتبار الانتخابات ثنائية القطبية بحضور أحمدى نجاد وخاتمي بمثابة معركة آخر الزمان.

تنافس خاتمي وأحمدى نجاد على مقعد الرئاسة يشكل مخاطرة كبيرة لكلا التيارين سواء على المستوى السياسي أو التنظيري. منذ فترة وجيزة طرحت بعض الجماعات المعتدلة الأصولية والإصلاحية فكرة مشروع الوحدة الوطنية، وكان محوره الأساسي عدم ترشيح كل من خاتمي وأحمدى نجاد، وكان السبب الرئيسي وراء تلك الرغبة هي تجنب هذه المخاطرة.

هل يمكن إذاً مع تعاظم حجم المخاطرة بالنسبة للطرفين أن يتوصل قادة الأصوليين والإصلاحيين إلى صيغة اتفاق تقول: تخلوا عن أحمدى نجاد ونحن سنصرف النظر عن خاتمي؟

أكد خاتمي بعد يوم واحد من الإعلان عن اشتراكه في الانتخابات، أنه يركز جميع جهوده على أن يعلن مير حسين انسحابه من الترشح، لأن ترشح الأخير سيخلق له حساسيات كبيرة، وعلى من يتولى الرئاسة أن يلقي عن كاهله مشكلات ما بعد الفوز حتى يتفرغ لعمله، وفي صباح اليوم الذي أعلن فيه خاتمي ترشحه، نشر خبر عن أن أحد أعضاء لجنة مير حسين الانتخابية ذهب لخاتمي وطلب منه تأجيل الإعلان عن ترشيحه لمدة أسبوعين حتى يستطيع مير حسين

إعلان انسحابه، وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه خاتمي عن ترشحه في الانتخابات نجد مير حسين موسى يشكل لجنته الانتخابية ويحدد رئيسها أيضاً.

السؤال الآن: هل أعلن خاتمي عن ترشحه استسلاماً لضغط المحيطين به وتجاهل مير حسين موسى أم أن الأخير وتفاصيل ترشحه وحتى تشكيل لجنته الانتخابية وغيره جزء من خطة ترشح خاتمي؟

هل يمكن رفض ترشيح خاتمي؟ هذا السؤال يجب بعض الأصوليين طرحه، ويحييون عليه بالإثبات عن طريق الكناية والرمز.

ذات مرة كتب حسين شريعتمداري أن بعض أعمال خاتمي كافية لأن تكون سبباً لرفض ترشحه في أي انتخابات، وكذلك قال مرتضى آقا طهراني عضو جماعة الرائحة الذكية، والنائب بالمجلس: إن مجلس صيانة الدستور يعرف عمله وواجبه في هذا الصدد، وعليه ألا يفرق بين خاتمي والآخرين، المهم أنه بعد ساعات من إعلان ترشح خاتمي كتبت صحيفة كيهان في افتتاحيتها ضمن ترحيب بارد ومغرض باشتراك خاتمي في الانتخابات، بعيداً عن الأسباب التي دفعت خاتمي لترشيح نفسه، كيف سيستطيع خاتمي العبور من عقبات الانتخابات؟ وكان هذا السؤال هو الجملة الختامية في افتتاحية كيهان، ويحوى في طياته تلميحات وتهديدات كثيرة يمكن الإشارة من بينها إلى عقبة مجلس صيانة الدستور.

على الرغم مما سبق ذكره، فإن رفض ترشيح شخص مثل خاتمي يمكن أن يكون مخاطرة كبيرة بالنسبة للأصوليين، لأن هناك ملايين يؤيدونه، ورفض ترشحه أو إعلان عدم صلاحيته للترشح في هذه الانتخابات سيؤدي حتماً إلى خلق اضطرابات وعزوف عن المشاركة في الانتخابات، إذ سيصمم كثيرون على عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

يعتقد كثير من المعارضين لترشيح خاتمي أن ترشحه مثير للقلق والمخاوف، ليس لشخص خاتمي وإنما بسبب القوى السياسية المتحلقة حوله، والتي يسمونها بالقوى الإصلاحية المتطرفة، وهي جزء من قوى منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجبهة المشاركة.

كان خاتمي يستطيع إعلان ترشيحه لنفسه في مؤتمر صحفي بمكتبه أو في خطاب عام أو حتى ضمن بيان صحفي، لكنه لم يرق بأى من هذه الأعمال، واختار إعلان ترشحه ضمن مراسم افتتاح موقع مجمع روحانيون مبارز على شبكة الإنترنت لسببين: الأول، هو أن "روحانيون مبارز" منشأه الحزبي. والثاني، توجيه رسالة سياسية إلى الأشخاص المتخوفين من وصول جماعات جبهة المشاركة إلى السلطة، وهو بهذا التحرك يعلن أن محور التحالفات المستقبلية لخاتمي هو القوى الإصلاحية المعتدلة، وربما يكون ذلك لتقليل

الضغط الذي سيطر عليه.

على الرغم من هذا، لا يمكن تجاهل نفوذ جميع قوى التيار الإصلاحى على خاتمة بدءاً من منظمة مجاهدى الثورة حتى "روحانيون مبارز".

إذن المعركة الانتخابية العاشرة على رئاسة الجمهورية الإيرانية باللغة الحساسة، ومصيرية بالمعنى الحقيقى للكلمة، لذا يتوقع ارتفاع مستوى المنافسة الانتخابية إلى ذروته، وزيادة المشاركة الجماهيرية فى الانتخابات.

٢- تكتيك انتخابى أم استبداد جديد؟

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٩/٢/١٥

قام بعض مؤيدى الحكومة، ومنظرى الأصوليين ضمن خطة موضوعية بتوجيه انتقادات للحكومة، فى حين أنهم مسئولون مسئولية مباشرة عن إخفاقات هذه المرحلة.

من خلال هذه الخطة يسعى الأصوليون فى المرحلة الأولى إلى تضيق دائرة الاتهام بالمسئولية عن تردى الأوضاع، وخلق مشكلات للشعب الإيرانى على فصائل معينة من التيار الأصولى وليس كله. وفى المرحلة الثانية، يسعون إلى نشر جو من الغموض حول المواقف السياسية لأفراد التيار الأصولى، وتشكيك الشعب الإيرانى فى أسس النقد لأداء الحكومة التى أرسيت فى عهد الإصلاحيين.

لكن هذه الخطة لم تستمر، لأن كثيراً من الأصوليين تأكدوا من أنهم لن يستطيعون تولية شخص آخر منهم مقاليد السلطة من خلال مطالبة أحمدى نجاد بعدم الترشح. ومن ناحية أخرى، يعتقدون أن الإعلان عن الاعتراضات الموجودة على أداء الحكومة وإنشائها هو فى الواقع تأكيد لما قاله الإصلاحيون من اعتراضات على مدار السنوات الثلاث الماضية. لذا، لاحظنا أن الاعتراضات التى كانت تزايد يوماً بعد يوم ضد حكومة الأصوليين وأدائها على الصعيدين الداخلى والخارجى قد خمدت فجأة، وتحول منتقدو أمس إلى مداحين للحكومة اليوم.

لكن من المتوقع ألا يستمر هذا التحرك كثيراً، إذ لم يعد من المؤكد إن كان قطاع خاص من نخبة الأصوليين يقوم باتخاذ القرارات التى تتحول إلى جدول عمل حتمى لبقية الأصوليين، أم أن السلوك الخاص لأحمدى نجاد، وتزايد السخط داخل تيار الأصوليين نفسه، هو الذى يجعل تنفيذ خطة الأصوليين السابقة القاضية بالتوقف عن النقد أمراً صعباً، لكن أياً ما كان، يبدو أن الخط الأحمر لجميع الأصوليين هو نجاح الإصلاحيين سواء كانوا متطرفين أو معتدلين أو من خط الإمام أو غيره.

فرضت الانتخابات الرئاسية القادمة معادلة أضرت بمعسكر الأصوليين أو جزء من هذا المعسكر على الأقل. الأصوليون فى أحد طرفي المعادلة مضطرون للحديث عن نجاحات ضخمة تم تحقيقها فى فترة انفرادهم بالسلطة بلا منازع، وذلك للحفاظ على حماس مؤيديهم وإظهار قوتهم أمام منافسيهم. وفى الطرف الآخر للمعادلة يعتقد كثير من الأصوليين أن حالة انعدام الرضا أو السخط العام على مختلف الأصعدة أمر لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه، وهذا السخط العام يمكن أن يوجه المصير السياسى لإيران إلى مسار مغاير لأمنيات التيار الحاكم، خاصة أن إيران على اعتاب انتخابات مصيرية.

الخوف من هذا الأمر دفع الأصوليين إلى أن يجربوا أساليب عدة للحيلولة دون ظهور السخط الشعبى فى صناديق الاقتراع وعودة التيار المنافس إلى السلطة. كان منها تقديم وعود براءة بغداد أفضل، والحديث عن عدم جدارة التيار المنافس بتولى السلطة، ومحاولة توجيه شتائم وتهم بالعمالة فى حق التيار المنافس، وإحباط مؤيدى المرشحين المنافسين وتقليل هممتهم للمشاركة فى الانتخابات، وأخيراً، تضخيم توقع رفض ترشيحات المنافسين من قبل مجلس صيانة الدستور. وقد استخدمت كل هذه الأساليب فى المرحلة الأولى، أى مرحلة إلغاء المنافس، لكنها لم تؤد إلى نتيجة. لم يكن الإلغاء المبكر للمنافس تكتيك الأصوليين الوحيد للاستمرار فى السلطة، إذ إنهم منذ أوائل العام الماضى فى مرحلة التمهيد لانتخابات المجلس الثامن، سعوا إلى تنظيم التنافس الداخلى فى صفوفهم، وهو إجراء يبدو عقلاً إلى حد كبير.

يدرك الأصوليون أن جميع أوجه القصور والخلل التى حدثت فى إيران خلال السنوات الأخيرة ستنسب إليهم لا محالة، ولا يستطيعون إلصاق ولو جزء ضئيل منها بالإصلاحيين، نظراً لانفرادهم الكامل بالسلطة، ومن ثم

٣- يبقى أم يؤثر السلامة وينسحب سناريوهات مشاركة خاتمي في الانتخابات الرئاسية

اعتماد (الثقة) ٢١/٢/٢٠٠٩

هل يبقى خاتمي؟
مع إعلان خاتمي عن نيته خوض الانتخابات القادمة حدثت تطورات على مستوى المجتمع والفاعلين السياسيين والإعلاميين على العشرة أيام الماضية تحتاج إلى تركيز وتحليل دقيق من جانب الفاعلين السياسيين وخاصة الإصلاحيين وشخص السيد خاتمي.

كان الإصلاحيون ولا زالوا يعقدون الأمل على أن وجود خاتمي على الساحة سيخلق فعلا اجتماعيا مشتركا في إطار حس (التصويت لخاتمي) "مثلا كان في الثاني من خرداد ١٣٧٦ هـ. ش ١٩٩٧ م" وهذا هو السيناريو المطلوب الذي يأمل أنصار رئيس الجمهورية السابق أن يتكرر. لكن يجب ذكر أن هذا الأمل (على الأقل حتى المرحلة الحالية) لن يتحقق. إعلان الترشح من جانب خاتمي أدي خلال العشرة أيام الماضية ردود متباينة وأحيانا متضادة تبدأ من التأييد الذي لا تشوبه شائبة في دعم وصول الرئيس السابق إلى رئاسة السلطة التنفيذية مرة ثانية وتنتهي بالتهديد بـ (الإلغاء). والمشكلة الأساسية حتى الآن أن إعلان خاتمي عن خوضه الانتخابات لم يخلق (تحركا أو ردود فعل إيجابية) لا بين الإصلاحيين ولا بين جميع طبقات الشعب.

وهذه هي النقطة التي يجب أن يركز عليها الإصلاحيون (وخاصة أنصار خاتمي) ولا يملأوا عليها مرور الكرام ومه أن خاتمي يتمتع بإمكانية عالية للتصويت، لكن بالنسبة لشخص مثله والذي صوت له في دورتين من الانتخابات ٤٢ مليون شخص، فإن معدل أي تصويت لا يمكن أن يكون بالضرورة معدلا سياسيا.

من ناحية أخرى يجب على الإصلاحيين أن يدركوا أن الإشارات الواردة على مدى العدة أيا من الماضية وبعد إعلان خاتمي عزمه خوض الانتخابات القادمة، هي فقط نصف المعوقات والمشاكل التي ستواجه الإصلاحيين في الانتخابات القادمة، أما النصف الآخر سترتب على قصة كيفية عقد الانتخابات وسلوك مجلس صيانة الدستور، والذي لم يتحدد بعد بشكل دقيق.

أما النقطة التي نتحدث عنها بشكل قاطع فهي أن

يدرك الإصلاحيون جيدا أنهم في حالة واحدة فقط يستطيعون تعليق الأمل على فوز خاتمي السالح بالانتخابات القادمة، وهي دعم جميع طبقات الشعب ونسبة التصويت المرتفعة حتى يفوز رئيس الجمهورية السابق، هذا في حين أن المؤشرات على قطعية هذا الأمر ليست ملموسة إلى حد كبير.

مع إعلان السيد خاتمي عن ترشحه بشكل رسمي في الانتخابات الرئاسية القادمة تبلور رويدا رويدا ملامح المنافسة القادمة لكنها لم تأخذ ملامحها النهائية بعد لأنه من ناحية، ليس واضحا حتى الآن أي شخص أو أشخاص سيدخلون حلبة السباق عن الجناح الأصولي (من المحتمل غير رئيس الحكومة التاسعة) ومن ناحية أخرى، لازالت هناك توقعات حول استمرار خاتمي أو اعتزاله المشاركة في الانتخابات.

وبناء على هذا فإن التحليلات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية القادمة لا يمكن أن تتخذ شكل القطع والتأكيد، وأن كل ما يكتب ويقال يدور في الغالب حول التخمينات والتوقعات.

حتى الآن وبينما يبقى على انعقاد الدورة العاشرة للانتخابات الرئاسية أقل من أربعة أشهر باتت التركيبة الانتخابية للجناح الإصلاحي أكثر تقدما في الظاهر من الجناح الأصولي، وفي حين أن الإصلاحيين حتى الآن دخلوا المنافسة بثلاثة من (جنرالاهم) "خاتمي، كروبي، موسوي" لا زال الجناح الحاكم لا يشعر بأي تقيد لإضفاء الشفافية على موقفه الانتخابي.

وعلى مدى العدة شهور الماضية كان الموضوع الأهم بالنسبة لوسائل الإعلام والناشطين السياسيين مشاركة خاتمي في الانتخابات الرئاسية القادمة والتي اتخذت شكلا عمليا بإعلانه الرسمي عن خوض هذه الانتخابات.

والضغط الذي تمارسه وسائل الإعلام (الإصلاحية والأصولية) حول موضوع تحديد مهمة وجود خاتمي، يعد مؤشرا على حساسية المجتمع الإيراني نحو دخول رئيس الجمهورية السابق الساحة.

الإصلاحيين يدركون جيدا أنهم في حالة واحدة فقط يستطيعون تعليق الأمل على فوز خاتمي الساحق بالانتخابات القادمة، وهي دعم جميع طبقات الشعب ونسبة التصويت المرتفعة حتى يفوز رئيس الجمهورية السابق، هذا في حين أن المؤشرات على قطعية هذا الأمر ليست ملموسة إلى حد كبير (أو على الأقل لا يمكن مشاهدتها حتى الآن).

بناء على هذا يجب على خاتمي أن يعد نفسه لمنافسة ستكون صعبة للغاية، حيث إن مجموعة الأحزاب والتنظيمات الداعمة له لن تكون لها أدنى سيطرة على طريقة عقد الانتخابات والرقابة عليها. من ناحية أخرى لم تبلور حتى الآن موجة اجتماعية، تلك الموجة التي بتعبير خاتمي ستكون (مبثلة لسحر الدساتير الانتخابية وهندستها).

ومن المؤكد أن هذا الكلام لا يعني دعوة الرئيس السابق إلى إثارة السلامة واعتزال المشاركة في الانتخابات القادمة؛ لأن كل الفاعلين على الساحة السياسية يجب أن يدخل في حساباتهم عنصر المغامرة المغامرة المحسوبة التي لا تصل إلى حد المقامرة.

هذا في حين أنه يبدو أن الإصلاحيين الذين يدفعون بخاتمي إلى الساحة لا يملكون أدنى درجة من السيطرة على المتغيرات التي تحكم هذا الصراع.

السناريوهات التي أمام خاتمي السؤال الأساسي هنا ماذا سيفعل الرئيس السابق مع هذه المعوقات؟

هل سيصمد خاتمي ويتحمل مغامرة الفوز أو الخسارة؟ أم أنه سينسحب لصالح مرشح آخر من معسكر الإصلاحيين؟

وفي هذا الإطار من الممكن رسم سلوك خاتمي الانتخابي بعد هذا في إطار سناريوهين (المشاركة) أو (الاعتذار):

١- المشاركة في حالة أن بقي الرئيس السابق على الساحة على الرغم من المعوقات والتعقيدات التي سبق سردها، ستكون هناك حالة وحيدة لأن يخرج اسمه من صناديق الاقتراع كمتنصر في هذه الانتخابات أن يكون هناك فارقا كبيرا في الأصوات بين منافسه.

وللوصول إلى هذا الأمر فإن الإصلاحيين الداعمين لخاتمي يحتاجون إلى تحريك الكيان الاجتماعي ونا يطلقون (الأغلبية الصامتة) للتصويت لخاتمي. وفي هذا الإطار ولخلق موجة موجهة اجتماعية لا تبدو أدوات الإصلاحيين فاعلة إلى حد كبير. لكن الإصلاحيين يستطيعون من خلال أفعالهم وسلوكياتهم إجبار المنافس الأصولي باعتباره فعال لما يشاء أن يقوم بأعمال غير مرغوبة تصب في خانة الإصلاحيين.

ومن الممكن أن تكون أحد هذه المواضع التي تنتهي بدعايا

غير مطلوبة لخاتمي تشويه خلتمي عن طريق الأبواق التي تنسب للجناح الحاكم (ومن باب المصادفة يبدو أن جريدة كيهان تتحرك في هذا الاتجاه خلال الشهور الماضية).

وفي هذا السناريو كلما كانت الوصيات التي توجه لخاتمي كانت أكثر كلما كان دافع الأغلبية الصامتة والكطبة الوسطى أقوى للتصويت لصالح رئيس الجمهورية السابق؛ لأنه سيعرف على الوجه الأساسي لـ (معارضة) الحكومة التاسعة، ومن الممكن أن تأخذ نظرية (من الممكن أن كثيرين يتجهون إلى خاتمي انتقاما من الحكومة التاسعة) شكلا عمليا.

لكن تحك الإصلاحيين الانتخابي في الغالب يحتاج إلى محركات أخرى تكون مؤثرة في الواقع لتحريك ما أمكن من الإصلاحيين الذين يطلقون على أنفسهم (الإصلاحيون الطليعيون أو البنيويون).

وفي هذا الإطار يبدو أنه يتعين على فريق دعايا خاتمي أن يحدد عددا من الموضوعات التي يتقدها جناح الإصلاحيين البنيويين كشعارات انتخابية، وموضوعات من قبيل حدود الإشراف الوصائي وتغيير بعض القوانين و... من الممكن أن تكون أداة مناسبة لكسب أو جذب طيف من هذه القوى، كذلك أيضا من الممكن أن تستطيع هذه الشعارات جذب جزء من الحركات الاجتماعية والطلابية إلى معسكر خاتمي.

لكن توجد هنا نقطة وهي أنه بالنظر إلى تجربة ثامن سنوات من حكومة الإصلاحات لا يمكن أن الشعار هو الضمانة لتأييد جزء من الجماعات وأنصار الإصلاحات البنيوية لتأييد رئيس حكومة الإصلاحات ويجب على الإصلاحيين وخاتمي أن يقدموا حلا للضمان إضفاء الطابع العملي على الشعارات. لكن بالنظر إلى الحقائق السياسية في المجتمع ستكون هناك مشكلة لاحقة على افتراض فوز خاتمي سيكون تطبيق وتنفيذ هذه الوعود والشعارات مشكلة معقدة؛ خاصة أن خاتمي على مدى ثمان سنوات لم يحرز نجاحا في هذا الخصوص.

من ناحية أخرى في حال مشاركة خاتمي في الانتخابات القادمة يجب على الإصلاحيين المؤيدين لرئيس الجمهورية السابق أن يأخذوا ضمانات لانسحاب باقي المرشحين في الجناح الإصلاحي وللوصول إلى هذا الأمر يجب أن يدخلوا في مساومات سياسية مع سائر الأحزاب والجماعات داخل الطيف الإصلاحي.

النقطة الأخرى التي يتعين على الإصلاحيين التركيز عليها في حال مشاركة خاتمي في الانتخابات التفكير في آليات لعقد انتخابات نزيهة. وفي هذا الإطار يجب على الإصلاحيين عن طريق مساومة المؤسسات التنفيذية والمراقبة للانتخابات إقناع التيار الحاكم بضرورة وجود مراقبين للانتخابات يكون موضع تأييد من جانب الإصلاحيين في كل مراحل العملية الانتخابية ومنها فرز الأصوات.

بناء على هذا وكما ذكر مشاركة خاتمي في الانتخابات القادمة يتطلب الدخول في مشاورات ومساومات من جانب الإصلاحيين على عدة جبهات.

٢- انسحاب خاتمي.

سناريو مشاركة خاتمي في الانتخابات له وجه آخر، فالوجه الثاني للعملة هو في الواقع انسحاب محمد خاتمي من المعركة الانتخابية القادمة.

وهذا الشكل يبدو أن هذا الانسحاب من الممكن أن يتم في شكلين:

- الانسحاب مع القهر.

- الانسحاب مع التفاف على مرشح بديل.

سناريو الانسحاب مع القهر سيتم في حالة أن الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي يهزمون على جبهتين ويضطرون للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية أن ينسحبوا من المعركة الانتخابية، حتى على الأقل يحافظوا على أنصارهم.

الهزيمة التي من الممكن أن تؤدي إلى الانسحاب من الممكن أن تتحقق على جبهتين:

من ناحية إذا لم يستطع الإصلاحيون أن ينجحوا في مساومة المؤسسات التنفيذية والمراقبة للانتخابات لضمان انتخابات نزيهة. ومن ناحية أخرى ألا يكون مرشحوا الجناح الإصلاحي ليسوا على استعداد للتنازل لصالح خاتمي.

وفي الحالة لن يكون أمام الإصلاحيين حل سوى الانسحاب من الانتخابات مع عقد مؤتمر صحفي وتوضيح مواقفهم السياسية والإعلان بشكل رسمي عن أسباب انسحابهم مع توجيه النقد للبنية الحقيقية والحقوقية للسلطة في إيران.

ومن المؤكد أن تحقيق هذا السيناريو كما أثبتت تجربة الاثنى عشر عاما الأخيرة من الممكن أن يواجه بردود فعل الجناح الأصولي، ولن يكون ممكنا على الأقل لسنوات أن يكون هناك أمل أو إمكانية لعودة الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي إلى الساحة باعتبارهما إحدى القوتين الأساسيتين في تيار الثورة الإسلامية.

وفي هذه الحالة فإن الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي بعد تنفيذ هذا السيناريو من زاوية التهميش لن يكون بينهم فرق وبين بعض القوى السياسية القومية - المذهبية.

إلا أن انسحاب خاتمي من الساحة من الممكن أن يكون له شكل آخر ومن الممكن أن يكون في صورة أن خاتمي وأنصاره ينسحبون مع قبول (استمرار مع شخصية أخرى من الجناح الإصلاحي).

وتحقيق هذا السيناريو مرتبط بالمشهد الاجتماعي على مدى الأسابيع والشهور القادمة، ومرتبطة أيضا بأسكال المساومات داخل الأحزاب وشخصيات الجناح الإصلاحي. لكن يبدو أن هناك عدة نقاط جديرة بالذكر في هذا الإطار:

أولا أثبتت تجربة انتخابات المجلس الثامن أن أنصار خاتمي والشعب أو الأغلبية الصامتة التي يدعيها أنصار خاتمي ليست بالضرورة مقيدة بدعم المرشح أو المرشحين الذين يدعمهم خاتمي.

وفي انتخابات المجلس الثامن لم تحظى قائمة طهران لإئتلاف الإصلاحيين على الرغم من أنها اتخذت لنفسها عنوان أنصار خاتمي بإقبال، ولم ير سكان طهران وسائر المدن والقرى ضرورة للتصويت للمرشحين الذين يدعمهم خاتمي.

وهذا الأمر يثبت أن شعبية خاتمي الاجتماعية تربط بشخصيته أكثر من كونها نظاما له وجود من الممكن أن يفيد الآخرين، وهذا الشعبية أو الرصيد الاجتماعي ليس بالضرورة أن يكون على تلك الدرجة من النضج السياسي والعلاقة التنظيمية التي يكون لها تأثيرها في التصويت لصالح الشخص أو الجماعة التي يدعمها خاتمي.

ثانيا أنه في حالة انسحاب خاتمي لصالح مرشح آخر من التيار الإصلاحي من الممكن أن يذهب جزء كبير من أصوات خاتمي ليس إلى صندوق الإصلاح بل إلى صندوق المرشحين الموازيين من التيار الأصولي (غير أحادي نجاد).

٤- التهديد باغتيال خاتمي

عصر إيران ٢٠٠٩/٢/١٤

وحذرت المقالة في إشارة إلى اعتراف هذا الفصيل المتطرف بعدم لياقة خاتمي بمنصب الرئيس من أن هدف المتطرفين من دفع خاتمي إلى ترشيحه لنفسه هو رفع قيمة ما يتحمله النظام الإيراني من تكلفة سياسية، وتساءلت المقالة ألن يقوم هؤلاء

نشرت صحيفة كيهان مقالة في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ بعنوان (من أجل المشاركة أم الإطاحة؟) ذكر فيها عدم رضا السيد محمد خاتمي عن ترشيحه لنفسه وإصرار فصيل متطرف يدعى الإصلاح على ترشيحه،

المتطرفون باتباع أسلوب آخر عندما يصلون بأسلوبهم المعتاد إلى حد الأزمة والتوقف التام؟ لقد قام الأمريكيون بجهود مضنية في باكستان لكي يتمكنوا من إيصال بينظير بوتو إلى السلطة، ولكن عندما أدركوا أن حزبها لن يستطيع الوصول إلى السلطة بأي حال من الأحوال لجأوا إلى أسلوب آخر، وكان هذا عبرة لمن يعتبر، وبعض الإصلاحيين الإيرانيين لهم سابقة عمل معروفة في مثل هذه الأمور.

إلى هنا ينتهي مضمون مقالة صحيفة كيهان التي أحدثت ضجة بين أوساط الإصلاحيين، وفيما يلي توضيحات حسين شريعتمداري حول التهديد بتكرار مصير بينظير بوتو بالنسبة لخاتمي، كتب شريعتمداري:

المتطرفون العملاء يريدون التضحية بشخص السيد خاتمي فداء لأهدافهم الحزبية، ولهذا السبب دفعوه إلى ميدان المنافسة الانتخابية، وكيف كان هذا التحذير غير أخلاقي أو تهديدي أو متجاوز؟، ألا يعد حفاظاً على شخصيات النظام لمنع اغتيالهم؟ من البديهي أن الإجابة على هذا السؤال ستكون بالإيجاب، وإذا لم يكن هناك خوف من الاغتيال، فما معنى الأسلحة والحراس المدربين للحفاظ على مثل هذه الشخصيات إذا؟

فإذا قامت صحيفة مثل صحيفة كيهان بالتحذير من احتمالية اغتيال واحد من شخصيات النظام، هل ينبغي توجيه اللوم لها أم يجب شكرها على هذا التحذير؟ إجابة هذا السؤال واضحة تماماً، ومن البديهي شكر المحذر وهو جريدة كيهان.

السؤال التالي: من هم الأشخاص الذين غضبوا من هذا التحذير؟ الإجابة على هذا السؤال أيضاً بديهية لا لبس فيها، لأنه يوجد ثلاث مجموعات فقط يمكن أن تغضب من هذا التحذير:

الأولى، الجهة التي لديها نية الاغتيال، وتم إحباط خطتها بتحذير كيهان.

الثانية، الأشخاص المتواطئين مع الجهة التي تخطط للاغتيال، وبالإعلان عن إرهابية هذه الجهة، سيفقدون مكانتهم السياسية.

الثالثة، الأشخاص الذين لم يسعدوا بتحذير الشخصية المزمع اغتياله، لأي سبب أو دافع، ويفضلون عدم ذكر احتمالية اغتياله حتى ينفذ الإرهابيون خططهم بسهولة تامة.

بعيدا عن هذه المجموعات الثلاث التي أشرنا إليها، هل يمكن أن يغضب شخص عاقل منصف من تحذير كيهان بشأن احتمالية اغتيال إحدى شخصيات النظام؟ بالتأكيد لا.

كما يلاحظ أن كاتب مقالة كيهان من خلال الإشارة إلى الطبيعة الإرهابية للولايات المتحدة، وعمالة بعض مدعي الإصلاح، قد حذر من أنه ليس من المستبعد أن يقوم

الأمريكيون بعد الفشل من تحقيق أهدافهم على يد السيد خاتمي، باللجوء إلى اغتياله كما فعلوا مع بينظير بوتو في باكستان.

السؤال هنا لماذا تعالت الأصوات ضد التحذير التي أطلقتها صحيفة كيهان خاصة بجمع روحانيون مبارز الذي نتوجه إليه بالسؤال لماذا غضبت من تحذير صحيفة كيهان؟ ألا تعتبر الولايات المتحدة دولة إرهابية؟ ولهذا السبب تعالت صيحاتكم لأن صحيفة كيهان قد وصفت الذات المقدسة للعلم سام بالإرهاب؟ أم لأن تحذير كيهان قد أحبط الخطة الأمريكية المتوقعة فلذا غضبت؟ أم لا سمح الله لأنكم لن تستاءوا من وقوع هذا الحادث؟

إذا لم يكن سبب غضبكم واحداً من هذه الثلاثة، فما هو سبب غضبكم وجلبتكم؟ فلتحكموا أنتم!

بالطبع تعلم صحيفة كيهان السبب الرئيسي لبعض مؤيدي خاتمي، وتستشير إليه في المستقبل القريب، مع تقديم الوثائق والمستندات التي لا يمكن إنكارها.

ألم يكن أفراد مثل رامين جهان بيلو، وهالة اسفندياري، وشاتول بخاش، وكيان تاجبخش وغيرهم جواسيس معروفين للموساد والمخابرات المركزية الأمريكية؟ وألم يكونوا على صلة معلنة وخفية بالسادة الذين يدعون كونهم إصلاحيين؟!

إذا راجعتم البيانات الحزبية وكتابات كثير من الصحف التي تدعى الإصلاح، هل يستطيعون إنكار هذه الوثائق المعلنة التي تشير إلى العلاقة الوثيقة لبعض مؤيدي خاتمي وعدد من أدعياء الإصلاح بالجواسيس المحترفين السابق ذكر أسمائهم؟!

من البديهي أنهم لن يستطيعوا الإنكار. إنهم قلقون من فضح هذه العلاقات وإفشائها على الملأ.

السؤال الآن، أليس وجود بعض أدعياء الإصلاح حول السيد خاتمي مدعاة لتخوفهم نظراً لعلاقتهم الوثيقة بجواسيس الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية بحكم تسليط الأضواء عليهم؟ والإجابة بنعم بالطبع، إذن لماذا يتبعجون في هذه الآونة بسبب مقالة صحيفة كيهان؟

إن المتطرفين العملاء يريدون جعل شخص السيد خاتمي كبش فداء لأهدافهم، ولهذا السبب دفعوا به إلى ميدان المنافسة الانتخابية، والآن يخشون أن تفضح كتابات كيهان مخططاتهم قبل بلوغ الموعد الذي حددوه للإطاحة بخاتمي.

في هذا الشأن توجد كلمات أخرى ستتجاوز عنها، لكن هناك كلاماً نظرحه مع أعزائنا أعضاء مجمع روحانيون مبارز، وهو أنه لا تفكروا بسداجة، ولا تنخدعوا من الفرقة التي يعرف تاريخها، وهناك أدلة على تبعيتها وعمالها للأجانب، ولا تكونوا لهم شركاء.

٥- نعم لأي إصلاحات

■ حسن حيدري سوادكوهي ■ رسالت (الرسالة) ٣١ / ١ / ٢٠٠٩

في التجارة الخارجية، الأمر الذي أغضب الشركات الأجنبية، وقطعا كانت مسألة إنجاز الإصلاحات بدون المساعدات الخارجية أمراً صعباً، وقد تواكب مع تلك الأوضاع الداخلية غير الملائمة الدخول في سباق تسلح عسكري مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فكر جورباتشوف في تنحية الأمر الأخير جانباً لصالح الأوضاع الاقتصادية الداخلية، يعنى أنه سعى لتحسين علاقاته بالغرب حتى يتسنى تقليص الضغوط السائدة في الاتحاد السوفيتي، ورغم ذلك إلا أنه لم ينجح في إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي. وجملة القول، إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها جورباتشوف لم تفض في النهاية لشيء، نظراً لكونها كانت تفتقر إلى الإدراك الصحيح للأزمة الاقتصادية وتداعياتها. على أية حال، فقد أدت برامج واضعي السياسة السوفيتية في المجال الاقتصادي إلى الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي لافتقارها القدرات اللازمة لعملية الإصلاح، إضافة إلى سلبيات نظامها السياسي الذي قام على السلب المستمر لحقوق المواطن والمصالح الشعبية، بينما راح يدعى الأيديولوجيات الواهية، والمفترض أن تمنح الحريات والديمقراطية وتحول دون وقوع الظلم، وتحقق الرفاهية للمحرومين.

وهذا وقد تواكب ذلك مع الصدام الخارجي بالولايات المتحدة حينما راحت منذ عقد الثمانينيات تتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي، خاصة بعد إعلان بيان نيكسون الذي أفاد بضرورة مراعاة نظام جورباتشوف لحقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي، والرئيس الأمريكي بدون ذلك لن يكون هناك تقارب بين الجانبين.

غير أن جورباتشوف قام بخطوة مثيرة وعجيبة لم يكن لها مثيل من قبل خشية السقوط، حينما دعا إلى قمة ثانية لـ "سالت" في ديسمبر من عام ١٩٨٩، وأظهر فكراً جديداً سواء حيال حقوق الإنسان أو السياسات الدفاعية إلا أن هذا لم يكن ليرض الجماهير الغاضبة في الداخل، بل اعتبر بمثابة توجيه إهانة عظمى لمكانة الاتحاد السوفيتي، وهذا ما أدى بدوره إلى سرعة انهيار الاتحاد السوفيتي.

على أية حال، فالانقلاب الذي وقع في أغسطس من عام ١٩٩١، أنهى تماماً الحياة السياسية لجورباتشوف، وسرعان ما شهدت روسيا مرحلة جديدة من تاريخها، بدأت منذ ليلة ٣١ ديسمبر من نفس العام برفع العلم الأحمر عن قصر الكرملين،

كلما اقتربنا من موعد إقامة انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية في دورتها العاشرة تزداد حساسية المسألة الانتخابية عند الرأي العام والنخب الإيرانية، وتباعاً يعتقد أن دراسة التيارات المؤثرة في هذا الأمر ضروري، ولذلك يمكن هنا إلقاء نظرة على التيار الإصلاحي في إيران عبر المقارنة بين التيار الإصلاحي في الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديدًا إبان عهد الرئيس الروسي ميخائيل جورباتشوف والإصلاحات الإيرانية، بهدف الوصول للحلقة المفقودة في العملية الإصلاحية برمتها، وكذا للكشف عن أسباب توافق العمل الإصلاحي ذاته.

أما فيما يتعلق بالشأن الإصلاحي في الاتحاد السوفيتي، فيذكر أنه بعد رحيل "تشرنينكو" في ديسمبر من عام ١٩٨٤، سرعان ما تولى الشاب اليافع وأكثر فعالية في عضوية المكتب السياسي ميخائيل جورباتشوف دفعة أمور الحزب الشيوعي، وبالفعل بدأت الجماهير تعقد آمالها في الاتحاد السوفيتي عليه في مستقبل الإصلاحات المنتظرة.

هذا وقد انتظرت الجماهير في ظل جورباتشوف تحقيق الرفاهية، غير أن جورباتشوف لم يكن لديه المعرفة التامة بالأوضاع الاقتصادية السائدة. ومن ناحية أخرى، كان يخضع لضغوط ومشكلات كبرى بين تداعيات السلطة وتوقعات الجماهير، والأهم أن الخبرات الموجودة كانت ترى أن الإمكانيات الموجودة لاستقرار الأسواق الحرة يعد أمراً غاية في الصعوبة بالاتجاه السوفيتي آنذاك، حيث إن البنية الاقتصادية الناشئة في ظل ثقافة الشيوعية لم تكن تحترم الاستثمار أو المستثمرين، كما كانت تفتقر لاقتصاديات السوق من ناحية مركزية القرار المرتبط بالإنتاج، وعدم الالتفات إلى مسألة العرض والطلب. وفي ظل تلك الأيديولوجية القائمة على عدم التفاعل مع نظام اقتصاد السوق. نجد سعى جورباتشوف إلى إعادة النظر في البنية الاقتصادية لمحاولة تصحيح الآلية الاقتصادية المعمول بها في الاتحاد السوفيتي، ولكن كانت النتيجة متمثلة في قول الشاعر الإيراني الكبير "الفردوسي" إما الحرب أو الهروب.

وجدير بالذكر أن جورباتشوف واجه البنية الاقتصادية الضعيفة في الداخل، كما عانى أيضاً على صعيد السياسة الاقتصادية الخارجية من ضغوط الشركات الأجنبية التي تختلف في سياساتها مع المصالح الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، ومن ثم شرع في إصلاح تلك الأوضاع بأن قام بإلغاء الاحتكار الحاصل

التاريخ الحقيقي لبداية الاستقلال.

ومما سبق يعتقد لو أن جورباتشوف اتخذ برنامجاً يغلب عليه القليل من الإدراك والوعى عوضاً عن التسرع والانفعال، فهل كانت بلاده ستشهد نفس المصير؟! قطعاً المتلقى يعلم تماماً جواب هذا السؤال.

لكن من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بموضوعنا الأساسي حول العملية الإصلاحية في إيران، سنجد أن اصطلاح الإصلاح قد بدأ يأخذ بريقاً خاصاً بعد حركة "الثاني من خرداد" (يونيو ١٩٩٧) في الثقافة السياسية في إيران. وفيما يتعلق بحركة "الثاني من خرداد" فيمكن الإشارة إلى عنصرين: الأول، ويتمثل في أسباب الحركة، أي الأسباب التي أدت إلى ظهورها، والثاني، في نتائجها.

أما فيما يتعلق بأسباب وقوعها، فهناك عوامل كثيرة من قبيل التحديث في إيران كخطوة بعد التنمية التي وقعت في عهد حكومة السيد هاشمي رفسنجاني وتأكيداً على حكومة التنمية الاقتصادية وتغير الروى السياسية السائدة و....، والأهم أن هذه الحركة قامت على إدخال التحديث على الثورة. والمعروف أن التحديث بدأ في إيران منذ أوائل القرن الماضي على مدارس من قبيل الحداثة البهلوية والديمقراطية وغيرها، أما الأولى فقد كانت مستخدمة في العهد البهلوي، والثانية قامت عليها الثورة وتمثلت في مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ثم انعكس ذلك على حركة تحديث دينية، وذلك بإيجاد تحولات فقهية معاصرة يكون بمقدورها توجيه المجتمع الإيراني إلى الطريق الصحيح والتنمية. هذا وقد انتشرت أفكارها بين الطبقات الوسطى والأوساط الجامعية في إيران، حينما راح أنصارها يطرحون رؤاهم السياسية المتمثلة في زيادة الوعي الشعبى وإطلاق الحريات وتلبية المطالب المستحقة لطبقات الشعب المحرومة، ومن أشهر المنظرين لتلك الحركة "سعيد حجاربان" الذي راح يؤسس لهذا الفكر من خلال سلسلة من المقالات، ولكن للأسف فإن المتتبع المدقق للوقائع الجارية خلال الثماني سنوات من حكم الإصلاحيين في إيران يعلم أن الحركة عجزت حتى عن تلبية مطالب أهم الطبقات الاجتماعية التي تنهض بها وهي طبقة الجامعة. والأهم، ما حدث بعد ذلك من قبل بعض النخب المتتمة لطيف الإصلاحات حينما طرحوا مضامين من قبيل التشدد في مجلس الشورى إزاء التصويت على قانون الصحافة، ثم الاعتصام بالمجلس الأمر الذي أدى إلى الاستقالة من المجلس في دورته السادسة مما خلق نوعاً من التوتر في الساحة الداخلية جعلتهم يمشون خلف الأضواء. وفي هذا السياق يقول السيد كروبي الذي تولى رئاسة المجلس السادس للإصلاحيين: "إن النهج الذي اتخذ إبان المجلس في دورته السادسة لم يكن سليماً حتى إنه حال دون إنجاز الأعمال المرجوة، خاصة على صعيد المجال الاقتصادي.

كما أن الاعتصام بالمجلس، فضلاً عن وصفه بالعمل الخاطيء فإنه قد عصف بإنجازات المجلس والإصلاحات وأدى إلى الانكسار والهزيمة. أما على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية فيبدو أن الأمر كان مختلفاً قليلاً، إذ سعى الإصلاحيون إلى نهج سياسات إيرانية جديدة من قبيل سياسة نبذ التوتر في العلاقات مع الغرب، والأهم سياسة حوار الحضارات التي عملت على استعادة مكانة إيران على صعيد المجتمع الدولي، وذلك عبر جهود الدبلوماسية الإيرانية التي عملت بأسلوب متطور كان من شأنه تحقيق المصالح القومية الإيرانية، رغم الضغوط المستمرة التي فرضت من قبل الغرب تجاه إيران، لاسيما الاستمرار في التدخل بالشأن الداخلي الإيراني أو اللعب مع إيران بسياسة العصا والجزرة، لكن يبدو أن الظروف الخارجية لم تبيح الفرصة الكاملة أمام التيار الإصلاحى لتحقيق كافة الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة.

وبالعودة مجدداً للأوضاع الاقتصادية رأت بعض الاتجاهات الإصلاحية ضرورة العمل بنموذج اقتصادى آخر غير النموذج الاشتراكي ومركزية القرار، لاسيما نموذج اقتصاديات السوق، وذلك حتى يمكن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أفضت إلى مشكلات أبرزها التضخم والعجز في الميزانية وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى الفساد الاقتصادى والمالى والاحتكار وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذى قد أدى بدوره إلى ظاهرة هجرة العقول. على أية حال، سعت البرامج الإصلاحية إلى تغيير تلك الأوضاع الاقتصادية عبر استحداث برامج تستطيع توفير المصادر المالية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة وزيادة الإنتاج، ومن ذلك برامج الخصخصة وتقليص دور الحكومة في الأعباء الاقتصادية، والأهم، تقليص اعتماد الأوضاع الاقتصادية على العوائد البترولية، لكن يبدو أنه نتيجة وقوع العديد من الظروف سواء في الداخل أو الخارج الإيراني قد ساعدت على إبطاء حركة التنمية وعرقلة التغيير الاقتصادى المأمول، ومن ثم وجد الإصلاحيون أنفسهم يدورون في حلقات مفرغة.

مما سبق تناوله، يتضح أن التغيير سواء الذى جاءت به إصلاحات جورباتشوف أو إصلاحات حركة الثاني من خرداد كان قائماً على أفكار ومبادئ ينقصها الإطلاع على الظروف المحيطة، ومعرفة هوية المجتمع القادمة عليه، ومن ثم كان السقوط المتوقع للحركتين الإصلاحيتين.

وأخيراً، أؤكد على أن الظروف الإنسانية والسياسية في إيران مختلفة ومعقدة عن أى نظام آخر، ومن الظلم أن نتوقع الكثير سواء من الأشخاص أو الجماعات السياسية في ظل أجواء حاشدة بالرعب والاختناق واليأس، إلا أنه رغم ذلك، هناك من يسعى بصدق لتحقيق رفعة إيران.

٦- خاتمي - أحمدى نجاد - أوباما

■ غلامرضا قميشي ■ تابناك (المنير) ٢٥ / ١ / ٢٠٠٩

وإذا كان خاتمي مفكراً صبوراً فإن أحمدى نجاد يتحدث جسور، وأوباما أيضاً على هذا النحو سياسى شجاع، والثلاثة بصفة عامة لديهم مشكلات قاموا بتفنيدها جيداً، وتحدثوا عنها بطلاقة ومنطق مع شعوبهم، ووجهوا النقد لمنافسيهم بوضوح وشفافية، وأبحروا في استشارة مشاعر شعوبهم، لكن أياً منهم لم يحدد برنامج تنفيذي مدون من أجل الوصول إلى الأهداف وعلاج المشكلات.

لكن شعوب كلتا الدولتين خاصة النخب، صوتت لصالح هؤلاء القادة على أمل الوصول إلى الحد الأدنى من تلك الأهداف والتغييرات، بالرغم من قناعتهم بأن تحقيق تلك الشعارات مستحيل في ظل عدم وجود برامج محددة للتنفيذ، وبالطبع هذا أسلوب عقلاني يتيح الفرصة لتحقيق جزء من الأهداف.

خاتمي وأحمدى نجاد لم يتمكنوا من تحقيق جميع الطموحات القومية، ومن استغلال المدراء الأكفاء بشكل كامل بالرغم من وجود الحس الثوري الشعبي المؤمن ودعم الزعامة، وذلك بسبب عدم امتلاكهم نظرية أو برامج تخطيطية دقيقة وأداء حزبي قوي، أوباما أيضاً بالرغم من أنه لا يمتلك برنامجاً تنفيذياً من أجل عبور الأزمة الاقتصادية، وحل قضايا الشرق الأوسط، وحسم مسألة الدرع الصاروخية في أوروبا، لكنه نجح في الإطاحة بمنافسيه السياسيين أنفاً ورسم أفقاً جديداً على صعيد المصالح الوطنية وصولاً إلى تغيير في الشعارات ونهج الإدارة السياسية الأمريكية.

في الوقت الراهن ما تشهده دولتنا أيضاً، من دعوة إلى التحرك والنهوض بمستوى القيم والعدالة والإيمان بالله، تسبب في حدوث توافق وطني شامل، بهدف الالتزام بمبادئ الثورة الإسلامية، وعبور الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع.

التضاد السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى العقود الثلاثة الماضية جعل من الصعب جداً إدراك هذا الغموض الذي يسود الساحة السياسية في كلتا الدولتين من جانب الرأي العام الدولي، ومن جانب حتى زعماء مختلف دول العالم. من ناحية، تستغل الولايات المتحدة تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي من أجل تحقيق مصالحها الوطنية، ومصالح حلفائها، ومن أجل تقديم الدعم للحكومات التي تدور في فلك سياستها الديمقراطية الليبرالية، وتعتبر ذلك بمثابة حمل رسالة إلى العصر الحالي. أما إيران فتحظى بنفوذ معنوي وتدافع عن الشعوب المظلومة في العالم من منطلق إحياء القيم والحقوق والسيادة والعدل في إطار مصالحها الوطنية أيضاً.

وفي ظل هذا التضاد بين الأيديولوجيات، من الصعب تخيل وجود مصالح مشتركة وأهداف موحدة بينهما، لكن بعض مسئولى الطرفين لديهم مشتركات في الأداء والسياسات التنفيذية، وضمن تلك المشتركات، الشعارات التي اعتمد عليها حكام الطرفين من أجل الوصول إلى السلطة.

خاتمي الذي حققت حكومته قدراً كبيراً من الاستقرار والاقتصادي وصل إلى السلطة بشعار تغيير حالة الانغلاق السياسي والانطلاق نحو الحرية السياسية، وأحمدى نجاد أيضاً وصل إلى السلطة اعتماداً على شعار تغيير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالقيم والمبادئ.

واليوم نجد أن أوباما أيضاً في الطرف المقابل، اعتمد على سياسات التغيير، حتى وصل إلى السلطة، فحاز على قبول الشعب الأمريكي واجتذب تعاطف شعوب العالم كونه شاباً أفريقياً الأصل، أسمر البشرة.

٧- لغز الإصلاحات

د. كيوان مهرجان ■ اعتياد (الثقة) ١٨ / ١ / ٢٠٠٩

والدخول إلى ساحتها.

ثانياً، إن تيار خاتمي هو التيار الوحيد الذي قام بشرح وتفسير إصلاحاته واضعاً في الاعتبار أوضاع إيران وظروفها في الماضي والحاضر والمستقبل. فقد اجتهد خاتمي بكل ذكاء في أن يعرف إصلاحاته ويشرحها ويشرحها بحيث لا يتغافل فيها عن كفاح السابقين ونضالهم في الماضي ويراعي الدور الذي سوف يقوم به فيها القادمون في مستقبل الأيام.

لقد قام خاتمي بطرح الأمراض الثلاثة المزمنة في إيران أي ممارسة الاستبداد والاستعمار والتخلف، وقام بتعريف وشرح إصلاحاته التي يقصدها لعلاج هذه الأمراض الثلاثة. فهو يطرح الحرية في أعلى معنى لها في مواجهة الاستبداد التاريخي، ويطرح الاستقلال في مواجهة الاستعمار، ويدافع عن التقدم والتنمية في مواجهة التخلف، والجانب المبدع هنا، يتمثل في أنه عندما يطرح هذه العلاجات فإنه يجعلها في متناول الإمكانات والوسائل الممكنة والمتاحة والقائمة في إيران بالفعل.

بمعنى أنه يريد معالجة هذه الأمراض المزمنة في المجتمع الإيراني بنفس هذا الدستور الإيراني القائم والقوانين الأساسية التي بنيت عليه. وهذا في حد ذاته يعد عملاً ليس بالصغير على الإطلاق.

إن خاتمي في شرحه وتفسيره للإصلاحات التي يقصدها لم يتحدث عن مجتمع مثالي لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، لكنه لم يغفل أيضاً ما كان للإمبراطورية الإيرانية خلال القرون الماضية من قوة وسلطة وهيمنة ولمح لمستقبله ومخاطبيه بعنوان العودة إلى إيران القوية صاحبة العزة والكرامة.

إن خاتمي في شروحه وتفسيراته للإصلاحات التي يقصدها، وضع إيران نصب عينيه وكذلك وضع الإسلام نصب عينيه. فهو يعتبر هذين الاثنين ليسا في مقابل أحدهما الآخر بل لابد أن يكونا جنباً إلى جنب في ثنائية متلاحمة، وهي القضية التي ظلت طوال المائة عام الماضية بمثابة لغز معقد لا يمكن حله لدى الأمة الإيرانية.

وبخلاصة القول إنه في الأوضاع والظروف الحالية ومن بين التعاريف المبهمة والغامضة واليومية أحياناً التي تصدر للإصلاحات من التيارات الأخرى المنافسة، فإن الإصلاحات التي قام خاتمي بتعريفها وشرحها وتفسيرها تتمتع بقوة كامنة عالية لتحريك القوى والعناصر المطالبة

إن ما قام به السيد خاتمي مؤخراً من تفسير وشرح للإصلاحات التي يقصدها يمكن أن يلقي ردود فعل متنوعة ومتناقضة. إذ أنه من الممكن أن نجد من يناصر خاتمي في هذا ويحييه ويضعه في مقام المنقذ ويتغاضى ويتغافل عن أي تحليل حول ما كتبه خاتمي وما صرح به في هذا الاتجاه. كما أنه من الممكن أيضاً أن نجد من يسخر منه ويقول: أبعد اثنتا عشرة سنة نفس الإصلاحات ونشرحها من جديد؟ ومن الممكن كذلك أن نجد من ينصت لكلامه وشروحه وتفسيراته ويتعاطف مع ما يظنه صحيحاً وسليماً منها، ويتقصد ما يعتقده ناقصاً منحرفاً فيها، ويمكن كذلك الوقوف على تفسيراته وشروحاته لكن في النهاية سوف نجد من يصبح في وجهه ويسأل نفس السؤال الذي تكرر طوال أحد عشر عاماً مضت: ولكن لماذا لم تثمر إصلاحاتك هذه ثمارها الطيبة ولماذا لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة منها؟

أما إذا توقفنا عند كل رد فعل من هذه الردود السابقة، فإنه لكي نحكم بالعدل والإنصاف، فعلياً أولاً أن نقول للسيد خاتمي: أحسنت!! لماذا؟ لأنه هو وحده من بين كافة التيارات والتوجهات السياسية العاملة والفاعلة، الذي أبدى شجاعة وشهامة فائقة وأقدم على طرح ما توصل إلى صحته وسلامته من بين هذه الإصلاحات وقيم شروحها وتفسيراتها للمدعين والمساندين للحكم عليها وتأييدها ومساندتها بعد الاقتناع بها. وهذا يعني أننا لو وضعنا في اعتبارنا قادة وزعماء كافة التيارات السياسية، بدءاً من الأصوليين الدينيين وحتى المثقفين العلمانيين فإننا سنجد:

أولاً، خاتمي هو الشخص الوحيد الذي أبدى شجاعة ونطق بما يقصده من الإصلاحات وعرضه على الرأي العام. أما التيارات الأخرى المنافسة فأين هو التيار الذي أقدم على هذه المهمة الصعبة سواء من الأصوليين أم من غيرهم؟ وربما يقول البعض: لكن خاتمي كان رئيساً للجمهورية، وللدرد على هذا القول نقول ألا يريد أي مدعي من المدعين أن يصبح رئيساً للجمهورية في حالة ما إذا توفرت له الإمكانيات وساعدته الظروف على ذلك. فلماذا لا يفصح هؤلاء المدعين عن مقصدهم من الآن تحسباً لليوم الذي ستتاح الفرصة فيه أمامهم وتبني لهم فيه ساحة المنافسة. أما هذا الصمت والجلوس خارج الساحة وإدعاء عدم الإمكانية فهو ليس شرطاً من شروط التعاطي مع السياسة وخوض غمارها

بالديمقراطية التي تبحث عن فعالية قانونية علنية وشفافة. وإذا كان هناك من يبحث عن نضال وكفاح قانوني وشفاف وعلني لتحويل بنية السلطة إلى التريكية الديمقراطية، فلن يجد خطة أو خريطة أكثر اكتمالا - ولا نقول بلا نقص - من هذه النسخة من الإصلاحات كما شرحها السيد خاتمي. النقطة الأخرى فيما يتعلق بنظرة خاتمي إلى الصلاحيات والكفاءات والإمكانيات التي يتمتع بها الدستور وما يمكن تحقيقه من ورائها وعن طريقها تكمن في أن خاتمي حينما يفسر الإصلاحات ويشرح تفاصيلها ينظر إلى الدستور نظرة ديمقراطية ويحاول أن يستدعي الإمكانيات والوسائل الديمقراطية في الدستور والقوانين الأساسية ويستمد منها العون والمساعدة والوسيلة لتيار الإصلاحات وذلك بمقتضى الحال، وطبقا لما يحويه هذا الدستور من تفسيرات ديمقراطية كثيرة، وذلك بهدف تقليل التكلفة على كافة الجوانب وزيادة الفائدة والمكاسب، فقد قال خاتمي أثناء شرحه وتفسيره لهذه النقطة: "إن ما يحظى بأهمية كبرى في الدستور بمعناه الجديد، ويعتبر كذلك من أساسيات هذا القانون الأساس الذي

نقبله جميعاً، هو أن السلطة والحكومة لها حد وحدود تقف عندها، كما أن الفرد والمجتمع الإنساني له حقوق واجبة وعلى الأخص تلك الحقوق الأساسية المبدئية، هذه الحقوق الأساسية للفرد والمجتمع تم طرحها في عالمنا الجديد هذا كمبدأ أساسي لا يمكن الحيد عنه". وتبقى نقطة مهمة أسيى فهمها، وهى أن خاتمي في شرحه وتفسيره لهذه الإصلاحات لم يتحدث عن السؤال الأساسي المطروح حول شخصه هو وانتسابه إلى هذه الإصلاحات أو انتسابها إليه. فخاتمي لم يحدد بتعريفه هذا أنه قبل رسمياً أن يحمل لواء الإصلاحات، ولكن يمكن من الآن فصاعداً فهم المقصد والنية على أن خاتمي بتفسيره وشرحه لتيار الإصلاحات قد وضع نفسه عملياً في مقام زعامة الإصلاحات وقيادتها، وابتداء من الآن ينتظر من سيادته أن يقوم بتدوين وكتابة البرامج والخطط العملية للإقدام على تنفيذ هذه الإصلاحات عملياً، ليس بوصفه مثقف مستنير أو ناشط اجتماعي بل بوصفه زعيم الإصلاحات وقائدها.

٨- السياسيون والعسكريون في الانتخابات

■ امروز (اليوم) ٢٠٠٩/١/٣٠

من المنتظر عادة في دول العالم المختلفة أن تتحدث طبقتان بشكل أكثر تنظيماً ووعياً من الآخرين، ألا وهما القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون، وسبب هذا أن رؤى الطبقتين بسبب مسؤولياتهم في الدولة، تترك تأثيراً كبيراً على سائر التيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعندما يتصادف أن يخرج كلام دون حساب من الطبقتين فإن ذلك لا يقلل مطلقاً من شأنهم، فالقائد العسكري ليس صحفياً ولا محللاً سياسياً، ولذا يتزايد احتمال الخطأ عندما يتحدث، أو يتحدث في أمر بلا أساس وهذا أمر عادي، ولاشك أن التصريحات السخيفة لقائد عسكري رفيع المستوى، علاوة على تشويه منزلته وصورته، فإنها أمر لا تفتخر بها الدولة ولا النظام أيضاً. لواء البسيج (فيروز آبادي) رئيس أركان القوات المسلحة، من بين القادة العسكريين الذين يتحدثون كثيراً بلا أساس، وقد اعتدنا بالطبع على سماع الشعارات والتحليلات الخاوية من قبل بعض القادة العسكريين، ولكن مع سماع دعم صريح من قائد الأركان في الجيش لحكومته في الانتخابات ضد منافسيه، فهو أمر له حساب منفصل.

ومشكلة السيد فيروز آبادي ليست فقط مخالفته لوصية الإمام الخميني لأنه سمح لنفسه أن يكون ناشطاً حزبياً لصالح هذا التيار وضد هذا التيار، فعمله هذا يعد تجاوزاً للقانون، المشكلة الأصلية للسيد آبادي، علاوة على تجاوز وصايا الإمام والقانون، فإنه لم يحترم شأنه ولا مكانته ولا حرمة المكان الذي يعمل فيه. ومنذ فترة وفي جمع من القادة العسكريين، تحدث أيضاً بتجاوز في حق الإصلاحيين تحت عنوان "نفوذ الأعداء في جسد الحكومة والمجلس" وتخليلوا لو أن أهل الفكر عندما يسمعون مثل هذه الأقوال من قائد كبير بالجيش الإيراني، فما حجم الألم والأسف الذي يشعرون به أمام فساد المفاهيم والأفكار وتدني المصطلحات والكلمات؟ والمؤسف أكثر أن هذا الحديث كان في وسط جمع كبير من قادة الجيش. وبعيدا عن اعتبار ووجهة السيد فيروز آبادي التي لم يراع اعتبارهما، إلا أنه مطالب دوماً أن يراعى المكان الذي يعمل فيه وبمثله، لأنه عندما يتحدث لا يتحدث عن نفسه، ولكنه يتحدث عن المكان المشغول فيه. إن تصريحات السيد آبادي تدخل في إطار الدعاية

الانتخابية لأنه دعم تيار في مقابل الآخر، وفي هذه الحالة فإنه عارض وصايا الإمام الخميني، ولم يراع حرمة مكانته والمكان الذي يعمل فيه.

المستولون العسكريون في دولتنا ليسوا قليلين، ولكن عدد الذين سمحوا لأنفسهم بالتدخل في ساحة المنافسة السياسية يعدون على أصابع اليد. ويتحدثون كلاماً غير مسئول، المثير أن منهم من له خبرة في عهد الثورة أو الحرب، ومنهم بلا خبرة أو مسئولية عسكرية في الحرب أو الثورة، وهم أكثر حدة وأقل وعياً.

السيد فيروز آبادي بدلاً من اتهام الإصلاحيين، والتحذير من نفوذ الأمريكيين في المجلس والحكومة، أو السعي من أجل إعادة انتخاب رئيس الحكومة الحالية، الأفضل أن يفكر في إنقاذ الإيرانيين الأسرى لدى العسكريين الأمريكيين الآن، وإذا كنتم قلقين للغاية من التقارب مع الولايات المتحدة، فالأفضل وبدلاً من اتهام الأحزاب والجماعات الإصلاحية بعلاقتها مع الولايات المتحدة، أو النفوذ الأمريكي في المجلس، دون أي سند أو دليل، فلتسأل نفسك كيف يصبح مواطن أمريكي مستشاراً للمستولين التنفيذيين في الدولة؟

٩- رسالة كروبي لفيزوز آبادي دق لجرس خطر تدخل العسكريين في السياسة

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٣٠ / ١ / ٢٠٠٩

الاقلية في المجلس، فقد أكد أن وصية (حضرة الإمام) دائماً تدعو إلى تجنب تدخل العسكريين في السياسة وفي الانتخابات، كما أن أسس الجمهورية الإسلامية لا تهيم المجال لتدخل العسكريين في الانتخابات، ورغم ذلك فقد شاهدنا تدخل العسكريين في القضايا السياسية. ونحن على أعتاب انتخابات رئاسة الجمهورية كثرت بعض وجهات النظر التي تدعو لتدخل العسكريين في هذه الانتخابات وحتى في تحديد شروط الترشيح!!

وأعتبر المتحدث الرسمي للأقلية بالمجلس أن تدخل العسكريين في الانتخابات مخالف لقوانين الانتخابات والدستور، وأن وجهات النظر المؤيدة لهذا التدخل بمثابة جرس خطر للنظام.

ويقول حسين سبحاني نيا عضو هيئة رئاسة المجلس، إننا لا بد أن نلتزم بما قاله (حضرة الإمام) وصرح به حضرة المرشد، ويجب تجنب تدخل الأفراد والجماعات العسكرية في الانتخابات.

ويؤكد إسماعيل كوثرى نائب رئيس لجنة الأمن والسياسة الخارجية، والذي عهد إليه أيضاً بقيادة فيلق "حمد رسول الله" أن هذا الموضوع واضح وصرح جداً، كما أن حضرة الإمام الخميني وحضرة مرشد الثورة قد طرحا رؤياهما فيه، وأكدوا أن سواء الجيش أو الحرس الثوري ليس لهم حق التعاون أو الخلاف مع الجماعات السياسية.

وأضاف: أن رؤى العسكريين في الأمور السياسية الكلية

(لا تسألنا أسئلة خطيرة)، كان هذا رد أحد أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي بشأن تدخل العسكريين في أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة. وعدم تدخل العسكريين في السياسة وانتخابات رئاسة الجمهورية كانا موضع تأكيد مؤسسى الجمهورية الإسلامية منذ بداية قيام الثورة الإسلامية، وحضرة مرشد الثورة، وكانا موضع قبول وتسليم من قبل أعضاء مجلس الشورى الإسلامي أيضاً. ولاشك أن حدود وجهات النظر وتأييد المرشحين في الانتخابات كانت هي الأخرى موضع خلاف بين الأعضاء الذين أكد بعضهم أن إبداء الرأي ووجهات النظر أمر مسموح به لكافة المواطنين، خاصة فيما يتعلق بانتخابات رئاسة الجمهورية.

وكانت رسالة السيد مهدي كروبي أمين عام حزب الثقة الوطنى للقائد (فيزوز آبادي) رئيس أركان القوات المسلحة، بعد تصريحات الثانى بشأن الانتخابات قد هيأت المجال لإعادة بحث هذه القضية مرة أخرى.

يقول قدرت الله عليخانى نائب قزوين، والذي عهد إليه بعضوية الولي الفقيه في المؤسسات العسكرية، وكان برتبة عميد في الجيش، أنه لا بد من شكر السيد كروبي على رسالته الأخيرة، وأن رؤيته في هذه القضية وضوحها السيد كروبي في رسالته.

أما داريوش قنبرى نائب ايلام والمتحدث الرسمي باسم

للنظام لا يمثل إشكالية، ولكن أن يدعم العسكريون أحد المرشحين على حساب الآخر، فإن هذا الأمر قد رفضه حضرة الإمام ومرشد الثورة.

وفيما يتعلق بالكلام المطروح حول دعم العسكريين لأحمدى نجاد، اعتبره كوثرى أنه دعم لرئيس الجمهورية، وليس دعماً للمرشح، خاصة أن الآخرين لم يعلنوا ترشحهم بعد.

واعتبر محمد حسين فرهنجى نائب تبريز، أن بحث مسألة تدخل العسكريين في الانتخابات في حد ذاتها بمثابة انحراف، وبعيدا عن رسالة كروبي، فإن العسكريين مسئوليتهم ووظيفتهم تفرض عليهم التدخل في الانتخابات، كما أن العسكريين مواطنون مثل غيرهم لهم الحق في التصويت وطرح رؤياهم السياسية، وهذا الأمر لا يعنى تدخلا.

وفيما يتعلق بمنع حضرة الإمام، ومرشد الثورة تدخل العسكريين بأي شكل في السياسة، فإن هذا المنع يجب أن يحدد في معناه، لأن معناه الدقيق والمقصود هو منع العسكريين من الانضمام للأحزاب والجماعات السياسية، فلا يمكن تقبل

تعريف هذا المنع بأنه منع (حق التفكير).

ويقول إسماعيل ططرى عضو المجلس السابق والقائد السابق في الباسيج، إذا كان السيد فيروز آبادى بالفعل يقصد التدخل في السياسة، فعليه أن يخلع رداءه ويعمل بالسياسة، ولا نأمل أن يتكرر هذا العمل من قبل قادة الجيش، ولا نأمل أن يكرر السيد آبادى هذا الأمر، لأنه سيصبح مثالا سيكرهه قادة الجيش الآخرين وهذا الأمر يعنى مصير الدولة.

وفي النهاية فإن رد فعل السيد كروبي على الأمر كان مناسباً وفي موضعه، وفي النهاية كان كروبي يدافع عن كيان الإمام.

ويؤكد أبو القاسم رثوفيان عضو اللجنة المركزية لخط وأتباع الإمام، أن انتقاد كروبي لفيزوز آبادى كان مناسباً وفي موضعه، ولا شك أن مرشد الثورة اتخذ إجراءات في هذا الشأن، لأن كلنا لدينا مسؤوليات وواجبات تجاه الدولة، خاصة الشخصيات المؤثرة التي تعمل بوصايا الإمام.

وأعتبر (رثوفيان) أن أتباع الخط الذى رسمه الإمام ومرشد الثورة واجب ديني، والانحراف عنه انحراف عن طريق العدل، ولا يجوز الانحراف عنه.

١٠- الإصلاح، وتفسيره الذى جاء متأخراً

د. جميلة كديفار ■ اعتماد (الثقة) ١٨/١/٢٠٠٩

كثيرة، منها أننا منذ ثلاثين عاماً وطوال هذه السنين التى تلت الثورة ونحن نرى على صفحات جرائدنا رؤساء تحريرها وصحفيها وهم يكتبون حول كل شىء، كل ما يتعلق بإيران في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، ويتحدثون في كافة شئون الدنيا والعالم ومشاكله وقضاياها في أى اتجاه كانت، يعبرون عن رأيهم بشكل عام دون التركيز على هدف محدد واضح.

وإذا ما نظرنا إلى علماء الدين أصحاب منابر الدعوة والخطابة نجد أنهم لا يزال كل واحد منهم عندما يعتلى المنبر يبنى منهجه في الخطبة على أساس تداعى الأفكار والخواطر. فيبدأ في الحديث عن كل شىء يرد على خاطره ويستمر في ذلك دون انقطاع، وجميعهم تقريباً يبدأون حديثهم منذ اليوم الذى جعل الله سبحانه وتعالى أبينا آدم خليفة له في هذه الأرض.

كذلك الساسة والسياسيون وأهل السياسة فهؤلاء أيضاً يتحدثون في كافة المجالات والموضوعات بها فيها الموضوعات الثقافية والاقتصادية والشئون الاجتماعية وكأنهم متخصصون ضالعون فيها لا يباريهم فيها أى متخصص كان، أيضاً نجد المثقفين وأهل الفكر والثقافة يتحدثون بشكل سياسى أكثر من السياسيين أنفسهم بل ويتبارون معهم في ذلك.

مما يثير العجب في أيامنا هذه أن ينهض الإصلاحيون بعد مدة طويلة من الانتظار لتفسير الإصلاح والإصلاحات وتبين وشرح ما يقصدونه بهذا المصطلح. ومن المؤكد أن هذا الوضع أو هذه الحالة لا تخص الإصلاحيين وحدهم. بل إن الأصوليين أيضاً أصيبوا بهذه الحالة من الحيرة والارتباط وأقدموا على تفسير وتبين وشرح أفكارهم وتوجهاتهم ورفع ما التبس فيها من معانى ومفاهيم. ولهذا السبب شاهدنا أسماء جديدة تحت هذه التوجهات مثل "الأصوليون المحدثون" -أصولكرايان مودرن- أو الأصوليون راغبو العدالة- عدالت طلب- وغيرها من الأسماء والعناوين التى مازالت تطلع علينا من تحت عباءتهم.

في رأى أن أغلب السياسيين الإيرانيين الآن سواء كانوا من الأصوليين أو الإصلاحيين أو حتى المستقلين لديهم ذهنية وعقلية استسهالية تبسيطية. ولهذا السبب فإن السياسيين في بلادنا ونحن وكافة المعنيين بالشأن السياسى نفضل دائماً الحديث في الكليات والعموميات إلى أن يتقرر أن يتقدم الموضوع خطوة الأمام ويصبح أكثر تخصصاً وأكثر تركيزاً نجد أنفسنا وقد تراجعنا جميعاً. ولدينا على ذلك أمثلة وشواهد

ولكن يتضح الموضوع بشكل أكثر نورد مثالا آخر، فرئيس جمهوريتنا الموقر دائما ما يتحدث عن المحبة والود والصدقة لكنه لا يعرف لنا أبدا ماذا يقصد بهذه المحبة وماذا يعنى بهذا الود، فمثلا إذا لم يحصل عامل أو مدرس على راتبه الشهري وتعرض لحالة من العوز وضيق ذات اليد، ولم يسمح له وضعه وكرامته ومكانته أن يقتضى من أحد فأين تكون المحبة هنا؟ وكيف يشمل الحب والود مثل ذلك المواطن؟

وإذا ضاعت حقوق ومستحقات أى مواطن يعمل فى أى مجال كان على أيدي موظفى الحكومة الذين نصبهم فى وظائفهم هذا الرئيس المحب الودود، والمتسبين إليه والمحسوبين له وعليه، ولم يرد له حقه أى من هؤلاء، ولم ينله من هذه الحكومة سوى الازدراء والتحقير، فكيف يشمل هذا المواطن تلك المحبة والود الذى يتحدث فيه رئيس الجمهورية بشكل دائم ومستمر؟ ومثل هذا المواطن كثيرون فى المجتمع، صحف وصحفيون وكتاب وطلاب وأساتذة جامعات وفئات وعناصر كثيرة مختلفة هم وزوجاتهم وأبنائهم. أذكر كل هذه الأمثلة حتى لا يتصور أحد أن الموضوع خاص باتجاه فكري واحد أو تيار سياسى بعينه، بل إن هذه الظاهرة تعد مرضا اجتماعيا شائعا فى مجتمعنا اليوم.

النقطة الثانية فى هذا الموضوع أن هذا الاستسهال والتبسيط له وجه آخر أيضا يتجلى واضحا من خلاله، فنحن دائما نتحدث عن رأى وليس الرؤية، نتحدث عن وجهة النظر وليس النظرية، فالرأى أو وجهة النظر هو طرح لفكرة ما، أما الرؤية أو النظرية فهى تأسيس لهذه الفكرة وبناءها على قاعدة من البراهين والاستدلالات المنطقية. وبعبارة أخرى، الفكرة هى بناء بيت من الخيال وفى المقابل النظرية هى بناء نفس هذا البيت على أساس البراهين والاستدلالات المنطقية الهندسية الرياضية، فالنظرية تشبه ذلك الرسم الهندسى الدقيق الذى يقدمه المهندس المعماري لبناء مبنى كان مجرد فكرة تحمل آمالا ومقترحات وأهدافها مطروحة.

والإصلاحات لازالت حتى يومنا هذا مصابة بنفس هذا الاستسهال والتبسيط للأمور والنظر إلى العموميات والكليات دون التعرض للتفاصيل والخلط بين الرأى والرؤية وبين وجهة النظر والنظرية. والشروحات والتفسيرات التى قدمها السيد خاتمي مؤخرا للإصلاحات هى إعادة لنفس الكلام العام والحديث عن العموميات الذى سمعناه مرارا من قبل.

وعلى ما يبدو أننا لن نستطيع أن ننتظر أن نحصل على تعريف كامل نسبيا -ولا أقول جامعا مانعا- طالما أن هناك أسئلة أساسية لم تطرح بعد فى مجال الإصلاحات ولم يحدث بعد أى دراسات أو أبحاث دقيقة من قبل أهل التخصص للوصول إلى إجابة عليها. وإنى هنا أقوم بطرح بعض هذه الأسئلة لمجرد فتح الباب فى هذا المجال.

الأول: ما هى الإصلاحات فى مجال الفكر الدينى؟
الثانى: كيف تفسر مسألة حرية الفكر وحرية الإبداع؟
الثالث: ماذا لدى الإصلاحات حول مقولة حقوق الشعب الدستورية وهى تلك الحقوق الدستورية التى ذكرت فى الفصل الثالث من دستور الجمهورية الإسلامية بأوضح شكل ممكن تحت عنوان "حقوق الأمة"؟

وهذا السؤال يحظى بأهمية مضاعفة من جهة أننا شاهدنا أن انتخابات المجلس السابع وانتخابات رئاسة الجمهورية قد عقدت فى حكومة الإصلاحيين بتلك المقدمات والتائج وعلى الرغم من إبداء آراء ووجهات نظر متحمسة فى البداية إلا أن أحدا لم يدافع عن حقوق الشعب.

الرابع: ما هى رؤية الإصلاحات فى مجال الثقافة؟ السينما والموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية وغيرها من المجالات الثقافية وخاصة الأدب القصصى والرواى الذى يعد من أهم المجالات الثقافية. وما هو دور الصحافة والمطبوعات وواجباتها فى كل هذه المجالات.

الخامس: ما هى النظرة التى لدى الإصلاحيين إزاء حقوق المرأة؟ وأهمية هذا الموضوع تأتى من أنه لا يوجد تفاوت أو اختلاف فى أكثر مواضع هذه الحقوق سواء عمليا أو نظريا بين النظرة الإصلاحية لدى خاتمي والنظرة الأصولية التى لدى الآخرين.

السادس: ما هو المفهوم والتنظير والتخطيط الذى لدى الإصلاحيين إزاء القوميات والأديان المختلفة التى تشكل إيران؟

وكما يبدو فهذه أكثر الأسئلة أصولية وأساسية، وإلا فإنه يمكن طرح أسئلة عديدة حول الحقوق الدستورية للأمة ومهمة الحكومة وواجبها على أساس الدستور، وهى الأسئلة التى مازالت مسكوتا عنها حتى يومنا هذا.

وليس هناك من شك فى أن شرح وتفسير الإصلاحات يعد مفيدا ونافعا من جهة أنه يساعد على توضيح ووضع الحدود أمام أولئك الذين ظنوا أنهم أصبحوا سندا وعونا للإصلاحيين والإصلاحات، لكن مثل هذه الفائدة كان يمكن أن تكون مؤثرة خلال ذلك الوقت الذى كان الإصلاحيون فيه على رأس السلطة، وذلك لأن النصر والمتصرون لهم دائما من يدعيهم ويدعى نسبته إليهم. أما اليوم حيث يقف الإصلاحيون على هامش السلطة وحيث أخرجوا من السلطة بصورة محترمة، فإن هذا الشرح والتفسير الذى جاء متأخرا يمكن أن يكون فقط بمثابة سند أو وثيقة تاريخية يستفيد منها الباحثون فى مجال السياسة والتاريخ، لتوضح لهم كيف كانت نظرة رئيس الجمهورية فى عصر الإصلاحات ونظريته تجاه الإصلاح والإصلاحات وذلك بعد انتهاء فترة الحكومة الإصلاحية بما يزيد عن ثلاث سنوات.

١١ - معارضو أحمدى نجاد مرضى

اعتقاد (الثقة) ٢٩ / ١ / ٢٠٠٩

نجاد. "مضيفاً: لا أعتقد أن بين الأصوليين شخصاً يريد دخول تلك المنافسة الانتخابية، وفي عالم السياسة يغير الله ما بين غمضة عين وانتباهتها الأوضاع من حال إلى حال، ومن الخطأ أن تتخيل أن عاقبة الأمور بأيدينا، فنحن موظفون للعمل وفق ما نحن مكلفون به."

من ناحية أخرى، انتقد آقاهراني من يعتقدون أن ترشيد الدعم مجرد دعاية انتخابية قائلاً: "من يقولون ذلك هم لا يعرفون أحمدى نجاد."

ورداً على سؤال بشأن توقعاته تجاه من سيخوضون المنافسات الانتخابية قال: "إن تصريحات البعض بشأن فوز أى شخص آخر غير أحمدى نجاد في الانتخابات الرئاسية، هي تصريحات من مرضى، ومن انهزموا في المنافسات الانتخابية السابقة يجب أن يكونوا أكثر حذراً وتردداً ممن يصرحون بذلك، لأنه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه."

وبشأن سؤال حول إمكانية قيام هؤلاء الأشخاص بتقديم الدعم لشخص معين في الساحة الانتخابية بدلا من ذلك، بهدف تعويض خسائرهم الانتخابية، أجاب آقاهراني بأنهم أشخاص لا يحظون بمكانة في الأوساط الشعبية لأنهم بتلك الأفعال يضررون بالنظام، ثم وجه خطابه للإصلاحيين مضيفاً: "من الأفضل أن يأخذ إخواننا الإصلاحيون في الاعتبار ما هو أصلح لنداهم وأخوتهم والنظام الإسلامى، وأعتقد أن مير حسين موسى يرصد الأوضاع بدقة وإذا توصل إلى نتيجة مفادها أنه لن يحصل على الأصوات إذا ما خاض تلك المنافسة، وأنه سيتحول في تلك الأثناء إلى كارت محروق، وستنهار مكانته بين الرأى العام الإيراني."

وبشأن حكومة الوحدة الوطنية قال آقاهراني: "إن هذا الطرح غير السليم يأتى في الوقت غير المناسب، والجميع يدرك التوقيت السليم لهذا الطرح الذى لا يعمل به إلا في حالة ظهور أزمات بالدولة، وأنصار جبهة المشاركة أنفسهم يقولون إن الدولة كانت تعاني بمعدل أزمة واحدة كل تسعة أيام خلال حكومة الإصلاحات، وبالرغم من ذلك لم يطرحوا حينها مشروع حكومة الوحدة الوطنية."

ادعى المعلم الأخلاقى للحكومة التاسعة مرتضى آقاهراني أن من يحملون لواء "أى شخص غير أحمدى نجاد يصبح رئيساً للجمهورية"، هم في الحقيقة أشخاص مرضى، آقاهراني النائب في مجلس الشورى الإسلامى، والمناصر للرئيس أحمدى نجاد دافع في حوار مع وكالة أنباء إيرنا عن أداء الحكومة التاسعة، وقال باطمئنان: أن محمود أحمدى نجاد لن يلقى أى منافسة تذكر في الانتخابات الرئاسية القادمة معتبراً أن شعار تخطى نجاد بمثابة شعار ميت انقضى تاريخه وصلاحيته استهلاكه.

ومع تأكيده على أن أى شخص له الحق في خوض المنافسات الانتخابية، قال آقاهراني: أن الأصوليين كآى جماعة أخرى لديهم القدرة على مناقشة موضوع صلاحية أحمدى نجاد من عدمه، مضيفاً "بنهاية أى عملية انتخابية نتوصل إلى نتيجة مفادها إما أننا صوتنا لشخص بعينه أم لم نصوت له، ونحن لا نبايع أحد حتى نكون معه لنهاية العمر، فالكثيرون ممن لم يصوتوا لصالح أحمدى نجاد في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التاسعة، صوتوا لصالحه في الجولة الثانية."

ثم أوصى آقاهراني كل من مير حسين موسى وخاتمي بإجراء مقارنة بين دورتهما الرئاسية ودورة أحمدى نجاد إذا كانا ينويان خوض الانتخابات الرئاسية مؤكداً أنها يدركان جيداً مدى النجاح الذى حققه أحمدى نجاد.

آقاهراني أشار أيضاً للاختلاف بين حقبة مير حسين موسى، والفترة الحالية التى يترأسها محمود أحمدى نجاد، متسائلاً: هل لدى السيد موسى القدرة على إدارة الدولة حالياً بما كان لديه من إمكانيات سابقاً؟

وفي إجابته على سؤال بشأن رأيه فيما يعتقد أنه البعض من أن الرؤية الاقتصادية سواء لمير حسين موسى، أو لأحمدى نجاد يشوبها الغموض أجاب آقاهراني بالقول: "لا أدرى ولكننى لم آخذ مسألة حضور مير حسين موسى على محمل الجد، وأرغب منه أيضاً أن يعيد النظر في ذلك، وأنا أرى أن خاتمي أو كروبي أو مير حسين موسى لا يمثلون منافسة قوية، كما أنه حالياً لا يوجد من بين الإصلاحيين أو حتى الأصوليين من يمكن أن تطلق عليه منافس عنيد لأحمدى

١٢ - مشروع الإجماع الاصلاحى

■ امروز (اليوم) ٢٣/١/٢٠٠٩

وفنزويلا، وبوركينا فاسو، ونحن بحاجة لأصدقاء آخرين يكونون دعماً لنا، ووجود السيد خاتمي بلاشك سيساهم في تهيئة الأجواء لإقامة علاقات في انحاء العالم.

أما مير حسين موسوى، فخلال عشرين عاماً كان بعيداً عن دائرة السلطة وصنع القرار، ولكنه لم يكن بعيداً عن رصد الأوضاع السياسية للدولة، كان آخر رئيس وزراء لإيران، وكانت إيران من أولى الدول التي أوجدت منصب رئيس الوزراء، ولكن مع التعديل الدستورى، أصبح لا وجود لهذا المنصب.

وكان المهندس موسوى قد وصل لهذا المنصب بعد استشهاد رجائى وباهنر، ووصل الى هذا المنصب وكانت الحرب في أوجها، ولم تكن توجد مصادر مالية لطرح خطط اقتصادية جديدة، ولكنه استطاع إدارة الدولة بحنكة وتدير مصادر مالية للحرب المفروضة (الحرب العراقية الإيرانية)، وعاش الاقتصاد الايرانى في تلك الفترة القاسية مرحلة الهدوء.

واليوم الدولة تعاني من التضخم، والحكومة عاجزة عن تقديم لائحة الميزانية الى المجلس، ولذا فإن الظروف الاقتصادية الحساسة التي تعيشها الدولة تؤكد أن السيد مير حسين موسوى هو الفرد الأنسب للإدارة المالية للدولة في الوقت الراهن، لأنه الوحيد الذى يستطيع ان يقود سفينة الاقتصاد الايرانى الى بر الأمان.

والآن فإن جبهة الإصلاح يجب عليها أن تجلس هذين الكبيرين على منضدة واحدة، فإن السيد خاتمي بتولي رئاسة الجمهورية يمكنه ان يغير صورة ايران في الخارج، وهو قادر على ذلك، أما السيد موسوى كمساعد له، يمكنه ان ينقذ الاقتصاد الايرانى بخبراته الكبيرة في المجال الاقتصادى وإدارة شئون الدولة في الداخل.

إن وجود محمد خاتمي في الساحة الدولية مع حسين موسوى مساعداً له في الداخل يستطيعا معا منع تفرق جبهة الإصلاح، وفي النهاية تحقيق انتصار لهما في هذه الساحة، ويد بيد سيتجاوزان ابتعادهما عن الساحة وأزماتها السابقة، والعودة مرة اخرى للساحة لقيادة الدولة في هذه الظروف الحساسة.

خلال دورتين في رئاسة الجمهورية الاسلامية حظى السيد محمد خاتمي، بالوقار الذاتى والاعتدال، وكان صادقا ولا يعتمد على الشعارات، وسعى بجد قدرته ان ينفذ الدستور، من أجل تحقيق الديمقراطية، لأن الطريق الوحيد لتحقيق الديمقراطية، هو احترام القانون والتنفيذ السليم له. وفي القطاع الاقتصادى كان السيد خاتمي موفق، واعتبرت أيام حكومته هي الأكثر هدوءاً للاقتصاد الايرانى.

وشخصية خاتمي الجذابة جعلته كسياسى موضع احترام العالم كله، وعدد قليل من زعماء العالم أو رؤساء الحكومات الذين بعد ترك مناصبهم يظلون موضع تأثير وشعبية في الأوساط الدولية، باعتبارها شخصيات سياسية مؤثرة، وخاتمي من هذه الشخصيات، التي يعرفها العالم تماماً.

وخلال السنوات الثلاث الماضية سواء رغبتا أو لم نرغب، فإن صورة إيران قد تضررت بشدة، والشخص الذى يمكنه ان يعيد هذه الصورة بريقها، هو الشخص المقبول عالمياً.

ولذا نؤكد على أن وجود خاتمي على مقعد رئاسة الجمهورية في الفترة القادمة سيقود السفينة الايرانية الى الطريق الصحيح، وسيعود الملف النووى الايرانى من مجلس الامن الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وخلال الفترة القصيرة الماضية حدث أمران هامان: الأول: مجيئ رئيس جديد للبيت الابيض هو باراك أوباما، الرئيس الجديد لأكبر دولة في العالم، وهى الدولة التى على حدودنا من زمن، ولديها أعظم قوة بحرية في الخليج "الفارسى"، ولديها وجود طبيعى في أفغانستان والعراق.

وفي السياسة الخارجية تأتى السيدة هيلارى كلينتون على رأس الجهاز، وهى السيدة التى تحدثت عن (محو ايران من الخريطة الجغرافية)، وكان أول حديثها حول إيران، ولكنها تحدثت هذه المرة عن الدبلوماسية وأن كل الخيارات مطروحة.

الثانى: أن الدكتور محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتترك منصبه خلال الأشهر القادمة، بعد انتهاء دورته الثانية في ادارة الوكالة، وليس معلوماً من الرئيس التالى، وما هو دور الولايات المتحدة في اختياره، وفي انحاء العالم ليس لدينا اصدقاء سوى نيكارجوا، وبوليفيا،

١٣ - حكاية هاشمي تختلف عن حكاية خاتمي

■ حوار مع مصطفى تاج زاده* ■ فردا (الغد)، ٢/٢/٢٠٠٩

غير سلامة أوضاعه المالية والأخلاقية التي لا يختلف عليها أحد حتى من المعارضة. ورغم أنه قد مضى دورة كاملة من تلك الانتخابات إلا أن أحد لم يتحدث عنه بالسوء حتى هذه اللحظة، ومن ثم تأييد ترشيحه مجدداً يعد أمراً طبيعياً ويسير في الاتجاه الصحيح. فردا: إذن، ألم يكن اتجاهكم يعنى شعار القائل "بتجاوز خاتمي"؟

تاج زاده: إن التيار الذي يظهر بين ثنائه الدفاع عن السيد معين، لا يعنى مطلقاً تجاوز السيد خاتمي ولن يكون حتى لو كان هذا الشعار قائماً ففى اعتقادى أن مثل هذا الشعار لا يمثل أى مشكلة طالما أنه يعنى مزيد من الديمقراطية والمضي للأمام، لكن المسألة على أرض الواقع أن مجمل الظروف المحيطة بالشعار ذاته هى بعيدة بالأساس عن الديمقراطية والتنمية ومثل هذه المعانى، ويبدو أن شعار تجاوز خاتمي يعنى ظهور حكومة المبدئين (الأصوليين) التي جاءت بـ السيد "أحمدى نجاد" وتراجع البلاد في الوقت ذاته عن كافة المقاييس السائدة في عهد الإصلاحيين! وعلى أية حال، فإذا كنت تقصد أن الأحزاب المؤيدة للدكتور معين هى من تطرح مثل هذا الشعار فالإجابة قطعاً ستأتى بالنفى. أنهم لن يرفعوا شعار تجاوز خاتمي ولن يكون، بل على العكس الشعار المرفوع دائماً الإصلاحات خطوة للأمام، وسلاح السيد خاتمي مازال يحمل على عاتقه عبء الإصلاحات فلن يتم تجاوزه.

فردا: هل في اعتقادكم أن الظروف الاقتصادية، السائدة في المجتمع إبان حكومة "أحمدى نجاد" (الغير ملائمة)، هى التي تزيد من جماهيرية خاتمي؟ وماذا لو كانت مثل هذه الظروف غير موجودة أكانت هذه الجماهيرية لخاتمي مختلفة؟

تاج زاده: السيد خاتمي كان على الدوام محبوب ولعل الإحصاءات كافة تشير إلى أن خاتمي كان من أبرز رجال السياسة الجماهيرية خلال العقد الماضى في إيران، وتباعاً فإن شعبية خاتمي لم تتغير سواء مثل أحمدى نجاد أو بعده،

عادة تبرز مع اقتراب موعد الانتخابات الإيرانية العديد من التوقعات بتعزيز هيمنة فريق على الآخر، وكان من أبرزها هذه المرة توقع الدكتور "مصطفى تاج زاده" عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة بفوز جبهة الإصلاحات في الانتخابات الرئاسية العاشرة القادمة، حيث أجرى الموقع الإلكتروني على الشبكة الدولية "فردا" أى الغد حواراً مع الدكتور مصطفى تاج زاده تناول فيه أدق التفاصيل عن جبهة الإصلاحات، وقد بين أنه بالرغم من الضعف النسبي لأداء حكومة السيد "خاتمي" على صعيد السياسة الخارجية إلا أنه وإزاء المعارضة الداخلية كان بمقدوره إقامة علاقات منطقية ومحددة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن مع السيد "أحمدى نجاد" رغم رسائله الجديدة التي مازال لم يتلق عليها الرد، الأمر ذاته الذي قد يلحق الضعف بالموقف الإيراني، وهذه أبرز الدروس التي قد تعلمناها من مرحلة الإصلاحات. وفيما يلي نص الحوار:-

فردا: لقد سبق وأن أعلنتم سيادتكم تأييدكم لترشيح السيد "معين" في انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، رغم أن مصطفى معين" مختلفة عن خاتمي. فما هو وجه التمييز بينهما؟ وألم يكن هذا يعنى إقصاء السيد خاتمي من جانبكم؟ تاج زاده: السبب في عدم ترشيح السيد خاتمي راجعاً لكونه أنهم دورتين متتاليتين في رئاسة الجمهورية وقطعاً القانون يحول دون ترشيحه مجدداً. ولو كان يمتلك خاتمي القانون الذي يخول له الترشيح لكنت أنا وحتى السيد الدكتور معين أول المؤيدين لترشيحه.

وأذكر أن الدكتور معين ورغم كل الانتقادات التي وجهته لفترة خاتمي كان من أبرز المدافعين عنه. أما عن دواعي تأييد ترشيح الدكتور معين في الدورة الماضية فقد كانت الجملة من الأسباب من أهمها تميزه الفكرى والسياسى، سواء في حكومة هاشمي رفسنجاني أو حكومة خاتمي إضافة إلى مشاركته الفعالة في المجلس لأكثر من ثلاث دورات وكذا مشاركته في المجلس الأعلى للثورة الثقافية لأكثر من عشرين عاماً. هذا

(*) الدكتور مصطفى تاج زاده، (العضو الحالي باللجنة المركزية لجبهة المشاركة، والمسؤول السابق عن سير العملية الانتخابية بوزارة الداخلية الإيرانية، المترجم).

ولكن المسألة هنا تكمن في إمكانية المقارنة بين العهدين أي الإصلاحات في عهد خاتمي وعهد أحمدى نجاد، فالمقارنة بهذه الطريقة تفضي إلى نتائج، فإذا كانت أوضاع اليوم أفضل من الأمس، ففي هذه الحالة لن يكون هناك إقبالا على الترشيح المجدد لخاتمي. ونذكر في هذه السياق، أنه رغم شعار القائل بتجاوز خاتمي فهناك في المقابل أيضاً شعارات أخرى ترى أن صلاح الأوضاع تكمن في رئيس جمهورية قادراً على تحقيق التنمية في كافة المجالات وهذا لن يكون بغير طريق خاتمي. فرداً: هل الإصلاح توقف عند السيد خاتمي؟ أم أنها تكمن في شعبيته التي لا تحتاج إلى إمكانيات دعائية خاصة لواحد في شعبية السيد خاتمي؟

تاج زاده: أتصور أن مسألة الإجماع تلك توجد عند المبدئين وليس لدى الإصلاحيين، فاليوم يوجد ظروف كثيرة محيطة لاسيما الظروف الاقتصادية المعقدة، الثقافة والسياسية والدولية التي تمر بها إيران تفرض على بعض المبدئين الإجماع على إتباع سياسات واتجاهات معينة رغم عدم الرضا عنها.

وما يؤكد هذا الرأي ما قد طرح من بين الأوساط المبدئين خلال الثلاث شهور الأخيرة والأحداث الكثيرة عن تجاوز أحمدى نجاد إلا أن الضغوط قد تجعل هذا الأمر مسكوت عنه، أما في الأوساط الإصلاحية فلا يوجد أي نوع من الضغوط بالنسبة لترشيح خاتمي إنما الجماهير هي التي تراه الأفضل للإصلاحات، وإذا ما كنت تقصد بسؤالك أنه لا يوجد غير خاتمي على الساحة، فالعكس هو الصحيح فهناك العديد من المرشحين الإصلاحيين لانتخابات رئاسة الجمهورية وهم قادرين بنفس الدرجة على اجتذاب أصوات الناخبين ولكن للأسف في إطار بعض الظروف الغير عادلة للأجواء الانتخابية قد يصعب تقديم بعض الرموز الإصلاحية الأخرى من خلالها.

فرداً: وهل يمكنكم ذكر بعض من هذه الرموز؟

تاج زاده: ثمة وجوه إصلاحية كثيرة يمكننا ذكرها في هذا السياق، على سبيل المثال هناك السيد "مير حسين موسوي" الذي يعد في اعتقادي ورغم الصعاب الانتخابية بمقدوره التغلب على أحمدى نجاد، وكذلك هناك السادة نوري، معين، بهزاد نبوي، نجفي، موسوي لاري، رضا خاتمي، كرباستشي، صغاري، فراهاني وعارف وغيرهم ولسوف يكون بمقدورهم هم أيضاً الفوز على المبدئين ولكن في ظل ظروف ملائمة وأجواء انتخابية عادية.

فرداً: ما توقعكم حيال استقبال الجماهير للإصلاحيين؟

تاج زاده: ليس لدى شك في الإقبال الجماهيري على الإصلاحيين.

فرداً: في اعتقادكم، هل ترشيح السيد هاشمي رفسنجاني

في انتخابات الرئاسة الماضية وعدم قدرته على إحراز المزيد من الأصوات يعد من الناحية السياسية أمراً عادياً.

تاج زاده: في تقديري أن السيد هاشمي كانت لديه الحسابات الخاصة به فإذا فكر أنه يستطيع بمشاركته التأثير في الدولة، فحينها يقرر المشاركة في الانتخابات، وعلى أية حال، فهذا السؤال معنى أكثر بالناخبين وليس بي.

فرداً: ولعلنا نقصد من سؤالنا السابق، أن السيد هاشمي كان في ظروف معينة في السابق، وبالأمر جاء خاتمي، فما قدرة السيد خاتمي على مواجهة مثل تلك الظروف مجدداً؟

تاج زاده: ضعيفة للغاية إلا أن قصة السيد هاشمي تختلف تماماً عن قصة السيد خاتمي، فالظروف متغيرة بالفعل إضافة إلى الأحداث المتلاحقة، واليوم السيد أحمدى نجاد، ليس بالشخصية البسيطة، والمجتمع يعلمه ويعرف أداء حكومته والتزامه بالوعود الانتخابية، ويكفي أن نذكر في هذا السياق، ما حدث قبيل العملية الانتخابية لأحمدى نجاد حينما أدى عبر الإذاعة والتلفزيون أنهم قطعوا عنه الكهرباء في أكثر من محافظة للحيلولة دون إيصال كلامه للجماهير، الأمر الذي كذبه كبار قيادات المحافظات ووزير الطاقة فيما بعد، وهذا بدوره زاد من شعبية أحمدى نجاد لدى الجماهير.

على أية حال فالإحصاءات الواردة تشير إلى شعبية السيد خاتمي عند الجماهير، وعلى أحسن تقدير سيأخذ أحمدى نجاد ٢٠٪ من الأصوات وبهذا نقول إن السيد خاتمي أو المهندس موسوي إذا قررا المشاركة سيكون إحداهم هو رئيس الجمهورية القادم لإيران.

فرداً: أن تواجد الإصلاحيين أقل نسبياً من المبدئين، فعل هذا الضعف يعود للدخول الإصلاحي أم بسبب المواقف العلنية لوسائل الإعلام؟

تاج زاده: في الوقت الحاضر، يبدو الخلافات واضحة بين المبدئين أكثر من الإصلاحيين، ولعل مسألة طرح الوحدة الوطنية أو حكومة الائتلاف الوطني تقضي على أي خلافات قد تنشأ.

فرداً: ولكن يقال أن طرح الوحدة الوطنية أو كما تعتقد الصحف المبدئية أنه طرح من قبل الإصلاحيين لضرب المبدئين؟

تاج زاده: السيد ناطق نوري طرح هذا المشروع للحيلولة دون ظهور الخلافات، ويعيداً عن هذا الجانب، إذا ما نظرنا إلى داخل المجلس لسوف نرى مدى عمق الخلافات القائمة بين صفوف المبدئين، لذلك أتصور أن وحدة صف الإصلاحيين أفضل، بدليل إعلان الكافة التنحية في حالة ترشيح خاتمي في هذه الانتخابات.

فرداً: حتى السيد كروبي؟

تاج زاده: وماذا في ذلك، فكافة الإحصاءات واللجان التي

شكلت على الصعيد الإصلاحي تجمع على السيد خاتمي. فردا: ولكن السيد كروبي قد أعلن عدم تنحيته تحت أي ظروف؟

تاج زاده: خلال الأشهر القليلة الماضية سوف نرى ماذا سيحدث بعد إعلان ترشيح خاتمي (نشرت هذه المقالة قبيل إعلان خاتمي ترشيح نفسه)، ودون شك أنه تم في حال إعلان خاتمي أو مير حسن موسوي خوض الانتخابات فإنني متأكد أن جميع الإصلاحيين سوف يؤيدون هذا الترشيح، نظراً لكون ترشيح أحدهما وخصوصاً خاتمي قد يلقي تأييداً داخلياً وخارجياً.

فردا: إن ائتلاف الإصلاحيين يتكون من العديد من الجماعات أو الأحزاب الصغيرة، فماذا عن الحزب الكبير الذي يستطيع بما لديه من برامج الوصول إلى الحاكمية؟

تاج زاده: الحزب كلمة محددة الملامح، تنبع من هوية الأفراد والمؤيدين وليست كلمة تظهر فجأة على الساحة السياسية، ونحن لسنا أماننا من وسيلة غير تشكيل الحزب، سواء كنا في الحكومة أو خارجها، وأتذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، كلمة السيد أحمدی نجاد حينما قال إن موارد البترول الإيراني سوف تكون على موائد الشعب الإيراني، واليوم يصرح السيد الهام أن البترول لم يمكننا توصيله إلى الموائد، إلا

أن الشعب بات يقول إننا لا نريد البترول وإنما نريد الموائد، ولكن من يجب عليهم؟

لا أحد. سؤالك صحيح ولكن أتصور أن العاقبة على المبدئين الذين يتصورون وجود بدائل أخرى غير الأحزاب القانونية، بدليل تصريحات السيد حداد عادل حينما راح يقول إن هناك مساجد وتعبئة وبدائل أخرى ولسنا في حاجة إلى تشكيل الحزب، حتى وصلنا اليوم إلى نتيجة مفادها أنه لا مفر لحل الخلافات بين الحكومة والمجلس غير تشكيل الأحزاب.

فردا: ما هي أبرز نقاط ضعف السيد خاتمي على مدار رئاسته للجمهورية للعقدين السابقين؟

زاده: إن أداء السيد خاتمي كان أداءً إيجابياً بشكل عام، ورغم الصراعات والمعارضات الداخلية إلا أنه استطاع إدارة شئون إيران الداخلية بشكل محكم، وعلى صعيد الساحة الخارجية أيضاً ورغم المعارضة الشرعية كان بمقدور خاتمي إقامة علاقات منطقية مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي لم يحققه أحمدی نجاد حتى هذه اللحظة رغم رسائله العديدة والتي مازال لم يتلق عليها الرد، وهو الأمر الذي قد يلحق الضعف بالموقف الإيراني، وهذه أبرز الدروس التي قد تعلمناها من مرحلة الإصلاحات.

حان وقت تدوين الخطط والبرامج العملية

د. هادي خانيكي ■ اعتماد (الثقة) ١٨/١/٢٠٠٩

والبرامج العملية القابلة للتطبيق والتنفيذ.

يعتبر د. هادي خانيكي أحد المستشارين المقربين إلى السيد خاتمي، كما أنه يعد كذلك أحد الشراح والمفسرين الجيدين للأسس الفكرية والإصلاحية لدى السيد خاتمي، وفي السطور التالية نورد حديثاً معه لكي نسمع على لسانه ما لم يقل، وما لم يسمع في إصلاحات خاتمي وتفسيراتها وشروحاتها.

- لقد انتقد البعض تأخر مسألة تفسير الإصلاحات وشرحها. فهل تأخذون على السيد خاتمي مثل هذا التأخير أيضاً؟

* إن نظرة السيد خاتمي إلى المجتمع الإيراني وتحولاته وتطوراته وطرق الخروج من المشاكل والأزمات التي تظهر في مختلف المجالات بما فيها السياسية والاقتصادية والثقافية

ثمة حقيقة مهمة تتكشف لنا من التفسير الذي قام به السيد خاتمي للإصلاحات بشكل مختصر ومضغوط وهي أن هذا التفسير ما هو إلا للنظريات التي وضعتها وعبر عنها السيد خاتمي طوال الثماني سنوات التي قضاها في رئاسة الجمهورية. ومن هنا علينا ألا نغفل عن النظر إليها على أنها مجرد إطار أو قاعدة أساسية جيدة لمناقشة وبحث الموضوعات التالية. وما يحمل ضرورة عاجلة وقصوى في هذا الموضوع هو أنه يجب تدوين برامج وخطط إصلاحية على أساس هذه القاعدة، وإلا سنجد أنفسنا أمام خلط بين الإطار النظري للإصلاحات وخططها وبرامجها التنفيذية. إذ إنه ليس من المقرر أن تكون تفسيرات الإصلاحات وشروحاتها هي الاستجابة لمطالب الشعب واحتياجاته اليوم، بل من المقرر أن تكون هذه التفسيرات والشروح قاعدة تنطلق منها الخطط

والاجتماعية، أو كيفية الاستمرار ومتابعة تحقيق الأهداف التي طرحتها الثورة أو حتى - بتعبيره هو شخصياً - متابعة سلسلة الإصلاحات في العصر الحديث، خاصة منذ الثورة الدستورية حتى الآن، هو موضوع ليس بالجديد على البحث والمناقشة، ويمكن تلمس جذوره في تلك المناقشات التي كان يطرحها السيد خاتمي طوال أشهر العام ١٩٩٧ وما قبلها، مع خوض سيادته غمار الانتخابات. وإذا نظرنا إلى البيان الذي يحوي ١٢ مادة، والذي طرحه سيادته وأصدره في مارس ١٩٩٦ ليكون بمثابة أساس ومبادئ لرؤيته ورؤاه، وكذلك إذا ما نظرنا إلى البرنامج الذي طرح في مايو ١٩٩٧، فيمكننا أن ندرك تشكل وتكون نوع من التوجه المميز، وكذلك برنامج وخطة محددة وواضحة. بعد ذلك ومع الانتصار في الانتخابات، استمرت متابعة هذا التوجه والبرنامج بشكل أكثر في الخطط الرسمية والتنفيذية التي كانت تتابعها السلطة التنفيذية مثل الخطة الثالثة للتنمية أو الخطة الرابعة. أريد القول إن تناول مثل هذه الموضوعات بالشرح والتفسير لم يكن متروكا بشكل مطلق أثناء فترة رئاسة السيد خاتمي.

- إذن بماذا يختلف ويتميز طرحه وتفسيره في الوقت الحالي؟

* إن الاختلاف هنا يتمثل في أن السيد خاتمي ليس الآن في موضع المسئولية والسلطة، وي طرح هذه الشروح والتفسيرات كصاحب رأي وكشخصية بارزة في تيار الإصلاحات، لديها أفكار وبرامج وخطط، وهذه الأفكار لا تختلف عما كانت عليه عندما كان على رأس السلطة التنفيذية، أو حتى عند خوضه انتخابات الرئاسة في دورته الأولى.

- هل يعني هذا أنه أقدم على تفسير وشرح الإصلاحات الآن لكونه أو بوصفه زعيماً للإصلاح؟

* إنني استنتج من هذا أنه بدأ في تفسير وشرح الإصلاحات من موقع متواضع جداً، إذا ما علمنا أنه منذ أكثر من عامين يقوم باستمرار بطرح نظرياته وآرائه ووجهات نظره ويفسرها في اجتماعات وجلسات مختلفة أمام جمع من مؤيديه ومستشاريه ومساعديه وخبرائه، يعرضها عليهم ويناقشونه فيها، وهذه التفسيرات والشروح هي نتاج هذه المناقشات وتبادل الآراء.

- إذن من أي منطلق قام بهذا، هل من منطلق كونه فرداً عادياً أم زعيماً لتيار الإصلاح؟

* لقد أقدم السيد خاتمي على تفسير الإصلاحات وشرحها على أساس تلك الأفكار التي كان قد طرحها عند خوضه انتخابات الرئاسة في دورته الأولى، فهذه الأفكار لاقت اهتماماً شديداً من المجتمع، لكن أبعادها وحدودها وثمراتها لم تكن قد اتضحت بعد. بعبارة أخرى شابها الاضطراب

والغموض في بعض المواضع، ولأن هناك أفراداً وجماعات مختلفة أدركت مفاهيم متفاوتة ومتغيرة، بل ومتناقضة أحياناً لهذه الأفكار، فقد أقدم السيد خاتمي على تفسيرها وشرحها وتوضيحها ووقف يقول ويعلن: "هذه هي رؤيتي بالتحديد، وهذه هي الإصلاحات التي أقصدها، أنا أفهم علاقة الإصلاحات بالدين، وعلاقة الإصلاحات بالإنسان، وبالتنمية، وبالدستور على هذه الطريقة، وأفهم وأشرح هذه المفاهيم على هذا النحو"، نعم من الممكن أن يكون هناك آخرون أيضاً لديهم مفاهيم غير هذه، لكن من وجهة نظر أشخاص مثلنا فإن مركز ثقل الإصلاحات ومحورها هي تلك الأفكار التي يطرحها السيد خاتمي، لكنه بالفعل لم يأت ليقل أنا وإلا، ولا بد من أن يسمع قولي وينفذ، وليس لأحد حق في أن يقول كلام غير هذا، لم يقل سيادته كلام مثل هذا مطلقاً.

- هل هذه الإصلاحات استفادت بالفعل من التجارب السابقة التي عاشتها الأمة الإيرانية مثل الثورة النيابية وإقرار الدستور والنهضة الوطنية؟

* نعم، فالسيد خاتمي قد صرح بالفعل بأن الإصلاحات ليست مسألة جديدة لا سابق لها، وليست مسألة تعدم أن يكون لها جذور تاريخية. فالإصلاحات يجب أن تفسر وتشرح وتبين ليس فقط على امتداد الثورة الإسلامية، بل يجب أن تفسر وتشرح على امتداد الكفاح والنضال السابق كله، أي منذ الثورة النيابية والدستورية حتى الآن.

- وهل تمت الاستفادة بالفعل من وجهات نظر ورؤى كافة العلماء والإصلاحيين والمصلحين الذين كانت لهم رؤى ونظريات في إصلاح المجتمع الإيراني؟

* مثل من مثلاً؟
- مثل الدكتور مصدق، والدكتور علي شريعتي، والمهندس مهدي بازرجان، وغيرهم كثيرين.

* أنت إذا نظرت إلى أحد برامج السيد خاتمي الذي كان قد طرحه بهدف شرح الإصلاحات أثناء فترة رئاسته - والذي سماه رسالة من أجل الغد - يمكنك أن تجد أثراً للإجابة على هذا السؤال في ثاباتها، وهذا ينطبق بدوره على نفس هذه الأوضاع الآن.

- هل يمكن لهذه الإصلاحات أن تضم تحت مظلتها غالبية المجتمع الإيراني؟

* في رأيي، أنها تستطيع على الأقل أن تأخذ هذه الخطوة الأولى، أما خلال الخطوات التالية فالبرامج والخط العملية والتنفيذية التي ستطرح لحل مشاكل الناس ومواجهة أزماتهم سوف تشمل غالبية المجتمع بالقطع.

- هل الإصلاحيون لديهم تدوين للبرامج العملية في جدول الأعمال؟

* إذا كنت تتذكر فإن السيد خاتمي قد أعلن في آخر جلسة شرح فيها الإصلاحات أنه يجب تشكيل جماعات ومجموعات ولجان خبرة، وبناء على التقارير أو المفاهيم التي ستخرج بها هذه اللجان سوف يتم تدوين برامج وخطط إصلاحية بما يتعاطى مع القضايا والمشاكل الحالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية.

- ما هي أهم النقاط في هذا الشرح والتفسير الذي طرحه السيد خاتمي، ولماذا؟

* أن أهم نقطة هي التركيز على شرح وتفسير وتوضيح دور الشعب في إقرار سيادته وتوطيد حاكميته وتقرير مصيره، وبعبارة أخرى العلاقة بين الإصلاحات والسلطة السياسية؛ أي كيفية المحافظة على هذا الإنجاز العظيم الذي كان ثمرة من ثمار الثورة في جملة واحدة تقول "معدل رأى الأمة" - ميزان رأى الشعب - وهو الميزان الذي أوضحه الإمام الخميني وحافظ عليه ووضع السلطة السياسية تحت رأى الشعب وبناءً على مطلبه. هذا هو أهم جانب في الموضوع؛ أي توضيح الإصلاحات والديمقراطية وإظهارها بشكل تتواءم فيه مع الدين وتتعاظم معه. وتبين هذه الديمقراطية وتوضيحها على أنها أقل طرق الحياة الجمعية تكلفة وأكثرها فائدة على الإطلاق.

- ما هو الشيء الذي أغفلته هذه التوضيحات والشروح؟
* أعتقد أن ما فعله السيد خاتمي بهذا التوضيح والشرح ما هو إلا تكثيف للنظريات التي وضعها وعبر عنها من قبل، ولذلك علينا أن ننظر إليها على أنها مجرد إطار أو قاعدة أساسية، ينبثق عنها مناقشات وبحوث عدة لاستكمال ما نقص منها وتوضيح ما غمض فيها. الشيء الضروري هنا هو أنه يجب تدوين برامج وخطط إصلاحية على أساس هذه القاعدة، وإلا سنجد أنفسنا أمام خلط بين الإطار النظري للإصلاحات وخططها وبرامجها التنفيذية، إذ إنه، وهذه الخطط والبرامج التنفيذية هي التي يجب أن تكون استجابة وتلبية لمطالب الشعب وتحقيقاً لاحتياجاته الفعلية واليومية.

- هل البرنامج العملي هو للدخول إلى السلطة الفاعلة في المجتمع المدني؟
* يمكن للبرنامج العملي أن يكون مؤثراً في كلا الجانبين: السلطة الفاعلة والمجتمع المدني أيضاً، لأنه من القضايا المهمة التي طرحها السيد خاتمي بشدة وكثافة وركز عليها كثيراً أن تيار الإصلاحات ليس محدوداً بالسلطة، ولا تقوضه السلطة كما أنه ليس مستقلاً عنها بشكل مطلق. وبناءً على هذا، فإن هذا البرنامج العملي يمكن أن يكون مؤثراً في كلا الجانبين شريطة ألا تطفئ عليه البيروقراطية عند تطبيقه.

ست نقاط أساسية على الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠

طهباسب مظاهري

أمروز (اليوم) ٢٠٠٩/١/٣٠

+

تعد دراسة وبحث الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ من جملة الموضوعات الاقتصادية التي يجري تداولها اليوم في الأوساط الشعبية والمؤسسات الحكومية الإيرانية. ولعلنا في هذا السبيل، يجب علينا لزاماً الالتفات إلى أهم النقاط المتعلقة بالميزانية وأهدافها، حيث إن هناك مواضع في الأصول العامة لتنظيم الموازنة يجب مراعاتها، ومنها أن معدل الميزانية يتحتم الالتزام بها في كافة الظواهر الاقتصادية، وكذا مسألة عجز الميزانية بالنسبة للميزانية ككل. والأهم، المؤشرات المرتبطة بتنظيم وتدوين الموازنة، كذلك عملية تركيبة عوائد الحكومة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العوائد تنأت من ثلاث جهات: "عوائد صادرات البترول"، و"العوائد الضريبية"، وسائر الدخول الأخرى، وتباعاً يتأسس على كل جزء من تلك العوائد مؤشرات التقييم؛ أي تقييم كيفية الخدمات،

التي تتحملها الدولة في الميزانية العامة. وعادة تتوافر نفقات الميزانية الحكومية من عوائد متعددة، وفي حالة زيادتها كعجز في الميزانية يتم تدبير تلك الزيادة من مصادر مختلفة، ومن أبرزها الاستقراض الشعبي (عبر طرح أسهم مشاركة)، أو من البنوك. وعلى أية حال، تعد تلك النقاط - سألقة الذكر - من أبرز العناصر التي تعطى تصوراً كاملاً عن شكل الميزانية العامة لأي دولة.

ومن ناحية أخرى، هناك مؤشرات أخرى يتحتم أخذها في الاعتبار إبان عملية تدوين الموازنة العامة، لاسيما تكاليف المشروعات الجارية، خاصة المشروعات العمرانية التي تحدد عقب دراستها وتقييم مدى تخصيصاتها النهائية، وكذلك النظر إلى تكاليف المشروعات الكبرى، لاحتساب انتهاء نفقاتها

خلال الميزانية الجارية أم أنها ستبقى على هيئة ديون لميزانية العام المقبل. ومن الضروري إدراك أن الأرقام التي يتم التصويت عليها والمتعلقة بالموازنة في بدايات العام عادة ما تكون أقل من الأرقام الحقيقية الواقعة على الأرض. والمثال على ذلك ما حدث مع وزارة التربية والتعليم هذا العام، حينما تم التصويت على تخصيص ٧ آلاف مليار طومان (٩٤٥ طومان تعادل في التداول الرسمي دولار أمريكي)، لوزارة التربية والتعليم، إلا أنها كانت في حاجة فعلية إلى أكثر من ١١ ألف مليار طومان، وتباعاً تم تقديم اللائحة النهائية للتصويت عليها في المجلس وفقاً للاعتبارات المذكورة، وبما لا يحقق العجز في الميزانية.

ويذكر أنه قد بذلت محاولات حثيثة منذ خطة التنمية الثالثة لتحسين الميزانية العامة للدولة، وكذا إيراد تقيييمات مبدئية في مواد لائحة الميزانية في المراحل الأولى لضمان تلافى أى اشكالات بعد ذلك. وعلى أية حال، فقد تضمنت لائحة الميزانية العامة لعام ٢٠١٠/٩، ست نقاط أساسية يجب الإطلاع عليها:

الأولى، أن تتعهد الحكومة الحالية حيال ميزانيات التربية والتعليم والصحة بتخصيص كافة المخصصات التي لم تدفع لها خلال الميزانية الجارية أو دفع ديونها.

الثانية، تحويل ديون العام الجارى إلى العام القادم (مع الأخذ في الاعتبار أن بداية العام الإيراني الهجرى شمسى تتوافق مع ٢١ مارس) وستظل النفقات المخصصة لكافة

الأجهزة تدرس على مدار العام في إطار اللائحة حتى لا تكون نسبة العجز في الميزانية غير واقعية.

الثالثة، على الحكومة أن تنتهى من مسألة الديون فيما يتعلق بالمشروعات العمرانية وتسديدها بالطرائق المتعددة الميسرة سواء للجهات الشعبية أو الوحدات الإنتاجية والصناعية للحيلولة دون إلحاق الأضرار بأى من هذه الجهات.

الرابعة، إعادة النظر في العوائد الناجمة عن تصدير البترول وتنظيمها بشكل يحقق الناقص من عجز الميزانية، مع تأمين ذلك أيضاً من الاحتياطي النقدي، خاصة بعد الهزات الجارية بسبب انخفاض الأسعار العالمية للبترول.

الخامسة، العمل على إصلاح نظام الدعم القائم، بما في ذلك من تداعيات مباشرة على تقليص العجز في الميزانية.

السادسة، متابعة التوصيات التي طرحت في هذا الصدد، من أجل القضاء على كافة المشكلات التي كانت تتفجر مع مناقشة الموازنة العامة. والأهم، مراجعة النظام المعمول به في البنك المركزى والمتعلق بكيفية الاستفادة من الاحتياطي النقدي، وكذا مسألة القروض والضمانات ومحاولة ثبات العملة.

وأخيراً، نأمل من المسئولين ونواب المجلس المحترمين أخذ ما ورد آنفاً في الاعتبار خلال مناقشة لائحة الموازنة العامة الجديدة وقبيل تدوينها، وذلك كمحاولة للتصدي للتداعيات التي قد تنشأ من الأزمة المالية العالمية، وكذا لإصلاح المشكلات الاقتصادية القائمة.

تدعيات الهجمات الإرهابية شرق البلاد

اعتقاد (الثقة) ٢٠٠٩/١/٣١

منفذى تلك الهجمات وجماعة "ريجي"، لكن بعض وكالات الأنباء أعلنت على لسان جماعة "عبد الملك ريجي" أن تلك الجماعة هي من قامت بتنفيذ عملية زرع الألغام أمام شاحنتين إيرانيتين محملتين بجنود من الشرطة الإيرانية مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا بالشاحنتين.

لا نريد الإذن:

بالرغم من أن قائد شرطة رادان طالب في رد فعله على تلك العمليات باستئذان باكستان من أجل تصدى قوات الشرطة الإيرانية لهؤلاء المتمردين في المناطق الحدودية، إلا أن "عباسعلى نورا" نائب مدينة "زابل" في مجلس الشورى الإسلامى، كان له رد فعل أكثر تشدداً عندما رفض استئذان

طالب قائد قوات أمن رادان بدخول قوات الشرطة الإيرانية إلى باكستان من أجل الإطاحة بالتمرد، وخلال حوار مع وكالة أنباء فارس أشار إلى ما أقدم عليه المتمردين من عمليات خلال الأيام الماضية عبر الحدود الإيرانية الباكستانية، الأمر الذى أوقع عدداً من الشهداء في صفوف الشرطة الإيرانية، مضيفاً: "إن هذا الوضع الخطير لا يمكن تحمله، وإذا سمحت لنا باكستان بدخول أراضيها فإننا مستعدون لتدمير المتمردين وإبادتهم عن آخرهم".

قائد قوات أمن رادان الذى ألقى باللائمة على قوات حرس الحدود الباكستانية، معتبراً أنها لا تمتلك القدرات اللازمة لدحر هؤلاء المتمردين، نفى وجود أى علاقة بين

باكستان قائلا: "السبيل الوحيد لمواجهة هؤلاء المتمردين والجماعات الإرهابية شرق الدولة، يتلخص في دخولنا الأراضي الباكستانية دون إذن من باكستان وتدميرهم عن آخرهم."، ويرى "عباسعلي" أن الحكومة لا يمكنها دخول الأراضي الباكستانية بسبب المعاهدات الدولية، وأن المتمردين يستغلون ذلك لأقصى درجة، ومن ثم إيران ليست في حاجة إلى إذن من باكستان، وأن المعاهدات الدولية لن تقف حائلاً أمام القضاء على تلك الجماعة الإرهابية.

لم يكن نائب زابل الوحيد الذي يؤيد تصريحات رادان بدخول قوى الشرطة الإيرانية الأراضي الباكستانية، حيث تحدث محمد كريم عابدي عضو لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى قائلا: "نحن نعلم أن لدينا الحق في دخول الأراضي الأفغانية والباكستانية، وفي دحر تلك الجماعة الإرهابية." جدير بالذكر أن هجوم جماعة "ريجي" مؤخرا يمثل الهجوم الثاني خلال شهر واحد على قوى الشرطة الإيرانية، وبالرغم من تضارب الأنباء بشأن الهجوم الأول إلا أنه هجوم أوقع خسائر في الشرطة الإيرانية عندما استهدفت تلك الجماعة مخفرا للشرطة بسيارة مفخخة في "بلوتشستان".

جدير بالذكر أيضا أن جماعة جند الله الإرهابية التي تطلق على نفسها "حركة المقاومة الوطنية الإيرانية" والتي يتزعمها عبد المالك ريحي، كانت قد اختطفت تسعة من حرس الحدود الإيرانية منذ ثلاث سنوات مطالبة بإطلاق سراح بعض أعضائها كفدية، ثم قتلت ما لا يقل عن ٢١ شخصا فيما عرف بحادث تاسوكي، عندما ارتدى أعضاء

الجماعة زى الشرطة وأغلقوا الطريق أمام السيارات المؤدى إلى مدينة "زابل" واقتادوا قائدي تلك السيارات، ثم أطلقوا عليهم الرصاص وفروا إلى الأراضي الأفغانية والباكستانية. ويمكن القول إن اعتقال شقيق زعيم الجماعة في باكستان والمستول عن هذا الحادث كان له تأثير واضح على نهج تلك الجماعة، فبعد أن أعلنت الشرطة الباكستانية القبض على "عبد الحميد ريحي" و ١٥ شخصا من أعضاء جند الله، حاول "عبد الحميد ريحي" الاعتماد على مستندات تؤكد انتماؤه لباكستان، لكن جهود السفارة الإيرانية في إسلام آباد نجحت في إعادته إلى إيران، وبعد يوم واحد من تسليمه لإيران شن أعضاء تلك الجماعة هجوما على مخفر للشرطة في "سراوان" واحتجزوا ١٦ ضابط شرطة، الإجراء تم تصنيفه على أنه إجراء احترازي حتى تقوم الحكومة الإيرانية بتسليم أعضاء الجماعة المعتقلين لديها، الأمر الذي رفضته الحكومة الإيرانية، حيث رفضت الحكومة الإيرانية المساومة، فقامت الجماعة بقتل ضابطين إيرانيين مهددة بقتل باقى الرهائن المحتجزين، وبالرغم من الفيلم الذي سلمته الجماعة بشأن مقتل باقى الرهائن إلا أن تلك الأنباء لم يتم التأكد منها حتى الآن.

الهجمات المتتالية من جماعة ريحي أثارت حفيظة مسئولى الأمن والنواب الإيرانيين مؤخرا، مطالبين الحكومة الباكستانية بالسماح للشرطة الإيرانية بتعقب تلك الجماعة الإرهابية، ومن ثم يجب الانتظار، وترقب رد فعل باكستان على هذا الطلب.

المثقفون الإيرانيون وموضوع يسمى إسرائيل

تابناك (المنير) ٢٧/١/٢٠٠٩

الغذاء بشكل جماعي كما هو معتاد بعد فترة من النقاش. في ذلك اليوم وصلت أنا وأطفالي إلى مقهى الفيروز نحو الساعة ١١ صباحا، كان المقهى كما هو معتاد تصطف فيه المقاعد حول المناضد وكما هو معتاد أيضا جلسنا بانتظار المرحوم جلال آل أحمد وعدد من أعضاء جمعية الكتاب الإيرانيين، يجدر الإشارة إلى أن المقهى يتبع امرأة بولندية وزوجها، ممن أجبرتهم الحرب العالمية الثانية على الخروج من بلادهم والعيش في إيران، وكان عمرهما يتجاوز الثمانين إلا أنها كانا عاشقين، تغمرهما السعادة والبشاشة.

بعد دقائق من وصولنا، وصل أيضا محمد علي سبازلو، وإسماعيل نوري، وجلسا إلى جانبي أنا وفشاهي، وسرفراز،

أجرى المرحوم أحمد اللهيارى في اليوم الثلاثين من الحرب الإسرائيلية على حزب الله مقارنة بين رد فعل النخبة الإيرانية على حرب الأيام الستة وإسرائيل ورد فعلها على حرب حزب الله والنظام الصهيوني عام ٢٠٠٦، وفي ذكرى أحمد اللهيارى الكاتب والشاعر الإيراني المعاصر الذي توفي منذ عام نتقدم بعرض تلك المقارنة التي ورد بها:

"في يونيو من عام ١٩٦٧، ذهبت أنا ومحمد رضا فشاهي، وجلال سرفراز، وعلي رضا نوري زاده إلى مقهى الفيروز الواقع بشارع نادري الذي مازال قائما حتى الآن، كان يوم اثنين وكل اثنين كان يجتمع على هذا المقهى عدد من أعضاء جمعية الكتاب الإيرانية لعقد ملتقى أسبوعي، حيث نتناول

ونورى زاده، والشهيد خسرو جلسرخى، الجميع تحدث بشأن الحرب بين العرب وإسرائيل، الحرب التى كانت الدول العربية مجتمعة أحد أطرافها بينما إسرائيل كانت الطرف المقابل، فى تلك الأثناء كان الرئيس المصرى جمال عبد الناصر زعيم الجبهة العربية، وكان أكثر الشخصيات العربية المحبوبة، وحينها كان الجيش المصرى يعد أقوى جيوش المنطقة بفضل الدعم المالى واللوجستى المقدم له من الاتحاد السوفيتى السابق، حينها وصلتنا أنباء بشأن احتلال إسرائيل لصحراء سيناء، وجزء من الأراضى الأردنية، ومدينة القدس، ومرتفعات الجولان بعد أن قصفت المطارات والقوات البرية المصرية، كان الوضع بصفة عامة مؤسف للغاية حتى إن العرب اضطروا للقبول بوقف إطلاق النار.

انضم إلى جمعنا فى تلك الأثناء جلال آل أحمد، ثم عبد الله أنوار، ثم شمس آل أحمد، وإسلام كاظميه، بعد دقائق من الحوار والنقاش توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه من أجل هزيمة إسرائيل ينبغى على العرب أولاً القضاء على الصهيونية فى قصورهم الملكية وإماراتهم، واتفقنا فيما بيننا على بذل أقصى ما نستطيع بوصفنا أعضاء جمعية الكتاب الإيرانيين من أجل الوقوف بجانب القضية الفلسطينية والدفاع عنها كل فيما لديه من مقالات أو صحف، وفى هذا الصدد اقترح عليرضا نورى القيام بترجمة أشعار شاعر فلسطينى يعانى من الغربة، ونشرها بشكل متوالى فى صحف أسبوعية وشهرية، ومن ثم جمعها فى كتاب بعنوان أدب المقاومة الفلسطينية.

أما المرحوم جلال آل أحمد فقرر ترجمة ونشر كتاب حول الصهيونية بقلم يهودى كشف عن أسرار الصهيونية السياسية، تلك الكتب والمقالات تركت أثراً بالغاً فى الأوساط الإيرانية وحققَت شهرة ومبيعات بنسب عالية جداً.

بعد عدة أيام اجتمعنا كالمعتاد، وبينما ذهبنا لتناول وجبة الغداء فى مطعم الريفيرا بشارع قوام السلطنة، إلا أن أحداً منا لم يعد لديه النشاط والحيوية المعتادة كل يوم اثنين، كان ذلك بسبب وفاة جمال عبد الناصر الحدث الأصعب فى تلك الأثناء بالنسبة لجميع المسلمين، ومن ثم توجهت وعدد كبير من جمعية الكتاب الإيرانيين إلى السفارة المصرية فى شارع قوام السلطنة وقدمنا واجب العزاء.

مرت فترة طويلة تقارب الأربعين عاماً على حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل، الحرب التى عجز خلالها العرب البالغ عددهم حينها أكثر من مئة مليون شخص، عن التصدى للنظام المحتل للقدس على مدى ستة أيام، لكن اليوم وبفضل الثورة الإسلامية التى أرسى دعائمها وأركانها الإمام الخميني، تمكن شيعه حزب الله فى جنوب لبنان من الصمود أمام الاحتلال الصهيونى بكل ما أوتى من قوة لمدة تزيد على ثلاثين يوماً.

نعم هم الإسرائيليون الذين هزموا الدول العربية مجتمعة فى حرب الأيام الستة، هم من عجزوا مؤخراً عن اختراق صفوف حزب الله بالرغم مما أوتوا من قوة وآلة تدميرية، مصداقاً لما جاء فى كتاب الله الكريم: "إن الأرض يرثها عبادى الصالحون".

الأزمة المالية والاستيراد العشوائى

جمهورية اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٩/٢/١٢

تمتعها بقدر أكبر من الاعتماد على النفس فى التعامل مع التبعات الناجمة عن تدبذب أسعار النفط أن تقلل حجم الخسائر المتوقعة، بل ومنعها من خلال خطط وقائية.

السؤال المهم هنا، ماهو وضع إيران فى هذه الأزمة؟ وما الخطة التى وضعتها للتعامل مع هبوط سعر النفط، خاصة أن الدلائل تشير إلى أن الوضع الحالى لم يكن فى حسابان الحكومة الإيرانية؟ الحقيقة أن المسئولين الإيرانيين كانوا غافلين عن حدوث الواقع الحالى، لأن الرئيس كان قد توقع فى الأشهر السابقة أن يتجاوز سعر النفط المائتى دولار.

هذا التوقع أو التقييم من رئيس الجمهورية لابد أنه كان

ألفت التبعات الناجمة عن انخفاض سعر النفط بظلالها الثقيلة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، وإذا كانت هذه الدول قد استطاعت تحقيق دخل كبير من خلال بيع النفط بأسعار تجاوزت المائة دولار للبرميل، والإنفاق بسخاء أكبر فى الفترة الماضية، هى الآن مجبرة مع انهيار أسعار النفط على الاعتماد على احتياطي العملة الصعبة لديها لتوفير موارد تغطى نفقات الموازنات العامة لديها، بل ستكون مجبرة كذلك، على إعادة النظر فى المشروعات التنموية ووارداتها ونفقاتها الجارية.

فى خضم هذه الأزمة، هناك دول استطاعت من خلال

يستند إلى آراء المستشارين وخبراء الاقتصاد والنفط المقربين من رئيس الجمهورية، وهذا يعني أن رجال الحكومة الإيرانية كانوا يتوقعون العيش في ظل ارتفاع العائدات النفطية في المرحلة الحالية.

يشير الأداء الاقتصادي للحكومة الإيرانية، خاصة في قطاع الواردات إلى وجود نوع من التفاؤل الواضح فيما يتعلق بعائدات النفط، وهذا التصور أدى إلى اعتقاد مراكز صنع القرار الإيراني في أنه لا توجد حاجة إلى تقليص حجم الواردات الإيرانية.

طبقاً للإحصائيات المنشورة عن واردات إيران في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ حجم الواردات ٤٥ مليار دولار، وإذا قدرنا الواردات غير الرسمية بمعدل ١٥ مليار دولار، يصل مجموع الواردات الإيرانية إلى ٦٠ مليار دولار. وعلى الرغم من أن السنة المالية الحالية لم تنته بعد، لكن إذا أخذنا بالشواهد الموجودة فإن حجم الواردات الإيرانية إذا لم يزد عما كان عليه في العام الماضي فإنه حتماً لن يقل عنها. على هذا النحو، السؤال الأساسي لدينا الآن هو: هل من الصواب إتباع مثل هذه السياسة في توسيع حجم الواردات في ظل انهيار أسعار النفط العالمية.

في السنوات الماضية تم تحديد سعر ثابت لتقدير مبيعات النفط الداخلة في موارد الموازنة لتقليل الأضرار الناجمة عن تذبذب سعر النفط على اقتصاديات الدول النفطية. ومن خلال الفرق بين السعر التقديري الثابت المعتمد في الموازنة والسعر الحقيقي الذي بيع به النفط، استطاعت إيران تكوين احتياطي نقدي احتفظت به في صندوق احتياطي النقد الأجنبي، وكان هذا الإجراء إجراءً واعياً لتحجيم الآثار الناجمة عن تذبذب سعر النفط أثبت بشكل عملي أن مراكز صنع القرار في إيران لها نظرة مستقبلية.

الآن في ظل الظروف التي ألمت بنا ووصول سعر النفط إلى أقل من السعر التقديري الثابت، وعدم تحقق الدخل المتوقع من بيع النفط، ينبغي علينا توفير العجز الذي سيحدث في موازنة عام ٢٠٠٩ من صندوق احتياطي النقد الأجنبي، لكن هل يوجد في الصندوق رصيد يطابق التقديرات السابقة؟ وهل هذا الرصيد مثلما قال رئيس الجمهورية في حوار تليفزيوني منذ عدة أيام مطمئناً الشعب الإيراني أنه يكفي لتلبية احتياجات إيران على مدار عدة سنوات قادمة؟ وفي نفس الحوار التليفزيوني اعتبر الرئيس الإيراني هذا الرصيد أمراً سرياً غير قابل للإعلان، ولكن وزير الاقتصاد والخزانة وبعض المسؤولين المعنيين أعلنوا أن الرصيد يبلغ ٢٥ مليار دولار.

إذا كان هذا الرقم صحيحاً، فهناك تناقض بين هذا التصريح، وتصريح الرئيس بأنه يكفي لتلبية احتياجات

إيران لعدة سنوات قادمة، خاصة أن الرئيس الإيراني قد أعلن أيضاً أنه يمكن إدارة البلاد حتى في حالة وصول سعر النفط إلى ٨ دولارات أو ٥ دولارات، ثم عدل هذا التصريح وأعلن أنه لا توجد مشكلة في إدارة البلاد حتى ولو وصل سعر بيع النفط إلى الصفر.

لكن السؤال المنطقي هنا، كيف يمكن حدوث مثل هذا الأمر مع واردات سنوية تبلغ ٦٠ مليار دولار؟ المتوقع أنه عندما يتوافر لدينا نقد أجنبي نستورد به ٦٠ مليار دولار سنوياً، وعندما لا يكون لدينا هذا النقد نتصرف على نحو آخر، لكن حتى هذا التصرف لا يعد تصرفاً منطقياً ومستولاً في دولة يبلغ عدد سكانها ٧٥ مليوناً، وتطمح إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، لأنه لم يكن يصح من الأساس توجيه موارد الدولة إلى ساحة تنافس الاستيراد الاستهلاكي، وكان الأولى توجيه تلك الموارد إلى الصناعات الرئيسية مثل صناعات السكر والنسيج والصلب، والتي هي حالياً على وشك الإفلاس، لقد وجه الجميع أنظارهم إلى الموانئ وما يصل إليها من واردات، ثم نقول أن عهد النقشف قد بدأ، وينبغي أن نربط الأحزمة. في خضم هذه الأحداث طرحت عدة تفسيرات ينبغي الاهتمام بها.

بعض مسئولى الحكومة في تفسيرهم لوصول الواردات الإيرانية العام الماضي إلى ٦٠ مليار دولار، والتنافس غير المنطقي على زيادتها باضطراب مستمر، أشاروا إلى الوضع السياسي غير المستقر بالمنطقة، ووجود أعداء مستترين لإيران، واحتمالية تطبيق عقوبات اقتصادية أشد على إيران. ومن خلال هذا الوضع سعى الصينيون إلى إغراق إيران بسلع لا تعد ولا تحصى.

لأحد يشك في عداوة الاستكبار العالمي للإسلام والثورة وإيران على وجه الخصوص، ولا يمكن إنكار وجود نوع من الغموض في تصرفات الأطراف المعادية لإيران.

من خلال مطالعة قائمة الواردات الإيرانية والسلع المستوردة المدرجة في هذه القائمة المطولة، يمكن بسهولة إدراك أن التفسير السابق الذي قاله بعض المسئولين الإيرانيين لتزايد حجم الواردات ما هو إلا تغطية إعلامية لتقليل حساسية الرأي العام الإيراني تجاه تزايد الواردات الأجنبية.

يقينا، إذا كانت هناك دولة توشك على التعرض لتهديدات خارجية، وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها، فإن ما لديها من نقد أجنبي يعد بمنزلة الدماء في شرايين اقتصادها، فكيف يمكن إهداره على هذا النحو وإثراء صناعات الدول الأجنبية به؟ هل تقوم دولة معرضة لتهديدات خارجية، وعقوبات اقتصادية باستيراد فواكه ومحاصيل بستانية حتى يعتاد شعبها على استهلاك فواكه في غير مواسمها؟ الطبيعي

أن تقوم الدولة المعرضة لعقوبات اقتصادية باستيراد سلع إنتاجية أو سلع أساسية، لا أن تتحول إلى معرض لمنتجات الدول الأخرى.

ينبغي علينا أن نسأل: من الذي يجرؤ اليوم على الاستثمار في إيران، وتشغيل خط إنتاج واحد دون أن يخشى أن يقع ضحية لسيل الواردات الهابط على إيران، وبالتالي يفقد استثماراته ورأس ماله؟

إن القاعدة العريضة من الشعب الإيراني تفضل الآن إيداع مدخراتها في البنوك على أن تقوم بمشاريع إنتاجية على الرغم

من تخفيض سعر الفائدة، وهذا نتيجة لعدم استقرار الوضع الاقتصادي الإيراني الذي لا يوفر أي ضمانات للأنشطة الإنتاجية.

يبدو الآن مع انهيار سعر النفط أن إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الإيرانية، خاصة تنظيم التعريفات الجمركية، سيكون لصالح تدعيم الصناعات الداخلية، كما ينبغي تغيير قائمة الواردات الإيرانية بحيث توضع السلع الإنتاجية الرأسمالية على رأس القائمة، لأن استمرار الواردات الإيرانية على نفس نهج العام الماضي أمر لا يمكن تبريره، ولا يمكن استمراره.

استعراض الاقتدار الوطني

رسالت (الرسالة) ٢٩/٢/٢٠٠٩

العالم قبل عدة عقود وهي الانقسام بين كتلتين شرقية وغربية ولم يكن مسموحاً لأحد أن يفرد خارج السرب.

ولم يكن مستغرباً أن تقف القوتان الكبيرتان الشرقية والغربية ومن معها ضد هذه الثورة الإسلامية الفتية وتدبران مؤامرات وضغوط وإزمات عديدة ضدها.

لكن الثورة الإسلامية وبالاكتفاء على قدراتها الذاتية والوطنية أجهضت كل هذه المؤامرات بل تمكنت من استغلال هذه الضغوط لتحقيق استراتيجيتها في الاكتفاء الذاتي. وليس خافياً على أحد الانجازات التي تحققت في المجالات العلمية والصناعية والتقنية والاعتماد على الطاقات الوطنية.

ان مواقف إيران الحكيمة والمبدئية اثبتت ان سياسة التهيب والترغيب او العصا والجزرة باتت فاشلة وان السبيل الوحيد للقوى الغربية يكمن في الاعتراف الواضح بسيادة واستقلال ايران وحققها المشروع في امتلاك جميع التقنيات التي تلائم الحياة العصرية للشعوب الحرة.

ان الانجاز السياسي للثورة الإسلامية يكمن في افشال المشروع الصهيوني في المنطقة والذي اريد منه بأن يكون اداة وقوة مهيمنة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتهم.

ويجب دعوة العالم الاسلامي والعربي للوقوف الى جانب ايران التي ستبقى حريصة على مصالح اشقائها والوقوف الى جانبهم في السراء والضراء حسب هذه الصحيفة.

كل افراد الشعب الايراني سيأتون يوم غد ليجددوا البيعة مع الامام الخميني ومع شهداء الثورة الإسلامية وليقولوا للعالم اجمع ان الثورة الإسلامية اقوى من ذي قبل واكثر حيوية ونشاطاً لتطبيق اهدافها ومبادئها الإسلامية والانسانية.

ان الشعب الايراني وخلال العقود الثلاثة الماضية خرج كل عام وبحماس منقطع النظير في ذكرى انتصار الثورة ليجدد الوفاء للإمام الخميني ويخلق صوراً عظيمة من المشاركة والوحدة والاقتدار الوطني.

ان الثورة الإسلامية نحتت الى حد بعيد في تطبيق اهدافها السامية هي الاستقلال والحرية واقامة جمهورية اسلامية متطورة تواكب الركب العلمي والتقني والصناعي في الدول الكبرى رغم كل الضغوط والازمات التي اختلقتها هذه الدول ضد ايران.

كما ان الجمهورية الإسلامية وبالاكتفاء على القدرات الذاتية والارادة الوطنية قطعت اشواطاً جبارة في التطور العلمي والصناعي والتقني كالملف النووي السلمي واطلاق القمر الصناعي الى الفضاء واصبحت قدوة لكل الشعوب المتحررة في العالم التواقه للاستقلال والحرية والتحرر من نير الاستبداد والاستعمار.

لقد قلبت الثورة الإسلامية المعادلة العالمية التي سادت

خمسة تحديات اقتصادية تواجه الرئيس الإيراني القادم

محمد طاهري - مهدي نوروزيان ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٩

إعادة البناء. وفي مرحلة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ كان الشعب الإيراني الذي تمتع بظروف أفضل من الناحية الاقتصادية قد أبدى نوعاً جديداً من المطالب، إذ طلب تنمية سياسية تتحقق بالتوازي مع التنمية الاقتصادية، وأعتقد أن الاهتمام بالتنمية السياسية قد خلق آفاقاً جديدة استمرت حتى انتخابات عام ٢٠٠١ الرئاسية.

في عام ٢٠٠٥ حدث اختلاف ضئيل عن السابق، وهو أن هذه المرحلة اقترنت بزيادة عائدات النفط، حيث ارتفع سعر النفط على نحو لم يحدث من قبل. وبناء عليه، ظهر شعار إثراء موائد الإيرانيين بعائدات النفط.

بناء على هذا، يبدو أنه في كل دورة انتخابية لرئاسة الجمهورية ينظر كل شخص لمرحلة السنوات الأربع السابقة ويتطلع لمرحلة أفضل على كل الأصعدة، ومن ثم ينبغي على عامة الناس والخبراء السياسيين، وكذلك المرشحين أن يدركوا الاختلاف الكبير بين المرحلة الحالية والمرحلة السابقة التي انقضت منذ أربع سنوات.

- في أحد تصريحاتك أشرت إلى عدم استقرار قطاعات عدة في الاقتصاد الإيراني، وقلت إن السنوات الأربع القادمة ستكون بالغة الصعوبة على اقتصاد إيران لأن أداء الحكومة الإيرانية في السنوات الأربع الماضية لم يفتح أي آفاق إيجابية أمام الاقتصاد الإيراني، في رأيك ماهو القطاع الاقتصادي الذي أضيق مصباح الخطر بالنسبة له، وفي أي المجالات يمتثل حدوث أزمة اقتصادية؟

* كما تعلم أنه منذ عام ٢٠٠٢ بدأت زيادة أسعار النفط حتى إنه خلال العامين الماضيين والحالي وصل سعر النفط إلى أعلى سعر له في تاريخه، لكن هذا الأمر قد انقلب في الاتجاه المعاكس خلال الأشهر القليلة الماضية، واتخذت أسعار النفط منحني الهبوط، بالإضافة إلى أن محلي سوق النفط يقولون إنه لا يوجد احتمال لارتفاع سعر النفط في العامين القادمين على النحو الذي حدث في السنتين السابقتين بسبب الركود الاقتصادي الحادث من جراء الأزمة المالية العالمية. وبناء عليه، فالرسالة الواصلة إلينا من الاقتصاد العالمي وسوق النفط، هي عدم الزيادة في عائدات النفط.

كما تعلم، الميزانية في الاقتصاد الإيراني هي أهم أداة للحفاظ على المكانة السياسية والاجتماعية للسياسيين، والمفهوم العام

تستعد إيران منذ فترة طويلة لإجراء واحدة من أهم الاستحقاقات الانتخابية وهي الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو القادم، وتنبع أهمية هذه الانتخابات ليس فقط من أهمية المتنافسين عليها والتطورات السياسية التي سترتب عليها فوز أي مرشح لهذه الانتخابات لكن تنبع أهميتها أيضاً من جملة التحديات الاقتصادية التي ستواجه الرئيس الإيراني القادم. من هذا المنطلق كان هذا الحوار الذي أجرته صحيفة اعتماد ملي (الثقة الوطنية) مع الدكتور مسعود نبلي، وهو أحد خبراء الاقتصاد الإيرانيين المدافعين عن الاقتصاد الحر، وعمل لفترة طويلة في هيئة الخطة والموازنة، وكان آخر المناصب التي تولاها رئيس الإدارة الاقتصادية بهيئة الخطة والموازنة إلى جوار الدكتور محمد علي نجفی، وبسبب اختلافهما مع رجال الاقتصاد في الحكومة الأولى للسيد خاتمي قدما استقالتهما، كانا بخفي ونيلي هما اللذان وضعوا مشروع الخطة الثالثة للتنمية، وبسبب اختلاف في وجهات النظر حول تحديد سعر الصرف تمت إقالتهم، وكان يصران على رفع سعر الصرف في مرحلة تنفيذ الخطة الثالثة للتنمية. ويرأس الدكتور نبلي حالياً كلية الاقتصاد بجامعة شريف، ويعتقد أن الرئيس الإيراني القادم سيواجه خمسة تحديات كبرى في الإدارة الاقتصادية للبلاد. وفي حوار هذا يتحدث عن مخاوفه بشأن مستقبل الاقتصاد الإيراني.

- لقد صرحتم في السابق أن للاقتصاد الإيراني ظروفاً خاصة فلماذا تؤمن بهذه المقولة؟ وما الفرق بين الانتخابات الرئاسية القادمة عن سابقتها من ناحية البرامج الاقتصادية للمرشحين؟

* حقيقة الأمر أن الظروف الحالية، هي الأكثر اضطراباً للاقتصاد الإيراني منذ قيام الثورة، لأن الاقتصاد الإيراني يعاني من التدهور في خمسة مجالات في وقت واحد.

بعد نهاية الحرب مع العراق ومشكلات تلك المرحلة، خاضت إيران معركة انتخابات رئاسية في عام ١٩٨٩، وكان محور التنافس الانتخابي إعادة البناء ومعالجة أوجه القصور.. وبعد أربع سنوات، أي في عام ١٩٩٣ كانت إعادة البناء ومواصلة السياسات السابقة المحور الأساسي للانتخابات الرئاسية أيضاً، والنتيجة أن المحيط العام لإيران تشكل على نحو يجعل الشعب الإيراني يتوقع على الدوام استمرار سياسة

لدى السياسيين عن أداة الموازنة العامة أنه يمكن زيادة مستوى القبول الشعبي لهم عن طريق دمج العمل السياسى بالموازنة العامة، ولهذا السبب فإن الميزانية العامة في إيران تعرض لعملية تدوينها بإسهاب وتفصيل تام.

على مدار السنوات الماضية مع زيادة عائدات النفط لم يتم إنفاق الموارد المالية المتاحة بشكل مناسب. بالإضافة إلى هذا، تعاطم دور البعد الاقتصادى في الثقافة الانتخابية.

على سبيل المثال، يدرك المرشحون للانتخابات أن الآلية الوحيدة لزيادة مكائتهم بين الناخبين هي الميزانية، لذا يقدمون أثناء حملاتهم الانتخابية وعوداً لزيادة حجم الميزانية، ونادراً ما يشيرون في برامجهم الدعائية إلى تنمية سوق رأس المال والخصخصة وتحرير الاقتصاد.

أما ما يتعلق بالاختلاف بين الانتخابات الرئاسية القادمة وما سبقها من انتخابات، ينبغي أن أشير إلى أنه في المرات السابقة كان يشار دائماً إلى احتمالية ارتفاع سعر النفط، لكن هذا لم ولن يحدث في الانتخابات القادمة، وكذلك لن يشار إلى زيادة حجم الموازنة العامة أو ميزانية التعمير على وجه الخصوص، لأن عائدات النفط هي المورد الأساسى للميزانية الإيرانية، ومن المتوقع أن نواجه عجزاً ضخماً في الميزانية الإيرانية عام ٢٠٠٩.

- هل يعنى هذا أن عجز الموازنة سيكون أكبر تحدى يواجه الرئيس الإيراني القادم؟

* عجز الموازنة أحد التحديات الخمسة الكبرى للرئيس الإيراني القادم، لكن أود أن أشير أولاً إلى التحدى الثانى، وهو ميزان المدفوعات الخارجى. إيران في السنوات الثلاث الماضية زادت من حجم وارداتها بشكل كبير، ولفترة طويلة كان متوسط دخل إيران من العملة الأجنبية من بيع النفط يتراوح ما بين ١٨ مليار دولار و ٢٠ مليار دولار، لكن عندما زادت عائدات النفط ووصلت ما بين ٧٠ و ٨٠ مليار دولار، وجدنا السلع المستوردة تغزو كل مجالات الحياة اليومية في إيران، ووصلت قيمة الواردات السنوية لإيران إلى ٦٠ مليار دولار، وبالطبع كان لهذا الأمر عواقب وخيمة على كافة مجالات الإنتاج في إيران. ما أريد أن أشير إليه هو أن الواردات العشوائية مع تقلص الصادرات سيؤدى إلى إحداث عجز ضخم في ميزان المدفوعات، وعلى مدار السنوات التى كان فيها سعر النفط مرتفعاً كان يتم تغطية الفارق بين الواردات والصادرات عن طريق عائدات النفط، لكن عندما تنخفض عائدات النفط بشدة، ما هو المورد الذى يتم من خلاله تغطية هذا العجز.

يمكن للبعض أن يجيب على هذا التساؤل بأنه تم في السنوات الماضية رفع حجم الصادرات الإيرانية كذلك، لكن حتى لو قبلنا مسألة زيادة حجم الصادرات، فذلك راجع إلى

ارتفاع سعر النفط أيضاً لأن المنتجات البتروكيمياوية ومشتقات النفط تدخل في حساب الصادرات السلعية الإيرانية، وهو ما ستحرم منه إيران في السنوات القادمة.

- ما هو حجم الموارد الإيرانية المتوقعة من بيع النفط في المرحلة القادمة، وأثر ذلك على الموازنة العامة؟

* إذا افترضنا أن سعر النفط سيكون في حدود ٤٠ دولاراً للبرميل، سيكون لدى إيران في العام القادم ٣٢ مليار دولار من الصادرات النفطية ونضيف عليها ١٠ مليارات دولار من الصادرات غير النفطية، وبالتالي سيبلغ مجموع الصادرات الإيرانية نحو ٤٥ مليار دولار. على هذا النحو إذا كانت واردات العام القادم ستبلغ ٧٠ مليار دولار، ستواجه إيران عجزاً في ميزان المدفوعات قدره ٢٥ مليار دولار. نعم تستطيع الحكومة تغطية هذا العجز من إحتياطي البنك المركزى، لكن لا يمكن مواصلة هذه السياسة، وسيكون الاختيار الأول لديها زيادة سعر الصرف.

من الممكن أن تتبع الحكومة الإيرانية سياسات استيراد مطابقة لسياسات سنوات الحرب باتباع نظام الحصص الاستيرادية، والتخلى عن توحيد سعر الصرف بجعل سعرين للصرف أحدهما حر والآخر حكومى. وبناء على ما سبق، سيواجه الرئيس الإيراني القادم تحدى عجز ميزان المدفوعات بكل تأكيد.

- التحدى الثالث؟

* التحدى الثالث للرئيس القادم يتلخص في النظام البنكى، تعلم أن حجم النقد المطروح في السوق قد زاد على مدار السنوات الثلاث السابقة بقدر لم يحدث من قبل، وأدى ذلك إلى حدوث عواقب وخيمة على الاقتصاد الإيراني، ويعود جزء كبير من أسباب زيادة النقد إلى زيادة ميزانية الدولة، لأن الحكومة كانت تباع العملة الأجنبية المتحصلة من بيع النفط إلى البنك المركزى، والبنك المركزى يزيد من ضخه للنقد في عجلة الاقتصاد، الأمر الذى لم يستطع الإنتاج المحلى الإيراني تحمله، كما أن جزءاً من هذه الأموال احتفظ بها البنك المركزى في احتياطيه، وهذا الاحتياطى أدى إلى زيادة الرصيد النقدى الذى أدى إلى زيادة التضخم.

بناء على هذا، أحدث جزء من النمو النقدى في السنوات الماضية أثراً عكسياً على نمو الميزانية، لكن إلى جوار هذا الأمر، اتبعت الحكومة الإيرانية سياسة أخرى كان لها أثر بالغ على زيادة النقد، وهى سياسة تخفيض سعر الفائدة البنكية، التى اتبعت طوال السنوات الثلاث الماضية كدستور عمل للبنوك الإيرانية.

إن قرار الحكومة الملزم بخفض سعر الفائدة البنكية إلى ١٢٪ في نفس الوقت الذى وصل فيه معدل التضخم إلى ٢٥٪ يجعل سعر الفائدة البنكية الحقيقى يبلغ ١٣٪. ومن خلال هذا

الوضع تأخذ الحكومة ١٣٪ من الودائع لتدفعها للمقترضين كتسهيلات بنكية. ومعروف أن زيادة الودائع البنكية يقلل معدل التضخم، والوضع السابق يقلل الدافع للإيداع في البنوك، وبالتالي ينخفض حجم الودائع، وتواجه البنوك فجوة بين الموارد والنفقات، وهو ما حدث بالفعل في إيران.

كل ما سبق ذكره، يحدث بشكل متتابع حتى تضطر البنوك في النهاية إلى الاقتراض من البنك المركزي، وهذا الأمر سيحدث ضغطاً مضاعفاً على المركز المالي لها. أشير في نفس المجال إلى أن زيادة النقد في السنوات الماضية راجعة إلى عاملين: الأول زيادة حجم الموازنات السنوية، والثاني عدم التعادل فيما بين نفقات وموارد البنوك والذي حدث نتيجة لتخفيض سعر فائدة الإقراض.

- في العام الماضي أعلن مسئولو الحكومة الإيرانية أن زيادة النقد لا يمكن أن يكون لها أثر على معدل التضخم، فهل يستطيعون تكرار هذا الكلام الآن مع انخفاض سعر النفط وتقلص موارد الدولة؟

* أود أن أشير إلى نقطة هامة وهي أن زيادة العائدات النفطية في السنوات الثلاث الماضية أدت إلى ازدهار الاقتصاد الإيراني بشكل مؤقت، كما أدت كذلك إلى عدم شعور السياسيين بأثر زيادة النقد على زيادة معدل التضخم، ولهذا السبب تجرأ السياسيون على القول بأنه لا توجد علاقة بين زيادة النقد وزيادة التضخم، وكانت نتيجة إلتباس هذه السياسة حدوث زيادة ضخمة في حجم ميزانيات الأعوام السابقة. على سبيل المثال، زادت الميزانية العامة للدولة في عام ٢٠٠٥ بمعدل ٤٣٪، وزادت ميزانية التعمير فيها بمعدل ٦٣٪، وهذا الأمر جعل معدل نمو النقد بمقدار ٤٠٪، كما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في عام ٢٠٠٦.

ما حدث في عام ٢٠٠٥ كان مطابقاً تماماً لما حدث في عام ١٩٧٤، أي زيادة الدخل النفطي الذي أدى إلى زيادة النقد، وزيادة معدل التضخم في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦. وبناء عليه، فإن اتخاذ مثل هذه السياسات في أي عصر سيؤدي إلى زيادة التضخم في الاقتصاد الإيراني.

- هل السياسات التي اتخذت للحيلولة دون زيادة اقتراض البنوك من البنك المركزي سياسة إيجابية، وتستطيع أن تقف في مواجهة زيادة النقد؟

* العام الماضي قام البنك المركزي الإيراني بإتباع سياسة تقشف كرد فعل على سياسة التمدد النقدي من قبل الحكومة، وقد منعت هذه السياسة بشكل فعلي البنوك التجارية من الاقتراض من البنك المركزي، لكن هذه السياسة اقترنت هذا العام بذرائع الحكومة لزيادة حجم الموازنة. ومن خلال ما تم ذكره، ستواجه البنوك الإيرانية عجزاً بين مواردها ونفقاتها.

- وما هو التحدي الرابع؟

هذا التحدي يتمثل في الخلل في معدلات استهلاك الطاقة. ففي عام ٢٠٠٤ قامت الحكومة الإيرانية بتثبيت سعر الطاقة. ولعل السبب الذي دفعها لذلك هو زيادة سعر النفط وزيادة دخل الدولة. وبناء على هذا، شعر الناس بذلك في حياتهم اليومية. الحقيقة أننا في هذه المرحلة رأينا زيادة في الدخل السنوي للأفراد أدت إلى تزايد الإقبال على السلع الاستهلاكية والخدمات، وتثبيت أسعار السلع أدى إلى إقبال أكثر على الاستهلاك السلعي.

عندما تم تثبيت سعر الطاقة في نفس الوقت الذي زاد فيه معدل التضخم فهذا يعني أن الطاقة أصبحت أرخص بشكل نسبي، وبالتالي أصبح الإيرانيون غير مهتمين بالتوفير في استهلاك الطاقة، وزاد معدل استهلاك الطاقة في السنوات الماضية بشدة.

- ما هو تفسير قيام الحكومة والمجلس باتخاذ هذا القرار؟ وهل هذا القرار لم يخضع للدراسة من قبل الخبراء والسياسيين؟

* مع الأسف تم اتخاذ هذا القرار بناء على تحليل خاطئ للتضخم، وكان توقع السياسيين أنه إذا تم تثبيت سعر الطاقة مع تخفيض سعر الإقراض سينخفض معدل التضخم، وهذا التحليل له أساس حسابي، لكنه غير قائم على وقائع علم الاقتصاد، وقد رأينا أن هذه السياسات قد أدت إلى زيادة معدل التضخم من ١٢٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٪، فضلاً عن أن هذا الأمر قد أدى إلى زيادة مفرغة في معدل استهلاك الطاقة. ومن ناحية، أصبح من المستبعد القيام باستثمارات جديدة في مجال الطاقة التي تستهلك داخلياً لأن نفقات الشركات المنتجة للطاقة قد زادت مع زيادة معدلات التضخم في حين تم تثبيت سعر الطاقة، ولم يعد لديها فائض للقيام باستثمارات جديدة.

وإذا أضفنا إلى هذا الأمر موضوع الحظر الاقتصادي والمشكلات الدولية، نجد أن معدل نمو الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني قد انخفض فعلياً. ومنذ مدة طويلة لم يزد حجم إنتاج إيران من النفط عن ٤ ملايين برميل يومياً، في حين يتزايد معدل الاستهلاك المحلي من النفط باستمرار، ونتيجة لعدم التوازن بين طرفي المعادلة السابقة، وهي تزايد الاستهلاك الداخلي، مع ثبات حجم الإنتاج نجد أن إيران ستواجه أزمة في صافي الحساب التجاري في قطاع الطاقة على الرغم من وجود احتياطات ضخمة من الطاقة في أراضيها، وهذا الأمر يثير تساؤلات حول مدى نجاح الإدارة الاقتصادية الإيرانية، وسبب الوصول إلى هذا الوضع المتردى في دولة تملك ثانياً أكبر احتياطات نفطية في العالم، ولماذا تضطر دولة مثل إيران إلى توزيع البنزين عن طريق كوبونات وحصص مقننة؟ لقد زاد معدل الاستهلاك إلى درجة أن الإنتاج الداخلي لا يستطيع أن يغطيه.

إيران .. لماذا؟

بعد ثلاثين عاما هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

والإسلامية بكل قيمها وحدودها، دون الفصل بين الركنين، وأن تحالف علماء الدين مع العسكريين، خاصة قيادات جيش حراس الثورة السابقين والحاليين يوجه ضربة قاصمة إلى هذين الركنين معا. كذلك يمكن إضافة اتخاذ النظام طابعا عسكريا مع إطلاق يد حراس الثورة والبسيج في قضايا الأمن الداخلي التي تعرج على النواحي الاجتماعية والثقافية، حيث أصدر الزعيم قراره بأن يتولى الحراس بمساعدة البسيج قضايا التهديدات الناعمة، أي الداخلية.

الإنجاز العسكري أمر يحسب للنظام بكل المقاييس، خاصة مع قيامه على مبدأ الاكتفاء الذاتي، وتطوير جيش حراس الثورة الإسلامية لإنجاز آخر يحسب لهذا النظام، لكن المكافأة التي يقدمها قادة النظام للحراس تخرج بهم عن دورهم الأساسي الذي أنشئ جيشهم من أجله. فمع إسناد الأمن الداخلي لهم، أصبحوا يتقلدون الوظائف التي لا يجيدونها، توسيعا لنفوذ الحرس الثوري على حساب التقنيين، عبر تعيين العديد من أعضائه السابقين في مناصب وزارية، فمن بين ٢١ وزيرا، عين أحمدى نجاد ٩ وزراء من الأعضاء السابقين في الحرس الثوري، وهو أمر لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، أو كحكاه للمحافظات، فمحافظات مثل كرمان، وأذربيجان غربي، وخوزستان، وهمدان، وعيلام يحكمها عناصر سابقة من الحرس الثوري.

فبعد أن كان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، تحول هذا الولاء إلى قيادات النظام. لقد كان دور الحراس مؤثرا في إحباط مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد نجح جهازهم الإعلامي في أداء دوره، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، وقد بدأت مساعدة جيش حراس الثورة، من خلال خمسة محاور، هي: رفع الاستعداد الدفاعي،

كان الشعار الذي رفعته الثورة بعد قيادة علماء الدين لها، هو الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وهو ما تحقق مع انتصار الثورة وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية، لكن الثورة ظلت متمسكة بهذا الشعار، ولم تغيره مع مرور ثلاثين عاما من عمر النظام، مما جعل معارضي النظام يحاسبونه على هذا الأساس، معتبرين أنه قد ارتد عن هذا الشعار، وتراجع تحقيق مبدأ الحرية أحد أهم المبادئ التي حملها الشعار، حيث أصبح النظام يمارس نوعا من الدكتاتورية التي تمنع ممارسة من ساهموا في انتصار الثورة حقوقهم السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح من لا يتجاوب مع سياسة الولي الفقيه مطرودا من النظام، فإذا أصر على ممارسة حقوقه التي أعطتها له الثورة، يتعرض للتصفية أو المحاكمة والسجن أو العزل، كما أن مبدأ الاستقلال الذي فسره شعار «لا شرقية ولا غربية» لم يتحقق هو الآخر، لأن النظام في اتخاذه موقفا متشددا من التعامل مع الغرب، اتجه للتعامل الوثيق مع الشرق مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد استفادت هذه الدول من بطاقة إيران في تعاملها مع الغرب، كما أن الاستقلال الاقتصادي والعلمي والصناعي لم يتحقق تماما لإيران. وفيما يتعلق بالجمهورية فإن المؤسسات التي أضيفت على مؤسسات النظم الجمهورية العالمية قد أفسدت ممارستها البعيدة عن روح الجمهورية الديمقراطية، مثل مجلس صيانة الدستور الذي يجعل الحكومة ذات محور واحد هو الأصوليون. يبدى الإصلاحيون اعتراضهم على حذف القوى الثورية ذات الخبرة والتجربة من الأجهزة التنفيذية، وأن الجناح الحاكم يرجع مصالح حزبية على المصلحة العامة للبلاد، وإسقاط مقومات الجمهورية على حساب الإسلامية، من خلال الرقابة على الانتخابات لمصلحة حزبية، وتسليط العسكريين وجيش الحراس على الحياة السياسية في البلاد، ومن هنا فإن الثورة لم تحقق أهدافها بشكل كامل. لقد اعتبر الإصلاحيون أن النظام يقوم على ركنين أساسيين هما الجمهورية بكل أبعادها وآلياتها،

رفع المستوى المعنوي والوعى، التعمير وتوصيل الخدمات للجماهير، زيادة الاستعداد الجسماني وتنمية الرياضة الجماعية، النهضة التعليمية والتدريبية في الإدارة والتنظيم. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استفاد به رفسنجاني في فترة رئاسته في عملية إعادة البناء والتعمير، فاتخذ شكلا جديدا في قالب كتائب التعليم، والكتائب الهندسية، والكتائب الإدارية، وكتائب المساجد، فضلا عن كتائب الأحداث غير المتوقعة.

وقد أثار الإصلاحيون في عهد خاتمي الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجها في الجيش النظامي، وقد رفض الحراس الاندماج مع الجيش العامل. وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمني والعسكري. وقد ساهمت عدة تطورات أخرى في تعزيز نفوذ الحرس الثوري في الداخل الإيراني، تمثلت في: تولي محمد علي جعفرى قيادة الحرس، وهو أمر حول انتباه الحرس إلى الداخل الإيراني، حيث يتبنى جعفرى منظورا يتمحور حول أن التهديد الرئيسى الذى يواجه الجمهور الإيراني إنما يأتى من الداخل، أو ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة المخملية"، وهو ما أدركه جعفرى أثناء توليه رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للحرس الثوري قبل توليه قيادة الحرس. وتعكس التغييرات التى أدخلها جعفرى على الهيكل التنظيمى للحرس، تركيزه على مواجهة الأعداء الداخلين، فقد أجرى جعفرى تغييرين رئيسيين:

الأول: هو دمج قوات "البسيج" (والتي أسسها الخميني في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٩، ويبلغ عدد أعضائها نحو ١١ مليون متطوع يتركز هدفهم الأساسى فى مواجهة أى اضطرابات سياسية أو تحديات داخلية تتعرض لها الثورة الإسلامية) فى قوات الحرس الثوري الإسلامي، وبرر هذا التغيير بالقول: إن كلا من المنظمتين يجمعها هدف واحد، وهو حراسة منجزات الثورة الإسلامية.

أما التغيير الثانى فيتمثل فى إعادة هيكلة قوات الحرس الثوري لتصبح أكثر لامركزية، حيث قام جعفرى بتقسيم قوات الحرس الثوري إلى ٣١ قيادة، قيادة لكل محافظة وقيادتين للعاصمة طهران، وعلى رأس كل وحدة قام جعفرى بتعيين قائد لكل وحدة ونائب له، إلى جانب وجود ممثلين عن المرشد الأعلى داخل كل وحدة. وهذه التغييرات توحى بأن الحراس قد أحكموا قبضتهم على المجتمع، وما يترتب على ذلك من تغير الممارسة فى المجال الاجتماعى والثقافى، وهو ارتداد عن شعارات الثورة، باعتبار أن هذا الوضع بمسائل عهد الشاه. الخلل يبدو واضحا فى عمق النظام، لأن الثورة الإسلامية فى إيران كانت ثورة عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة

فئات الشعب، ومن ضمنهم الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات السرية والميليشيات المسلحة والجمعيات الأدبية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بين القوميين والملكيين الدستوريين والليبراليين والاشتراكيين والشيوعيين والإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الثوريين وعلماء الدين والفدائيين، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، بحيث لم يبق أحد لم يشارك فى هذه الثورة، مما جعل الإيرانيين يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعا، وأن لكل فرد إيراني حق فى هذه الثورة ومنجزاتها، مما كان له أكبر الأثر على مسيرة هذه الثورة والنظام الذى أفرزته، لكن نظام الحكم عند تطبيقه فكرة ولاية الفقيه كان عليه مواجهة الفكر الذى لا يتأقلم معها، بل مواجهة الجماعات التى تمثل هذا الفكر، وكان الحل المطروح هو أن كل من ساهم فى نجاح الثورة له الحق فى التعبير عن فكره وممارسة النشاط السياسى، بشرط أن يكون مؤمنا بهذا الفكر متمسكا به، لكن مبدأ التقية جعل أصحاب الفكر المختلف يسترون وراء الإسلامية الشيعية، إما خوفا من التصنيف ثم التصفية، وإما طمعا فى الاستمرار فى المواقع السياسية التى حققوها بعد نجاح الثورة، والمراكز السلطوية التى حصلوا عليها. وكان هذا الاتجاه من نقاط ضعف النظام، لأنه سرعان ما كانت تقية هذه القيادات المختلفة مع ولاية الفقيه تنكشف، ويتم تصفيتها مثل ما حدث مع أبى الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية ومنظمة مجاهدى خلق، أو تتحول إلى مقاعد المشاهدين المعتزلين، مثل مهدي بازرجان، أو المعارضين الإصلاحيين، مثل حركة تحرير إيران وقائدها إبراهيم يزدي، وغيرهم من الإصلاحيين الموصوفين بالمتطرفين.

لقد أدخلت الثورة نظامها فى دورات من الإصلاح، من خلال التنافس بين الإصلاحيين والأصوليين، والذى أبان عن حقيقة صراع الأجيال، ومن المؤكد أن نجاح محمود أحمدي نجاد فى أن يتولى رئاسة الجمهورية، إنجاز غير مسبوق لجيل الشباب، فأصبح له ثقل كبير على الساحة السياسية والإدارية فى إيران، حيث يعرض نوعا جديدا من الإدارة، تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، إلا أن الإصلاحيين يرون أنه يبتعد عن الأسلوب العلمى فى الإدارة، ويمنح إلى النزول بمستوى الفكر الإدارى والسطحية. كما يؤمن أحمدي نجاد أن الولاية المحورية هى إرساء جميع القيم الإسلامية ومتطلبات الولاية فى البلاد، لكن الإصلاحيين يرون أن هذا التوجه يمنع فكرة التنوع من أجل الوحدة التى أعلنها مؤسس النظام، كمفهوم مرادف للحرية. كذلك يؤمن أحمدي نجاد بضرورة توجيه الثورة نحو العالمية، التى كانت أحد أهداف الثورة

الإسلامية، لكن الإصلاحيين يعترضون على أسلوبه في تحقيق ذلك، لأنه يستعدي الدول ويمنع الاستثمار الخارجي. ويدعم الحركة الأصولية تلك المكاسب التي حققها الأصوليون من خلال الانتخابات الشعبية، سواء على مستوى مجلس الشورى الإسلامي أو المجالس المحلية أو رئاسة الجمهورية، ويؤكد الأصوليون أن الثورة الإسلامية استطاعت أن تلفت نظر العالم إلى الإسلام العملي، فأنشئت مراكز البحوث والأقسام الجامعية لدراسة إيران الثورة، كما قام المثقفون الإسلاميون بالعودة للبحث عن الهوية الإسلامية، كذلك تراجعت فكرة القومية، وظهرت الدعوة إلى النهضة الإسلامية من جديد، كما ظهرت الحركات والمنظمات التي ترفع شعار الثورة الإسلامية، لكن ينبغي أن نلاحظ أن هذه التوجهات الإسلامية ليست نسخة مكررة من الثورة الإسلامية الإيرانية، لأن هذه التوجهات كانت في إطار الفكر الغالب لهذه الجماعات، سواء كان سنيا أو شيعيا، وبالاختلافات الموجودة داخل كل مذهب، أو بمعنى آخر لم تكن توجهات الجماعات الثورية الإسلامية هي توجهات فكرة ولاية الفقيه الإيرانية. لكن مشكلة هذا الجيل أنه لم يعد يثق بالخطوات التي قام بها من قبلهم، ويشكك في جدواها، ويركز على خطئها وخطورتها على الثورة والبلاد، وأهم مظاهر هذا التوجه هو التمرد على الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته حكومة خاتمي، ويعتبر الجانب الاقتصادي أحد أهم الجوانب التي تبرز سلبية النظام، حيث حمل تراكبات من التجارب غير المفيدة لتحقيق اقتصاد إسلامي، منقطع التبعة عن مصدر تمويله الأساسي وهو النفط، ومن ثم فما زال الصراع دائرا بين الفكر الأصولي الذي يرجح تحقيق العدالة الاجتماعية الواقعية، وشعاره التعمير، أي تنمية المدن والقرى وتعمير البلاد، ويعطى أولوية لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، وزيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، وإذابة الفوارق بين الطبقات، ومحاربة الفساد، مع وجود جزء كبير من الموارد في يد عدد من المؤسسات التي لا تخضع لإشراف الدولة، ولا تدخل في قالب الميزانية، والفكر الإصلاحى الذى يقدم العدالة السياسية كمدخل للعدالة الاقتصادية، وإقامة المجتمع المدنى مع الرؤية العشرينية التى اعتبرها خطة متكاملة لتقدم إيران على كافة المستويات.

لقد اتجهت الثورة الإسلامية في إيران إلى خطاب يقوم على أساس ضرورة العودة إلى الذات باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة حالة التخلف، والعودة إلى الذات عملية ثقافية مؤداها إحياء روح الاعتزاز بالتراث الدينى والوطني، وهو ما ساعد على أن يكون لدى إيران في عصر الجمهورية الإسلامية مشروعا إسلاميا في الحكم والإدارة، مع ما بين الإسلام والقومية من تباينات، هذه القدرة على مزج التباينات تمثل خصوصية في الفكر الإيراني منذ أقدم العصور. ويرى قادة

إيران أن التنمية والتكامل على مسيرة الرقى يكون بالانسجام مع نظام الخليفة، ويحتم مواصلة الأساليب الوطنية في إدارة المجتمع، التي حصلها نتيجة خبرة طويلة تمتد إلى بضعة آلاف من السنين، لكن واقع الممارسة أثبت أن نجاح عملية التنمية في إيران يتوقف على تقوية الدافع الدينى فيها.

شمل التطور السياسة الخارجية، من تقسيم العالم إلى مستكبرين ومستضعفين، ونصرة المستضعفين، إلى الحياد الفعال (لا شرقية ولا غربية)، إلى إزالة التوتر مع دول العالم، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية من منطلق عقائدى وأن يقدم عنصر المصلحة في تعامله مع هذا الملف، باعتبار أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن كتلة إسلامي، لكن مشكلة الفكر السياسى الأصولي هو الصدام مع الأفكار السياسية الإقليمية والدولية، وهو ما يعوق تحقيق أى تقارب مع الحكومات الإقليمية والحكومات الغربية، كما أنه يعوق تحقيق شعار السياسة الخارجية الإيرانية وهو العزة والحكمة والمصلحة.

وإذا كان المشروع النووى الإيراني يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثرورية للنظام، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد عبر النظام عن موقفه الأصولي في أمرين:

الأول، أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية.

والثاني، أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الأغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية، ويتفق كافة علماء الدين والمسؤولين الرسميين على هذين الأمرين، وتحددت قواعد أساسية مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووى دون توقف لأى سبب من الأسباب، وضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، وضرورة الاستمرار في تخصيب اليورانيوم في الداخل. ولا شك أن البرنامج النووى الإيراني بما يتضمنه من تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرء المركزى والماء الثقيل، سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووى.

ورغم أن إيران تؤكد على أنه ليس في نيتها في هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، لكن السؤال هو: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة في صناعة وتطوير هذه الأسلحة التي يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر في مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن الاستمرار في إنتاج الصواريخ يعنى أنه يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة. لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، فضلا عن أن إيران قد بعثت مفاعلاتها النووية في

مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، مع وجود إمكانية عسكرية لرد الضربة، وقد حدد وزير الدفاع الإيراني مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط، بما يعنى أن لديه إمكانية توسيع العمليات، مع استراتيجية حوار المناورات في المنطقة.

وتعتبر مسألة تصدير الثورة الإيرانية من أهم السليبات التي أثرت على عدم تحقيق الثورة أهدافها، لم يكن تصدير الثورة من بين أهداف الثورة الإيرانية، وإنما كانت إقامة مجتمع المدينة هي الأساس ليصبح نموذجاً قدوة يعرض على الشعوب الإسلامية. وعندما قال آية الله الخميني في خطاب له بعد نجاح الثورة: سنصدر ثورتنا إلى كل العالم، حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، لم يكن يعنى إشعال الحرب مع دول المنطقة، ولكن حراس الثورة الإسلامية حلاً لمشاكل النظام ركزوا على فكرة تصدير الثورة، ليس من أجل عرض نموذج لم تتضح معالمه بعد، بل من أجل تصدير مشاكل يراد التخلص منها، حيث أصبحت عملية أمنية في المقام الأول، لأن التصدير إذا زحف إلى الخارج يوقف أى زحف إلى الداخل، وثورة مبادأة تمنع الثورة المضادة من النفوذ، واستندوا في ذلك على بعدين أساسيين:

البعد الأول، هو البعد العقائدي لتغيير سلوكيات سكان المنطقة في اتجاه قيم الثورة الإسلامية، من خلال منطلقين: الأول هو الالتفاف حول قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة، والثاني هو دمج السياسة بالعبادات في صياغة جديدة لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها.

والبعد الثاني هو البعد النضالي الذي يهدف إلى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشري وخبرات إيرانية، ترفض المهادنة مع قوى الاستكبار العالمي، وتواجه هذه القوى وعملاءها في الداخل من الرجعيين والسليين، فضلاً عن دعم ومساندة وتمويل الحركات الثورية في المنطقة. وقد اعتبر الحراس قيام الجمهورية الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، التي هدفها تحرير البشرية بأكملها. ووجهوا علاقاتهم إلى كل من الحركات الثورية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها التي فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم. ويأتى في إطار ذلك تسمية الخليج، حيث لا تزال إيران تصر على تسميته بالخليج بالفارسي. وتعتقد الدول العربية أن استئثار إيران للوجود الشيعي في الدول العربية، وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العالمي لآل البيت في طهران، واشتراك ممثلي طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة فيه، يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعي في الدول العربية، مما يضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة، والدول العربية عامة.

لا شك أن الحصار الذي عاشته إيران منذ إعلانها مبدأ تصدير الثورة، والضغطات التي تحملت أعباءها، والعناصر غير المخلصة التي تسربت إلى نظامها، والأخطاء التي وقع فيها قادتها، قد شكلت سدا يعوق تحقيق الثورة الإسلامية لأهدافها.

الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة

سعد الله زراعي ■ عصر إيران ٢٨ / ١ / ٢٠٠٩

الصهيوني حشد من التساؤلات، ليس فقط من جانب العرب والمسلمين، ولكن من جانب أهم المؤيدين. وإذا نظرنا في الصحف الأوروبية ستجد كما لا حصر له من المقالات التي تدرج آلام وقضايا الشعب الفلسطيني، حتى في الصحف الأمريكية نفسها.

وقد قال (موشيه يالون) الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الاسرائيلي في عام ٢٠٠٢ "أن على الفلسطينيين أن يدركوا أعماق الزوايا الخفية في ضميرهم الباطن، وأنهم شعب منهزم". وفي الوقت الذي أعلن فيه يالون هذا الكلام، فكر الكثيرون في الاراضي المحتلة مثله، ولكن اليوم وبعد مرور سبع سنوات، أصبحت إسرائيل في ظروف عجيبة.

وقد كتب (اوي لوما) أحد المؤيدين لإسرائيل، خلال حرب غزة في صحيفة (لوتان) الفرنسية "أن حرب غزة فشل جديد وعظيم في المرتبة الأولى لإسرائيل نفسها، وفي المرتبة الثانية لكل الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم حلفاء لإسرائيل.

والنظام الصهيوني بعد حرب غزة باعتراف أولمرت نفسه، كانت لديه كل امكانيات الانتصار، ولو نظرنا على كل كلماته خلال حرب غزة "أن الجيش الإسرائيلي يستفيد من كل امكانياته البرية والبحرية في عملياته الذكية"، "أن قوات الجيش الاسرائيلي تدربت جيدا ومجهزة بكل ما تحتاجه"، "كل القرارات التي اتخذت، اتخذت بعد دراسة عميقة"، "لقد تسلمت اليوم رسائل من رؤساء انجلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، تعلن دعمها لإسرائيل دون قيد أو شرط بشأن المساعدة في عدم حصول حماس على الأسلحة"، "أنني أعلم الدور الهام للرئيس المصري حسني مبارك في الشرق الأوسط ومساعدته من أجل وقف إطلاق النار".

وفي الراقع أن أولمرت يعترف أن كل ماتم كان في مساحة ٣٦٥ كم هي غزة وضد جماعة مقاومة، وتأيد داخلي وإقليمي

خلال الستين عاما الماضية عمل النظام الصهيوني على استخدام استراتيجية شاملة من أجل استمرار بقائه. وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاثة عوامل مؤثرة هي: القدرة العسكرية، والتحالفات الجيوبولوتيكية، والرأي العام. وإسرائيل في الوقت الراهن بصدد تفعيل هذه الاستراتيجية.

في مقالة بعنوان (قصة إسرائيل، رواية تنبئ بالانتحار)، أوضح الكاتب مراحل عبور إسرائيل الناجح من مراحل هذه الاستراتيجية، وكيف استطاعت إسرائيل تحقيق أفضلية عسكرية، ونجاح إسرائيل في تنفيذ سياستها التوسعية عبر قصصها الوهمية حول الهولوكوست.

وبعد غزة، لم يعد هناك اشتياق من أي دولة لتوسع علاقاتها مع إسرائيل، حتى أن صوت الأمريكيين قد خفت، وانتهت حكاية الهولوكوست، ولن تكن هناك قصص جديدة. وفي المقابل أصبحت غزة وقانا خالدة بعد أن صورتها تلفزيونات العالم وخلدتها صحف العالم.

وما يؤكد وضع إسرائيل الراهن، فإن (كوفمن) النائب اليهودي في مجلس العموم البريطاني وعضو حزب العمال، أعلن تبرأ صراحة من كل الجرائم الإسرائيلية، وطالب بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل تنفيذ قانون منع بيع الأسلحة إلى إسرائيل.

ويقول (كوفمن) طبقا لرواية جريدة "ورلد برس" أن (ايان ليفني) والد (تسيبي ليفني) كان قائد للعمليات الارهابية التي قامت بها جماعة (ايرجون زاوي)، والتي كانت وراء انفجار فندق (كينج ديفيد) في أورشليم، والذي راح ضحيته ٩١ شخصا.

وفي عام ١٩٤٨ قامت جماعة (ايرجون) مع جماعة (اشترن) بمذبحة دير ياسين، والتي راح ضحيتها ٢٥٤ فلسطينياً.

وبعد حرب غزة التي استمرت ٢٢ يوماً، واجه النظام

ودولى!، ومساحة غزة تمثل ١٪ من مساحة فلسطين كلها، ومساحة كل فلسطين تمثل نصف إحدى المحافظات الإيرانية. وعندما يفشل النظام الصهيوني في حربه ضد مقاومة حماس، فإنه غير قادر على مواجهة أى قوة في المنطقة، وبناء عليه كتب (احوم برنيع) المحلل البارز في جريدة (يديعوت أحرونوت) في الأيام الأولى لحرب غزة "إن هذه العمليات العسكرية يجب أن تتم أكثر من هذا، ولكن لن يتم أفضل مما تم، والدولة التي لا تستطيع أن تواجه حماس، فكيف يمكنها أن تهدد إيران، وأن تدافع عن مصالحها في سوريا والأردن والسلطة الفلسطينية". إن إسرائيل بعد حرب ٢٢ يوماً في غزة تعلم جيداً أنها قد ساعدت على مولد شرق أوسط جديد، بعد نهاية الشرق الأوسط الذي تحالفت فيه إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا مع بعض دول المنطقة، من أجل ارتكاب جرائمها.

ولكن فشلها في القضاء على المقاومة الفلسطينية، سارع بنهاية هذا العقد وبداية عقد جديد. واليوم الوضع القانوني لتل أبيب مع الوضع القانوني للاحتلال قد خرج من إطاره الرسمي وأصبح اليوم موضع اهتمام الشعوب والأمم، واليوم عشرات المحاكم في عشرات الدول تحقق في الجرائم الصهيونية على أرض غزة، وهناك أكثر من خمسين حكم صدر ضد هذه الدولة وضد أولمرت، ولا شك أن مثل هذه الأحكام تؤثر في العلاقات الخارجية لإسرائيل، واليوم تتعالى الأصوات المعارضة للاحتلال الصهيوني في كل مكان، وقد كتب (باتريك سيل) الخبير السياسي الأوروبي عن هذه الحرب "أن بدء الحرب على قطاع غزة يعد نوعاً من الجنون السياسي، وأن النتائج السلبية لهذه الحرب في النهاية ستعود على المجتمع الاسرائيلي".

الأبعاد المختلفة لفشل إسرائيل في غزة

تابناك (المنير) ٢٣/١/٢٠٠٩

العسكرية والادارية والبنية التحتية للقطاع، من خلال المقاتلات الجوية، والقصف البحري.

ب- الهجوم البري على القطاع والسعى للسيطرة على القطاع، وتدمير الأنفاق على الحدود المصرية، وتدمير منصات الصواريخ في انحاء القطاع، وفي النهاية ضم قطاع غزة الى الأراضي المحتلة.

ج - إعادة المنطقة المحتلة من قطاع غزة إلى سلطة (محمود عباس)، وبالتالي القضاء على وجود حماس في السلطة، ومسألة المقاومة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل قد أعلنت قبل هذه الحرب، أن الجيش الاسرائيلي سينفذ خطته بالكامل من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والعربية بالمنطقة، وأنه وضع أسبوعين كحد أقصى لتحقيق أهدافه.

والجيش الاسرائيلي بكل محاوره الهجومية لم يستطع التحرك داخل قطاع غزة الا في حدود ما بين ٥٠٠ م الى ١٥٠٠ م، لأنه في كل مكان كان يواجه مقاومة شديدة من المقاتلين الفلسطينيين، وحتى عمليات الإنزال البحري عبر البحر المتوسط واجهت فشلاً ذريعاً.

وبعد أسبوعين من الحرب تأكد فشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق أهدافه، على الرغم من قيام الجيش الاسرائيلي،

المهجوم العسكري الأخير الدموي والغاشم لقوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، والذي استمر ٢٢ يوماً، يمكن تقييمه وبحثه من أبعاد مختلفة. وبسبب ما خلفته هذه الحرب من دمار وخراب، إضافة إلى الخسائر البشرية التي وصلت إلى أكثر من (١٤٠٠) شهيد، و(٥٣٠٠) جريح، فإن هذه الكارثة قد ابرزت حقائق ونتائج مهمة.

أحد أهم نتائج هذه الحرب البربرية، أن الجيش الاسرائيلي عجز عن تحقيق أقل انتصار كان يطمح إليه، ومع القدرات العسكرية والتسليحية التي يمتلكها هذا الجيش بفضل الولايات المتحدة وأوروبا، فقد عجز هذا الجيش عن القضاء على قوات المقاومة في القطاع، أو تدمير منصات الصواريخ، واستطاع تلفزيون الأقصى، تحت النار أن يسجل ملاحم وصمود المقاومة، وحتى لحظات وقف إطلاق النار، كانت المقاومة لا تزال ترمي بصواريخها في انحاء اسرائيل.

وبالطبع كان الهدف الرئيسي لاسرائيل من حربها على غزة، القضاء على المقاومة، والانتقام لفشل مؤتمر (انابوليس)، والسيطرة على القطاع وإعادة السلطة الفلسطينية.

وكان الجيش الاسرائيلي قد قام بعملياته العسكرية على القطاع من خلال ثلاث مراحل رئيسية:

أ - القصف الشديد للأهداف التابعة لحماس مثل المراكز

من قتل ٤٥٠ طفلاً و ١١٠ امرأة، وهدم المنازل والمساجد فوق رؤوس من فيها، إلا أن كل هذا كان دافعاً أمام المقاومة لمواصلة انتصاراتها. وحتى لحظات وقف إطلاق النار، كان متوسط عدد الصواريخ المطلقت من القطاع تجاه إسرائيل ما بين ٣٠ إلى ٥٠ صاروخاً.

وبناء عليه، يمكن القول إن الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب قد لاقى فشلاً كبيراً، على يد المقاومة الفلسطينية، واضطرت إسرائيل إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد ودون شروط.

وعلى كل، فإن آلة الحرب الإسرائيلية لم تخف الشعب الفلسطيني، ولم تستسلم المقاومة، بل وقفوا ودافعوا عن قضيتهم، حتى يأس عدوهم وتراجع، ولم يحقق أباً من أهدافه. فعجزت إسرائيل عن وقف إطلاق الصواريخ من غزة،

وفشلت في تحرير الجندي الأسير، ولم تستطع أن تدمر القدرة العسكرية للحماس، وفشلت في القضاء على المقاومة رغم الدمار والمذابح، وأخيراً فشلت إسرائيل في فصل الشعب عن المقاومة.

من جانب آخر، فإن هذه الحرب قد أظهرت الوجه القبيح لإسرائيل بقتله للأطفال والنساء، وكان ذلك سبباً في تعبئة الرأي العام الشعبي ضد هذا النظام، وخرجت الشعوب في كل انحاء الأرض، منددة بالجرائم الصهيونية ومؤيدة للقضية الفلسطينية، واليوم أصبح النظام الصهيوني هو أكثر الأنظمة المكروهة في العالم، وعرف الجميع إن هذا النظام هو الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن البشرية أصبحت تشعر بأن العالم بدون الصهيونية وبدون الوجود الإسرائيلي، عالم أكثر أمناً وهدوءاً.

نتائج الحرب على غزة

■ محمود قاسمي ■ كيهان (الدنيا) ٢٣/٢/٢٠٠٩

- ٣- المنافسة الانتخابية بين حزبي كاديما والليكود
- ٤- تحذير كافة الجماعات الإسلامية فيما يخص تأسيس علاقة مع إيران.
- ٥- تهيئة المجال لمواجهة صعبة مع حزب الله بعد تسوية أمر حكومة حماس القانونية.
- ٦- القضاء على نموذج الحكم المستقل في قلب فلسطين حتى لا يكون هناك تحدياً يهدد وجود إسرائيل.

وقد بدأت هذه الحرب بالأسلحة الأكثر تقدماً التي قدمها الشيطان الأكبر لإسرائيل.

المشهد الثالث

الهجوم الذي شنه النظام السفاح والمسلح حتى أسنانه على أمة عزلاء تحت الحصار من وجهة نظر مفكري العالم لم يجترم أدنى القيم العسكرية، لأن قادة النظام الصهيوني كان كمن قيدا شخصاً ثم أخذ يضربه بأي شجاعة في هذا الأمر، إن هذا الأمر يفتقر إلى أدنى القيم العسكرية مكن وجهة شعوب العالم المتحضر. ولو أن هؤلاء المجرمين يريدون اختبار قوتهم بشكل حقيقي يجب عليهم أن يطلق سراح هذا الشعب، وحينئذ سيرون من الأقوى، على أية حال هذه الحرب كانت لها نتائج عظيمة بالنسبة للفلسطينيين والعالم الإسلامي، ذكر بعض منها من الممكن أن يبعث الأمل في نفوس سكان غزة

وسط كل هذه الدفاتر والعناوين الدولية الطويلة والعريضة وأمام ناظري أمم العالم، هناك أكثر من مليون ونصف المليون إنسان أعزل بعد عدة شهور من الحصار وعدم وجود ما يسد رمقهم أصبحوا موضع هجوم النظام المجرم السفاح سافك الدماء، واستشهد وجرح آلاف الأبرياء من النساء والأطفال وكبار السن الذين طبقاً للقوانين الدولية يتمتعون بحصانة وحماية. وانهالت عشرات الأنواع من الأسلحة المحظورة الجديدة التي قامت مصانع السلاح الصهيونية في أمريكا بانتاجها، على رؤوس الأبرياء العزل، وكان هذه المنطقة أصبحت (معملاً لزعماء الصهيونية المجرمين) حتى يقيموا دقة الاستهداف ومدى الدمار الذي تحوزه ومدى الآثار الكيماوية أو الإشعاعية حتى يتلافوا نقاط الضعف في النسخ المعدلة.

المشهد الثاني

شن زعماء الصهيونية المجرمين هذه الحرب الشعواء بهدف:

- ١- تهيئة المجال لعملية سلام بن العرب وإسرائيل عن طريق الإمساك بورقة رابحة في الانتصار على غزة.
- ٢- تعويض الهزيمة النكراء على يد حزب الله في حرب الـ ٣٣ يوماً وإعادة ترميم المكانة السياسية للنظام المحتل.

وأمام العالم الحر، هذه النتائج عبارة عن:
١- انتصار المقاومة المجيد:

انتصرت المقاومة الفلسطينية المحاصرة الخالية الوفاض من أي عتاد عسكري على إسرائيل. ولهذا السبب هذا النصر من وجهة نظر كل الأمم هو انتصار جديرة بالإشادة.
٢- إثبات عدم جدوى ولا فعالية الأمم المتحدة مجلس الأمن:
اتضح كأكمل ما يكون فشل مجلس الأمن الذي مهمته

توفير الأمن للأمم العالم في هذه الحرب وأيقنت كل الأمم أن هذه المنظمة الطويلة العريضة هي أداة في الشيطان الأكبر لتحقيق أهدافها الاستكبارية.
٣- تقوية وتثبيت دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة.
٤- عدم نجاح إسرائيل في بث الفرقة بين شعب غزة وبين حكومة حماس القانونية.
٥- عدم نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها المعدة سلفاً.

مشهد التحالف في الخليج

زهرا نوع برست

اطلاعات سياسية واقتصادية (الأخبار السياسية والاقتصادية)، العدد ٢٥٣-٢٥٤، يناير - فبراير ٢٠٠٩

وبالرغم من بعض الخلافات بين دول الخليج، إلا أنها خلافات لا تعادل ما حدث في أوروبا من حربين عالميتين أعقبها تحالف ووحدة شاملة.

ويمكن القول إنه على رأس أسباب فشل دول منطقة الخليج في تكوين تحالفات واتحادات، ما خلفه الاستعمار من موروثة، بالإضافة إلى الوجود العسكري لقوى أجنبية في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية بدول المنطقة، وهي أسباب حالت في مجملها دون تحقيق وحدة إقليمية من منطلق المصالح الغربية غير المشروعة في ثروات النفط.

في هذا الإطار، أشاعت القوى المهيمنة على المنطقة عبارة التهديد الأمني من جانب إيران من أجل عرقلة أي جهود مبدولة في اتجاه الوحدة والتحالف، ومن ثم يجب الإشارة إلى عدة نقاط من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة بتمكين دول المنطقة من تخطي الخلافات والانطلاق نحو وحدة اقتصادية وسياسية وأمنية، تلبى مطالب وآمال الشعوب في الاستقرار والسلام.

الموروث الاستعماري:

لم تكن إيران مطلقاً مستعمرة شرقية أو غربية، لكنها في مراحل تاريخية متأخرة وقعت تحت هيمنة قوى عظمى، واحتلت أجزاء من أراضيها لفترة، وسرعان ما تخلصت من هذا الاستعمار واكتملت التحرر من نفوذ تلك القوى نهائياً بنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية.

وعلى أية حال، يمكن القول كيف تطورت سياسة تأمين

ظل الخليج العربي (الفارسي) على مدى التاريخ، أحد أهم المناطق السياسية والاستراتيجية، ولأسباب عدة سعت القوى الاستعمارية للهيمنة عليه والحصول على خيراته، وتاريخياً كان يراود "بيتر الكبير" الإمبراطور الروسي فكرة السيطرة على الخليج من أجل الوصول إلى المياه الدافئة الدولية، ثم توالى مطامع البرتغاليين والهولنديين حتى هيمنت إنجلترا على الخليج للحفاظ على الإمبراطورية البريطانية.

بعد انهيار الإمبراطورية البريطانية في العالم وإنهاء الاستعمار البريطاني في المنطقة بالتدريج أصبحت الولايات المتحدة هي الوريث للإمبراطورية البريطانية. ومع انتهاء الحرب الباردة، وفي أعقاب حرب الخليج الأولى، وعملية عاصفة الصحراء ١٩٩١، من أجل تحرير الكويت وإخراج القوات العراقية من أراضي تلك الدولة، تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة، ووصلت الهيمنة الأمريكية إلى أوجها بعد غزو العراق والإطاحة بنظام البعث عام ٢٠٠٣.

بينما كان من الضروري أن تنخرط دول تلك المنطقة في تكتلات سياسية واقتصادية واستراتيجية ودفاعية كسائر مناطق العالم، إلا أن القوى الاستعمارية حالت دون ذلك، وحافظت على الفرقة السائدة بينها لسنوات.

بالطبع لا يوجد سبب رئيسي وراء عجز تلك الدول عن تكوين تحالف اقتصادي مثل الدول الأوروبية أو دول جنوب شرق آسيا التي يجمعها تكتل الآسيان الاقتصادي.

الطاقة من خلال نفط تلك المنطقة، ومن ثم كيف تطورت سياسة إيجاد عدم استقرار في الخليج العربي (الفارسي)، والخلافات الحدودية بوصفها أحد موروثات الحقبة الاستعمارية.

١- النفط وسياسة تأمين الطاقة الغربية:

خلال الحرب العالمية الأولى اتخذ تشرشل الذي كان قائداً في البحرية الإنجليزية قراراً تاريخياً تسبب في تفوق القوات البحرية الإنجليزية عن نظيرتها الألمانية، عندما قرر استخدام وقود النفط بدلاً من الفحم، ومنذ ذلك التاريخ تم طرح استراتيجية تأمين الطاقة على الصعيد البريطاني، ومن ثم أصبحت تلك الاستراتيجية هي الأهم على الساحة الدولية، ويعتقد الخبراء أن تلك الاستراتيجية شملت العديد من النواحي والمجالات حينها، ولا زالت تحوي يوم بعد يوم العديد من العوامل الأخرى في ظل تزايد الاستهلاك العالمي من النفط متسببة في الكثير من التعقيدات، وقد وردت تلك السياسة تحت عناوين مختلفة كان على رأسها الحد من الخلل في إنتاج وتصدير النفط في الخليج العربي (الفارسي)، أو حتى تركية الخلافات والنزاعات بين دول الخليج، ويمكن القول إن القوى الأجنبية كثيراً استغلت الثروات النفطية بتلك المنطقة، إما من خلال الاستخراج والتنقيب عن النفط، أو من خلال تصدير السلاح وغيره وصولاً إلى استثمارات ضخمة على رأسها استثمارات تشييد الجزر الاصطناعية.

من ناحية أخرى، أصبح مضيق هرمز محط أنظار الدول المستوردة للنفط من الخليج، ومن أجل المحافظة على هذا النفط تجول سفن وبوارج تلك الدول بشكل يومي ومتكرر في المنطقة، وهي في معظمها سفن دول غربية، ودول بعيدة عن المنطقة مثل نيوزيلندا مما يثبت أن دول المنطقة أضحت عاجزة حتى عن تحقيق أمنها.

٢- دعاوى حدودية ناتجة عن حقبة الاستعمار:

ظلت الإمارات الجنوبية بمنطقة الخليج العربي (الفارسي)، حتى عام ١٩٧١، تحت هيمنة الحكومة البريطانية. وكما هو متبع من جانب تلك الحكومة بشأن مستعمراتها في الهند (قضية كشمير)، والشرق الأوسط، ساهمت بريطانيا في نشر الخلافات الحدودية بين دويلات وإمارات حديثة النشأة، وبين كيانات قديمة وعريقة مثل إيران، من أجل أن يكون لها دور في تأجيج النزاعات وقتها تريد بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مسألة دعاوى الإمارات بأحقيتها في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقضية غزو الكويت من جانب العراق الذي رأى حينها أن الكويت ضمن السيادة العراقية.

الخلافات الحدودية أيضاً أسفرت عن انتهاك نظام صدام حسين لاتفاقية الجزائر الحدودية المبرمة بين إيران والعراق، حيث انخرطت الدولتان في حرب استمرت لثمانى سنوات.

الساحة السياسية العراقية تتغير

ديپلوماسى ايرانى (الدبلوماسية الإيرانية) ١١/٢/٢٠٠٩

هذه الانتخابات.

ومن المؤكد أن هذا لا يعني أن حزب الدعوة وتيار المالكي ليسا من التيارات الدينية. فحزب الدعوة يسعى لأن يقدم نفسه كتيار سياسي وكتيار ديني أيضا. لكن الشعب العراقي باختياره القائمة المحسوبة على نوري المالكي قد حاول بالفعل تنحية الأحزاب ذات الصبغة الدينية المحضة، واتجه نحو الأحزاب المعتدلة دينيا والسياسية بالدرجة الأولى.

وهناك دليل آخر يؤكد هذا التحليل، التصويت المرتفع نسبيا للتيار المقرب من أياد علاوي رئيس الوزراء السابق والذي استطاع من خلال هذه الانتخابات أن يعود مرة ثانية لدائرة الضوء على الساحة السياسية، هذا ويعتبر تيار علاوي التيار الشيعي العلماني الذي يحاول الابتعاد عن التيارات الدينية.

وفي هذه الأثناء فشلت التيارات المتطرفة التي كان يدعمها مقتدى الصدر على عكس ما كانوا يرجون ويظهرون في الحصول على أصوات. فهذه التيارات على العكس مما كان متوقعا لم تحظ بنسبة تصويت مرتفعة في مدن بغداد والصدر والنجف الأشرف، بل إنها لم تكن من ضمن الأربعة الفائزة في هذه الانتخابات، وكان التيار الصدري معترضا على نتائج الانتخابات في النجف الأشرف ومن المحتمل أن يتقدم بشكوى للمحكمة العراقية العليا.

لكن يبقى هناك سؤال أمام كثير من التيارات السياسية العراقية، فهم هذه الأيام يسألون أنفسهم لماذا أقدم الشعب العراقي على هذه الانتخابات؟ هل التيارات الدينية المقربة من المجلس الأعلى لم تقم بواجبها في تقديم الخدمات، ولهذا ظهر رد فعل الشارع العراقي في هذه الانتخابات؟ مع أن خدمات عبطان رئيس البلدية المقرب من المجلس الأعلى في النجف كانت مرتفعة بل يمكن القول أنها غير مسبوقة على مدى العشرين الماضية على الأقل. حيث قام بإنشاء مطار النجف الأشرف الدولي، ولهذا يتسأل الخبراء في دهشة تامة لماذا مع كل الخدمات التي قدمها عبطان في النجف يصوت النجف لشخص آخر وتيار آخر؟ ومثل هذه الأسئلة كثيرة وحتى الآن لا تجد إجابات.

التغيير في المعادلات السياسية والإئتلافات حتى ما قبل هذه الانتخابات كان هناك كثير من المتقدين

في مفاجأة بكل ما تعني الكلمة حصلت الأحزاب والتيارات العراقية الكبرى والتي كان يتصور أنها صاحبة الفرصة الأكبر على أقل نسبة تصويت في انتخابات المحافظات العراقية. وتمكن التيار المقرب من نوري المالكي من أن يحتفظ بالأغلبية في كل المحافظات ذات الأغلبية الشيعية ما عدا ما محافظتي كربلاء والمثنى. وقد امتد اكتساح تيار المالكي حتى أنه شمل بعض المحافظات السنية.

اللافت للانتباه أن المجلس الإسلامي العراقي الأعلى كان قد شارك باسم شهيد المحراب وجماعة المستقلين في هذه الانتخابات، وبينما كان يتوقع أن يحصل أغلبية الأصوات في المحافظات حصل على نتائج خلاف ما كان يتصور، وتمكن من أن يأتي في المرتبة الأولى في محافظة المثنى فقط. وام يتمكن هذا التيار من أن يأتي في المرتبة الأولى في النجف الأشرف التي تعتبر معقل هذا التيار، بينما جاء في المرتبة الأولى أنصار نوري المالكي.

لكن في هذه الأثناء ربما يكون الشخص الأكثر رضا عن هذه الانتخابات هو نوري المالكي وإياد علاوي، فقد استطاع أن يقود التيار المقرب منه بجدارة ويأتي في المرتبة الثالثة.

وهناك تيارات ألغيت ولو لفترة قصيرة من الساحة السياسية العراقية. منها تيار إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق الذي كان يرتب حسابات خاصة على هذه الانتخابات، والتيار التابع لأحمد الجبل المسمى بالمؤتمر الوطني العراقي، وقد مني حزب الفضيلة والجماعة المقربة من السيد محمد بحر العلوم بهزائم ثقيلة لدرجة أن التقارير لم تشر إلى حصولهم ولو على مقعد.

التغيير من خلال الانتخابات الشعبية

لو أنه في الولايات المتحدة قام الشعب الأمريكي بعملية تغيير من خلال انتخاب أوباما، واعتبر أن شعاراته هي السبيل إلى تغيير الأوضاع الراهنة في أمريكا فإن الشعب العراقي هو الآخر قد قام بتغيير غير متوقع. وبداية ربما يمكن القول أن التغيير الأهم هو (لا) التي قاله الشعب العراقي للأحزاب والتيارات التي كانت ترتدي رداء دينيا ومذهبيا. وطبقا لما يقوله معظم المتخصصين في الشؤون العراقية قد همش بشكل ما التيارات التي كانت تنعم بنفوذ ملحوظ قبل

لنوري المالكي رئيس وزراء العراق وهم من معظم الأحزاب السياسية العراقية وكانوا ينتظرون أن يحقق في هذه الانتخابات حتى يغيروا من شكل تعاطيهم السياسي معه. وبداية من الأكراد وانتهاء بالتيارات القديمة النشطة في الائتلاف العراقي الموحد الذين لم يبق منهم حتى الآن في المعارضة البرلمانية سوى اسم واحد تقريبا، الكل كان مستاء من نوري المالكي، وكانوا ينتقدونه في مختلف القضايا بداية من أسلوب إدارة الجيش والمؤسسة الأمنية ومجلس الوزراء والوزارات وانتهاء بإعادة البعثيين وتعيينهم في مناصب حساسة. الكل كان ينتظر الانتخابات وينتظر إخفاق التيار الموالي له في انتخابات المحافظات، حتى يصفوا حساباتهم معه، إلا أنه لم يحدث وأثبتت الانتخابات أن الشعب يؤيد المالكي. وكان تقديم الخدمات الكبيرة من جانب المالكي وخاصة في عملية إعادة الأمن للبلاد واحتواء العنف من أكبر العوامل التي جعلت المالكي المنتصر بلا منازع في هذه الانتخابات.

والآن هناك سناريوهات عديدة، في هذه الأثناء هناك قوة جديدة صاعدة تضاف إلى مجمل مدعي السلطة كان قد تم تهميشها على الساحة السياسية العراقية، وهي التيار المقرب من علاوي الذي استطاع أن يحرز انتصارا مقبولا ويكتسب قوة جديدة. وبناء على تقرير قناة الفرات حيث كانت لها لقاءات مع المجلس الأعلى وشهيد المحراب بل إنها كانت قد اقترحت إئتلافا مع هذا التيار، وأنه في حالة تبلور إئتلاف بين هذين التيارين من الممكن أن يقف ضد حزب الدعوة وتيار المالكي. ومع هذا فإنه في بعض المحافظات خاصة في النجف سيتغير رئيس البلدية ورئيس الشرطة لصالح تيار المالكي. وهذا الأمر ربما لا يكون مقبولا للمجلس الأعلى الذي يتمتع

نفوذ في هذه المحافظات.

وفي كربلاء لم يستطع المالكي إحراز النصر المظفر، حيث كان هناك تيار محذب العراق هو تيار جديد استطاع الفوز في هذه الانتخابات. هذا التيار كان يميل في البداية للإئتلاف مع المجلس الأعلى بدلا من التيار المقرب من المالكي الذي جاء في المرتبة الثالثة في هذه المحافظة.

وفي محافظة الأنبار أهم المحافظات السنية في العراق كان متوقعا أن يفوز الحزب الإسلامي بقوة التزوير إلا أنه لم يستطع الاحتفال بهذا الفوز؛ لأن التيار التابع لصالح المصطلق والذي له ميول للبعثيين قد فاز بالانتخابات في هذه المحافظة. وجاء مجلس الصحوحة في المرتبة الثانية. وبهذا الشكل يتوقع إلتئام تحالف بين الصحوحات والتيار المقرب من المصطلق حتى يبقى الحزب الإسلامي وحيدا في هذه المحافظة، خاصة وأنهم يختلفون بشدة مع الحزب الإسلامي بزعامه طارق الهاشمي وقد أعربا عن إستيائهما من هذا الحزب عند انتخاب رئيس البرلمان والانتخابات الداخلية في المحافظات. وقد أثار هذان التياران ضجة كبرى ضد هذا الحزب بآتهامه بالتزوير في هذه الانتخابات على نطاق واسع.

هذا وستشهد الساحة السياسية العراقية تطورات جديدة، فبعض من كانوا في الظل سيدخلون دائرة الضوء والبعض سيختفي تماما. وستظهر التيارات التي كان يجب بالفعل أن تزوي وربما كان يجب أن تلغى. ولعلها ستخرج من عزلتها بالتقارب مع التيارات الرئيسية والقريبة من السلطة، وإما ستنتظر المستقبل والتطورات القادمة. على أية حال سواء في الجانب الشيعي زسراء في الجانب السني سنشاهد تغييرات عجيبة لم تكن متوقعة من قبل. تغييرات ستكون لها الكلمة العليا في الانتخابات البرلمانية القادمة

جار مستقر

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٣/٣/٢٠٠٩

وكربلا والكاظمين وسامراء، كما ينظر الايرانيون الى النجف الاشرف كقطب مركزي للمرجعية الدينية لأتباع اهل البيت.

ان الشعب الايراني يتطلع الى تعميق العلاقات المتأصلة بين ايران والعراق والى مزيد من الزيارات بين الشيعيين التي تقوي بدورها الارتباطات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين البلدين.

تأتي زيارة رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام للعراق الشيخ هاشمي رفسنجاني في الوقت الذي استطاعت الحكومة العراقية ان تؤمن نسبة عالية من الأمن والاستقرار في هذا البلد.

ان التقارب والتواصل الديني والثقافي والاجتماعي بين ايران والعراق اقوى من علاقة أي بلد مجاور لإيران، حيث يرتبط الشعب الإيراني بالعتبات المقدسة في العراق بالنجف

وتدلل زيارة الشيخ هاشمي رفسنجاني للعراق على مستوى جديد من تعميق العلاقات، خاصة في مجال اعمار وبناء وتطوير العراق على يد المتخصصين والخبراء الايرانيين والعراقيين.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن ثبات واستقرار العراق هو ثبات واستقرار ايران وان اي خطوة باتجاه تقدم وتنمية العراق تصب في صالح الشعب الايراني الذي تربطه وشائج متينة بالشعب العراقي.

أما بالنسبة إلى طلب الرئيس العراقي جلال الطالباني من المسؤولين الايرانيين إعفاء العراق من غرامة الحرب التي شنها النظام العراقي السابق برئاسة صدام، يمكن القول ان الشعب الايراني ورغم وقوفه ودعمه الكامل للشعب العراقي لكنه لا يمكن ان يتغاضى عن هذا الحق المشروع أي تعويض الخسائر الكبرى التي لحقت بإيران جراء الحرب العدوانية على الجمهورية الاسلامية.

وتجدر الاشارة الى احتياطي النفط العراقي الذي يقدر

بمائة وعشرة مليارات برميل نפט، فمن الواضح ان العراق غني بموارده النفطية الهائلة والجمهورية الاسلامية مستعدة ان تضع تجاربها وانجازاتها العلمية والتقنية تحت تصرف الشعب العراقي وهذا ما فعلته طوال العقود الثلاثة الماضية حيث آوت واحتضنت مجموعة كبيرة من العراقيين منذ ايام النظام البعثي البائد وحتى الآن.

ان غرامة الحرب هي جزء من قرار ٥٩٨ لمجلس الامن الذي أقرته ايران والعراق في نهاية هذه الحرب حيث ينص القرار على ضرورة تعويض خسائر الحرب من الجانب المعتدي الذي بدأ الحرب، وان الشعب الايراني ورغم انه يقدر الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي هذه الايام ويتطلع الى نمو واعمار وازدهار العراق، لكنه لا يمكن ان يغلق ملف غرامة الحرب الى الابد، فالغرامة حق قانوني وشرعي لشعب تعرض لحرب مدمرة وخسائر مادية ومعنوية جسيمة جراء هذه الحرب التي استمرت ثمان سنوات.

إيران الأحرص وستبقى

الوفاق ٢/٣/٢٠٠٩

مواقف مسؤولة من قبل الجميع بعيداً عن لغة التحريض والفرقة والتركيز على لم الشمل لمواجهة الخطر الصهيوني المحدق بالمنطقة.

ونحن ممتنون لمواقف بعض الدول العربية كسلطنة عمان التي ترأس مجلس التعاون في الدورة الحالية وقالت انها اتبعت سياسة متوازنة وحكيمة في القضية المثارة بين ايران والبحرين.

اننا بأمس الحاجة الى توحيد الصفوف واعادة اللحمة بين ابناء الامة الاسلامية لتحقيق الأمنية الكبرى وهي تحرير فلسطين من دنس الاحتلال الصهيوني وافشال المخطط الغربي في استعمار العالم الاسلامي

رغم قيام ايران والبحرين بمبادرات شجاعة ازالته الشبهات وأعادت الامور الى نصابها، لكن بعض المحاولات لازالت متواصلة لإستغلال الحدث والاصطياد في الماء العكر من قبل البعض لضرب وحدة الصف الاسلامي.

ان القواسم الايرانية البحرينية المشتركة تاريخياً وجغرافياً وعقائدياً كفيلة بازالة كافة الشبهات وافشال اي فتنة بين البلدين وان الحديث عن سيادة البحرين تؤكد العلاقات الدبلوماسية والاتفاقات الثنائية والزيارات الرسمية التي قام بها كبار مسؤولي البلدين.

كما ان العواصف السياسية التي تستهدف المنطقة وعلى رأسها التهديد الصهيوني على امنها واستقرارها تتطلب

الحوار الفلسطيني في القاهرة

كیهان (الدنيا) ٢٨/٢/٢٠٠٩

طلي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة على اساس الحوار والتصدي للمشروع الصهيوني الخطير. ونأمل بأن تنتهي التوافقات الجارية بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية وانهاء حالة الانقسام والتشرذم في الصف الفلسطيني. فعودة اللحمة الى الصف الفلسطيني ستؤدي الى مصالح عربية عربية وعربية اسلامية وستقوي الموقف العربي والاسلامي الداعم للقضية الفلسطينية.

ان الجانب الصهيوني هو الخاسر الكبير في هذه التوافقات والمصالحات الفلسطينية والعربية والاسلامية، ومن ابرز المسائل التي يجب الاتفاق عليها هي اعادة اعمار غزة وفتح المعابر على القطاع مقابل هدنة مؤقتة تبقي الباب مفتوحا للرد على تصعيد صهيوني محتمل او عدم الوفاء بالتعهدات المتفق عليها.

هناك بصيص من الأمل في أن يسفر الحوار المباشر بين الفصائل الفلسطينية وعلى رأسهم حركة حماس وحركة فتح والاتفاق بينهما على تشكيل حكومة وفاق وطني إلى تقليص حدة التوتر بين الفلسطينيين.

ان هذا الاتفاق مهم وضروري جداً خاصة، لاسيما أن الكيان الصهيوني يشهد ائتلافاً من حزب (الليكود) وحزبي (اسرائيل بيتنا) و(شاس) على تشكيل حكومة ائتلافية يمينية متطرفة في اسرائيل.

وقد أفضى الحوار الفلسطيني الفلسطيني في القاهرة الى تشكيل لجان مختصة لمناقشة تشكيل حكومة فلسطينية جديدة وترتيبات وموعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة واعادة هيكلة الاجهزة الامنية واعادة هيكلة منظمة التحرير لضم حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها.

إن حوار القاهرة ينجز اشياء كبيرة اذا اتفق المجتمعون على

إيران نقلت التحدي إلى ساحة إسرائيل المصونة

ديپلوماسی ایران (الدبلوماسية الإيرانية) ١٨/٢/٢٠٠٩

النقطة الثالثة هي أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في هذا الأمر قد جعل الأخيرة تصل إلى درجة من التبجح يوماً بعد يوم لمعاينة الدول التي تريد إقامة توازن عسكري استراتيجي.

- إبراز القلق من تهديد إيران من جانب إسرائيل، إلى أي مدى يرتبط بالقضايا الداخلية الإسرائيلية على أعتاب تشكيل حكومة ائتلافية؟

إسرائيل في هذا المجال لها تاريخ طويل، وكلما تمت انتخابات برلمانية قامت الأحزاب وخاصة بين المعتدلين واليمينيين المتطرفين بمزايدات حول القضايا الداخلية والإقليمية، والآن حيث هناك منافسة شديدة الوطأة بين حزبي كاديما والليكود على رئاسة الوزراء، فبداية

حوار مع ما شاء الله شمس الواعظين الخبير في شئون الشرق الأوسط والعرب وإسرائيل

- هناك توقعات كثيرة بخصوص احتمالية وقوع مواجهة بين إيران وإسرائيل خلال العام الجاري، ما سبب زيادة هذه النوعية من التوقعات؟

أحد الأسباب الكامنة وراء هذه التوقعات اختلال ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح إيران. السبب الآخر هو تأكيد إسرائيل بشكل دائم على تفوق قوتها في الشرق الأوسط على كل دول المنطقة مجتمعين. وفي النهاية يبدو أن قوى الردع الإيرانية قد باتت قوية، وتسعى إسرائيل إلى إعادة توازن القوى في المنطقة إلى وضعه الكلاسيكي أي التفوق المطلق على كل دول المنطقة.

سيكون موضوع إيران ثم موضوع فلسطين على جدول المزايدة بين القوى السياسية في إسرائيل. وفي النهاية تقوم إسرائيل بتعريض نفسها للخطر حتى تستطيع الحصول على المساعدات هذا على الجانب الدولي، وتصل إلى الانسجام والتضامن القومي بين اليهود المهاجرين.

لكن هذا الإجراء حتى الآن أسفر عن نتائج سلبية والواقع أن هذه السياسة الإسرائيلية قد أدت إلى أن يصل اليهود المهاجرين إلى نتيجة مفادها أن تل أبيب والحكومات المتعاقبة في إسرائيل لم تنجح في إقرار الاستقرار السياسي والعسكري، وهذا يدرك زعماء إسرائيل جيداً إنه قد بدأت الهجرة العكسية لليهود إلى دول المبدأ.

وأخير يبدو أن الاستراتيجية الإسرائيلية هذه قد باءت بالفشل على مدى الأعوام الأخيرة ولم تنجح في خلق الاستقرار، وأنه يجب التفكير في سياسة أخرى للحفاظ على التضامن الداخلي.

- بالنظر إلى تقرير رئيس الاستخبارات الأمريكية الجديد، من المحتمل أن ترتفع حدة التوتر بين إسرائيل وإيران في العام ٢٠٠٩، كيف تقيمون الموقف الأمريكي إزاء تنامي هذه المخاوف؟

أثناء أحداث غزة كنت أتوقع أنه على الفور بعد انتهاء الحرب على غزة أن الضغط سيزيد على إيران؛ لأن إيران قد نجحت في نقل التحدي إلى ساحة إسرائيل المحمية وقد تهيأت إسرائيل للغاية من هذه النقطة، والواقع أن إسرائيل بسبب العجز عن مواجهة إيران نقلت هذا التحدي إلى الساحة الدولية حتى تتمكن من احتواء إيران أو مواجهتها.

وهذه السياسة لا تتناغم مع سياسة واشنطن الجديدة، بل إنها لا تتفق مع سياسات نهاية عهد جورج بوش، حتى أن بوش لم يعمل بنصيحة اللوبي الصهيوني في أمريكا، حيث كان يريد الحصول على ضوء أخضر من أمريكا لشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

والآن على العكس يريد أوباما أن يجري محادثات مع إيران باعتبارها قوة إقليمية كبرى، وفي النهاية يبدو أن الولايات

الأمريكية ستعارض مزيداً من الضغط أكثر من أي تيار أو دولة.

هناك سبب آخر، يوماً بعد يوم يثبت البرنامج النووي الإيراني مدى شفافيته فيما يخص أهداف إيران، وقد أثبتت أمريكا وخاصة في عهد أوباما أنه لم يشاهد أي دليل على توجهات عسكرية في البرنامج النووي الإيراني، سواء في تقارير الوكالة وسواء في أعمال التفتيش التي تمت.

وعلى هذا الأساس يبدو أن التحدي بين أمريكا وإسرائيل بسبب الموضوع النووي الإيراني سيتزايد في المستقبل القريب.

- إلى أي مدى من الممكن أن يؤثر الحوار المحتمل بين طهران وواشنطن على المخاوف الناجمة عن المواجهة بين إسرائيل وإيران؟

تريد إسرائيل أن تقوم بعمل وقائي ضد هذا الحوار وستضع العراقيل على طريق المحادثات المرتقبة بين إيران وأمريكا، أو ستطرح على جدول أعمال هذه المحادثات موضوعات معقدة.

ويبدو أن إسرائيل في هذا المجال وبمجرد أن تبدأ المحادثات بين إيران وأمريكا لن تحقق كبير نجاح، لكن من ناحية أخرى ستعمل أمريكا قبل بدء محادثات مع إيران على إضعاف أشكال الدعم والمساندة الإقليمية والدولية لإيران.

والآن تعارض الولايات المتحدة الأمريكية بيع أسلحة دفاعية متقدمة لطهران وقد أعربت عن معارضتها لسياسات إيران الإقليمية، ويبدو أن أمريكا تسعى لإضعاف إيران إقليمياً ودولياً بهدف الحصول على مزيد من الإمتيازات من طهران في حالة إجراء المفاوضات.

ومع هذا يجب أن ننتظر بدء المحادثات حتى نرى كيف سينقل زعماء البلدان هذه المحادثات الصعبة بل الأكثر صعوبة من عالم الخيال إلى عالم الحقيقة، وما آثار هذه المحادثات على سائر اللاعبين الإقليميين.

تركيا: نموذج التعااطي بين الإسلاميين والعلمانيين

ابراهيم بهشتي نامدار ■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩/٢/١٠

حوار مع ابراهيم يزدي
عين الصواب أن يقال إن تركيا وحزب العدالة والتنمية اليوم يمثلان النموذج لسائر الدول الإسلامية والأحزاب الإسلامية. فهما من هذه الزوايا قد استطعا التوصل إلى صيغة ناجحة إلى حد ما للتوفيق بين الدين والديمقراطية ويبدو أن مناخ تركيا الديمقراطي إلى حد ما بما في ذلك الدستور والبنية الحزبية والتطورات الفكرية التي طرأت على الإسلاميين أنفسهم يعدان العامل الأساسي لما آلت إليه الأحوال في تركيا الآن. ولنا في هذا الصدد حوار وجلسة مع الدكتور ابراهيم يزدي وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بعد الثورة وصاحب رأي في الشؤون السياسية.

والدكتور ابراهيم سافر غير مرة إلى تركيا وتربطه علاقات وطيدة بالإسلاميين في هذا البلد ويتوافق فكريا إلى حد كبير مع زعماء تركيا المحدثين، وطوال حديثه كان يتحدث عن زعيم حزب العدالة والتنمية بشيء من التعجب والتودد. سيدي الدكتور موضوعنا هو التوفيق بين الدين والديمقراطية في تركيا وإلقاء الضوء على أداء الأحزاب الإسلامية في هذا البلد. وكيف نجحوا في التوصل إلى صيغة ناجحة إلى حد ما في التوفيق بين الدين والديمقراطية. ولو تكرمت حدثنا بشكل مختصر عن الإسلام والديمقراطية حتى نعبّر إلى هذه النقطة.

لفهم طبيعة موضوع الديمقراطية والإسلام، بداية يجب أن نعرج على أسس الديمقراطية، وهل هذه الأسس تتناغم مع الأسس الدينية والقرآنية أم لا؟

هناك شرح واف في علم الاجتماع وخاصة في العلوم السياسية حول العلاقة بين رؤية العالم والديمقراطية. والواقع أن الإيوان بالديمقراطية ينبع من وجهة نظر الفرد للإنسان. ورؤية العالم تعني كيف ترى العالم الخارجي ومن ضمن ذلك الإنسان والطبيعة وما يحيط بك، ولو أنك تؤمن بحقوق الإنسان الطبيعية فمن الطبيعي أن الديمقراطية تكون قد نبعت من هذا الإيوان بحقوق الإنسان الطبيعية. إن العلاقة بين الديمقراطية والإيديولوجيا أو رؤية العالم تحتاج إلى أبحاث وتفصيلات. وسأفترض أنكم اطلعتم عليها. وانطلق من نقطة أننا في الديمقراطية قد اعترفنا بالحقوق الطبيعية للإنسان، والسؤال هو هل يعترف الإسلام بالحقوق الطبيعية؟

قد لا يوجد في الإسلام إصطلاحا باسم الحقوق الطبيعية أو حقوق الإنسان لكن من المؤكد أنه في فكرنا الديني وكتابنا الجليل يتمتع الإنسان بمكانة خاصة تقوم على أساس الكرامة الإنسانية وقد ورد هذا في القرآني بمعاني عديدة، وعليه فإن أول استنتاج في هذا الموضوع أنه ليس هناك أي تباين أو اختلاف بين الدين والديمقراطية، أما الحقوق الطبيعية فإنها تختلف عن الحقوق المدنية والحقوق المدونة، فالذي يطرح في القانون المدون هو عقد تستطيع أن تغير أنت فيه، أما في الحقوق الطبيعية فلا يحق لأحد أن يتدخل فيها، حتى في مصادرنا الدينية يوجد هذا الأمر فلا يستطيع الحاكم أن يسلب الحقوق الطبيعية المكتسبة من الإنسان؛ وبناء على كلامي هذا فإنه لا يوجد اختلاف أو تباين بين أسس الدين والديمقراطية. وعلاوة على قبول حقوق الإنسان الطبيعية في نقاشاتنا، فإننا نحدد ثلاثة أركان في الديمقراطية. الركن الأول، المجتمع الإنساني مجتمع يتسم بالتنوع والتعدد، وليس مجتمعا أحادي الخطاب. فهل نقبل نحن بهذا في مجتمعا الديني أم لا؟ نحن نرى أن الله يتحدث عن في مواضع عديدة من القرآن عن الاختلاف بين البشر، والواقع أن القرآن يعترف بالاختلاف في الرؤى والأعراق والألوان بل إن البعض يرى أن ذلك من آيات الله. إذن فنحن نقبل بركن آخر من أركان الديمقراطية وهو التعدد والتنوع لكن هذا لا يكفي. الركن الآخر التحمل والتحاب. فهل الإسلام دين سهل سمح أم لا؟

وفي أدبيات الديمقراطية نقرأون كثيرا عن ديمقراطية التسامح والتعااطي، وهذا أيضا موجود في أدبياتنا الدينية فعندما يقول المولى عز وجل «لكم دينكم ولي دين» فهذا في حد ذاته وتسامح، أو عندما يقول «لا إكراه في الدين» فهذا أيضا يدل على أن التسامح موجود في الإسلام. أما العنصر الثالث في الديمقراطية فهو التوافق، فهل يمكن توجيه المجتمع من أن يكون هناك توافقا بين عناصره الداخلية؟ نحن لا نستطيع ذلك.

والآن مجتمع يتسم بالتنوع هذا شيء وأن أحملك هذا شيء آخر أما لو كنت أحملك فقط فهذا أمر سلبي، لا شأن لي بك أحملك فقط. لكن الله يقول هذا التحمل ليس أحادي الاتجاه، ويجب أن يكون هناك حالة من التعااطي، وهذا الأمر

موجود في مواضع عديدة من القرآن.

إذن نرى أن هذه العناصر التي عددها للديمقراطية قد اعترف بها الإسلام رسمياً وبشكل كامل. وأنا من هذه الزوايا لا أرى تبايناً أو اختلافاً بالأساس بين الدين والديمقراطية بفارق أنه يجب أن أفتح هنا قوساً، بعد انقضاء الاتحاد السوفيتي والذي يطلقون عليه الموجة الثالثة للديمقراطية، تم القضاء على المعوقات السياسية العالمية التي كانت تقف ضد انتشار الديمقراطية أثناء الحرب الباردة. بمعنى أن الموجة الثالثة للديمقراطية قد قضت عليها.

وفي كثير من الدول كان الغربيون قلقون من أنه لو سادت الديمقراطية من الممكن أن يفوز الشيوعيون ولكن الآن لم يعد هناك وجود للشيوعية ولهذا السبب زالت موانع الديمقراطية. وفي الموجة الثالثة كثير من الدول المسيحية نظراً لأن الكنيسة قد قامت على الأقل منذ ١٠٠ أو ١٥٠ عاماً بحل مشكلتها مع الديمقراطية فإنها قد أصبحت على الفور ديمقراطية. لكننا في العالم الإسلامي لا زلنا لم نحل بعد هذه الإشكالية، وأحد المعوقات التي تقف في طريق تنمية المجتمعات الإسلامية هي أن المسلمين لا زالوا ينظرون إلى السلطة نظرة تقليدية. بل إن كثير من المسلمين لا زالت فكرة الخلافة تداعب خيالهم، بناء على هذا فأنا أرى هذا الأمر ليس مانعاً فكرياً بل مانعاً سياسياً نشأ من المجتمع الإسلامي.

- هذه وجهة نظركم في باب التوفيق بين الدين والديمقراطية، ومن المؤكد أنك تقبل وجهات النظر التي تختلف معك في هذا الباب. وفي هذا الإطار تشاهد أطراف عديدة مثل التقليدية والأصولية والتجديد الديني في المجتمعات الإسلامية. فهل من الممكن إيضاح ولو بسيط على أي من هذه الأطراف؟

لي اعتراض على هذه التقسيمات، في الأدبيات السياسية في أمريكا والغرب عندما يقولون Fundamental أي الأصولي فإنهم يعتبرونه الشخص الذي يؤمن بالكتاب المقدس نفس كلمات الله. لكننا في أدبياتنا الدينية كلنا بهذا المعنى أصوليون.

بناء على هذا عندنا في المجتمعات الإسلامية نفس الفكرين ونفس الجماعتين تقليديون وحداثيون. التقليديون كما يتضح من اسمهم من يتبنون نماذج الماضي النماذج النابعة من داخل الدين وليست كـ (نص). والتقليديون عندهم نصين أحدهم الوحي والآخر التقليد. وترون في بعض الأحيان أن النص الثاني يكون أكثر قوة عليهم من النص الأول.

ومشكلة التقليديين مع الديمقراطية هي أنهم ينظرون إليها ويصنفونها من منظور تاريخي، إننا في إسلامنا لا نجد في أي موضع من القرآن لفظ حكم بمعنى الجمهورية أو الملكية. إنها كلمات ابتدعها المسلمون أنفسهم. كما أنه بناء على الفكر

الديني، لا وجود لفن أو عمارة إسلامية، لا وجود لحكم إسلامي أيضاً، ولكن هناك الشيء الذي يصنعه المسلمون.

أما التجديديون مختلفون. فهم في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة يتجاوزن النص الثاني ويجعلون معتقداتهم قائمة على النص الأول (القرآن)

النقطة التالية هي أن التقليديين بسبب نظرتهم التقليدية ينظرون بتشائم تجاه كل ما يأتي من خارج الدين في حين أن تاريخ الإسلام وتاريخ نفس التقاليد الدينية مليء بالعناصر الإسلامية التي أخذت من الثقافات الأخرى. على سبيل المثال نحن نعرف ما يطرح تحت عنوان الفلسفة الإسلامية إلى أي مدى هو متأثر بالفلسفة اليونانية.

إذن أنت ترى أن التجديديين في العالم الإسلامي بصفة عامة يعتقدون أنه لا تباين بين الأسس الديمقراطية والتعاليم الدينية، ليس على أساس ما جاء في تاريخ الإسلام بل على أساس ما يوجد في النص الأول. والنص الأول القرآن والسنة لهما قيمتهما. في حين أن التقليديين يعارضون هذا الأمر على أساس النص الثاني وليس النص الأول. ومشكلة التقليديين تكمن في نظرتهم إلى السلطة. وقد تغير مفهوم "الحكومة الأمة" في العالم في الظروف الراهنة ولا توجد أي دولة إسلامية أو جماعة إسلامية تجهل هذا الأمر. ما كان موجوداً في عصر الخلفاء السابقين لم يعد له وجود بمفهوم الحكومة الحالية. وأي جماعة من الناس في ذلك الوقت لم لديها الطموحات التي تتطلب اليوم من الحكومة، وقد اختلفت السلطة المخولة للحكومة الحالية عن تلك التي كانت مخولة للخليفة، بناء على هذا هذه هي المشكلة الأساسية التي توجد بين التقليديين والتجديديين فيما يخص الديمقراطية، وكما تغير مفهوم الحكومة كلية تغير أيضاً مفهوم الأمة أيضاً.

- سيدي الدكتور ندخل الآن من هذا المقدمات إلى الموضوع التركي، فتركيا باعتبارها الدولة التي فيما يبدو أحرزت نجاحاً نسبياً في التوفيق بين الدين والديمقراطية هل ترى أنه من الضروري توضيح بعض المطالب بخصوص التعاطي بين الدين والحكومة في تركيا؟

التعاطي بين الدين والحكومة في تركيا قد تأثر بالتعاطي الذي كان في المجتمع التقليدي السني. فاهل السنة اعتبروا الحكومة حكومة إسلامية وجعلوا الخليفة وشيخ الإسلام (قاضي القضاة أو المفتي). وكان هذا شائعاً في العصر العثماني. وعندما جاء أتاتورك استخدم هذا التقليد في قالب آخر أي تأسست الحكومة العلمانية لكن استمرت الحكومة في تقليد تقديم شيخ الإسلام.

- أي أنه بدلاً من أن يحدث تفكيك في نظام الحكم العلماني الجديد بين الدين والحكومة أصبح الدين واقفاً تحت سيطرة الحكومة؟

منذ عدة أعوام دعيت ألقى محاضرة في جامعة اسطنبول التي كانت قد وجهت الدعوة لي عن ما يسمى بـ Oriental Secularity. أي أنه في دولة علمانية في العالم لا تقوم الحكومة بتعيين رئيس الكنيسة. ومن المؤكد أنه بناء على التقليد والاختلاف القائم بين الكنيسة الإنجيلية وكنيسة الروم كان الملك يقوم بتسمية الكاردينال الأعظم. وفي تركيا لأن هذه المسألة كانت لها جذور تاريخية كان الخليفة يقوم بتسمية شيخ الإسلام وكان الأمر مقبولا بالنسبة للجميع، وعندما تم تأسيس الحكومة الجديدة لم يندثر هذا التقليد، مع فارق أن الخليفة كان يتعبر نفسه مسلما إلا أنه هنا الحكومة علمانية وتسيطر على الدين. وقد أخضعت الحكومة تدريجيا الدين في كل القضايا، لدرجة أنها تتدخل في تعيين أئمة المساجد وهي التي تمنحهم الرواتب. وكذلك أيضا تتدخل من خلال مركز حكومي خاص في تحديد خطب متحدة من حيث الشكل.

الموضوع الثاني فيما يخص الدين والحكومة في تركيا واختلافه عما هو قائم في دولة مثل إيران والذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أن الدولة العثمانية كانت أسرع تأثرا بالثقافة الأوروبية من إيران في موضوع سن القانون. فقد وضعوا القانون منذ ١٥٠ عاما تقريبا والذي كان يعرف باسم التنظيمات. وبما أن تركيا هي الحد الفاصل بين الشرق والغرب وكانت النقطة الساخنة في المواجهة والتوتر بين الشرق والغرب فقد أدى ذلك إلى نضج أفكار العثمانيين من تلقاء أنفسهم وقد بدأوا منذ ذلك الوقت سن القوانين لإحداث التغيير.

وهذه المسألة من الممكن أن تكون مؤثرة في بحث جذور الوضع التركي الحالي.

- قبل الإعلان عن سياسة التعددية الحزبية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان يحكم تركيا نظام الحزب الواحد وكان في السلطة حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك. وفي هذه الفترة لم تكن نشاطا تنظيميا هيكليا للإسلاميين أو لو كان هناك نشاطا فكان راديكاليا ويتم قمعه. ما تقييمكم لهذه الفترة؟

يجب أن تبحث حركة نورسي. هذه الحركة كانت حركة قوية جدا. وكانت موجودة في حرب الكريمة التي كان يقودها أتاتورك. بناء على هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه حكومة أتاتورك حكومة علمانية كانت هناك حركة إسلامية قوية للتقليديين مثل حركة نورسي، واليوم هذه الحركة لازالت قوية للغاية في تركيا. وكثير من الناشطين السياسيين مثل أربكان وفتح الله متأثرون بـ (نورسي) مع فارق أن مبادئ نورسي قد طرأ عليها تغيير وتطوير بمرور الأيام. على سبيل المثال أذكر في عقد الستينيات من القرن الماضي عندما كنت في أمريكا كان أصدقائي الأتراك بصفة عامة يتمتعون

لحركة نورسي.

- بفارق أن هذه الحركة لم تكن حركة سياسية.

لم تكن. كانوا يقبلون بدين غير سياسي تماما. ولهذا السبب اتجه فتح الله جولن إلى المنظمات المدنية التي كانت مؤثرة للغاية. النقطة الأخرى هي أن أتاتورك نفسه كان قد قبل بمبدأ التحزب. وهذا هو مناخ الاختلاف مع إيران. ففي تركيا كان مبدأ تحزب معروفا منذ فترة ثم ظهر نظام التعددية الحزبية. وبناء على هذا فإن نظرة الأتراك للقضايا السياسية تختلف تماما مع نظرة الإيرانيين. والتغيرات التي قام بها أتاتورك حملت في طياتها التيارات التي خلقت بدورها المرحلة الأولى لشيثين، الأول نظام التعددية الحزبية والثاني أن التصويت في تركيا كان إجباريا مثل الأشياء التي كان قد فرضها رضا شاه بالقوة، فقال أتاتورك يجب على الجميع أن يصوت. حسن، كان الريفيون يذهبون ليصوتون للحزب الحاكم، لكن في النهاية تبلورت عادة أن الناس ليدلو بأصواتهم قد خلق هذا الأمر المناخ المناسب لوصول الإسلاميين إلى السلطة.

- منذ عقد الخمسينيات وحتى السبعينيات حيث كانوا يؤسسون بشكل رسمي الأحزاب الإسلامية شاهدنا تقارب الإسلاميين وعضويتهم في الأحزاب الجديدة مثل الحزب الديمقراطي وحزب العدالة مع أنها لم يكن إسلاميين إلا أنه لم يكن هناك ضيق الأفق بالنسبة للتعاليم الدينية. من وجهة نظركم هذا النظام أو البنية الحزبية في تركيا والدستور التركي ما مدي تأثيره فيما بعد على بلورة وظهور المطالب السياسية التنظيمية والهيكلية للإسلاميين؟

هناك معيار آخر يجب أن تضيفه على هذه الأشياء وهو خصصة الاقتصاد في تركيا.

- سنأتي على ذكر ذلك أيضا.

حسن لأنه الأكثر تأثير من كل العوامل، وأن الطبيعي في دولة مثل تركيا أحد مراكز الإسلام الكبرى ألا يستطيع أتاتورك أن يستأصل شأفة الدين. ومع أن الدين والمسرات الدينية في تركيا كانت تحت إشراف الحكومة إلا أن الدين لم يندثر. النقطة التالية هي أن المشاعر والعواطف الدينية قد تبلورت بشكل تدريجي. ومن الطبيعي أن الإسلاميين في المرحلة الأولى يتجهون إلى تلك الأحزاب التي ذكرتها ولكن بعد وقوع الثورة الإسلامية في إيران تأثر وضع الإسلاميين في تركيا بهذه الظاهرة. لقد أثرت الثورة الإسلامية في كل الدول الإسلامية وسيست الحركات الدينية. وكانت أول نتيجة للثورة في تركيا أنها أدت إلى الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٠م. وبناء على هذا يتعين عليك بحث موضوع الإسلاميين والديمقراطية منذ العام ١٩٨٠م. وفي هذا التاريخ لم يكن من حق الإسلاميين أن يستخدموا الأبجدية العربية. أذكر عام ١٩٨٦م حيث كنت في تركيا كان الموضوع

الذي يناقشه أصدقائي الذين وجهوا الدعوة لي (حزب الرفاه) كيف يكتبون الله أكبر باللغة العربية ولم يكن لهم الحق في ذلك، لكن صارت الأمور أفضل بشكل تدريجي واستطاعوا أن ينخرطوا في النظام. وفي المرحلة الأولى من انخراطهم في النظام كان هذا عن طريق حزب نفس الأحزاب غير الإسلامية، لكنهم رويدا رويدا شقوا طريقهم إلى السلطة من نفس الطريق. إنهم منذ هذا التاريخ دخلوا مرحلة جديدة يجب أن ندرسها ونضعها في اعتبارنا، إذ كيف تحول التقليديون الدينيون في تعاطيهم مع الحكومة بشكل هادئ إلى قسمين، تقليديون ومجددون.

- إذن نصل هنا إلى نتيجة مفادها أنه تحت ما يسمى المناخ الديمقراطي في تركيا أي الدستور والبنية الحزبية واستقرار نظام التعددية الحزبية بعد عقد الخمسينيات تمياً المجال لوجود الإسلاميين بشكل تنظيمي فيما بعد. نعم، هو كذلك.

الموضوع التالي الذي سنعالجه التطورات والتغيرات التي حدثت في داخل الإسلاميين أنفسهم، ويبدو أن تغييرات في الفكر وطريقة وأسلوب الحكم كانت من العوامل الأساسية لتلاؤم الإسلاميين وتوافقهم مع الديمقراطية. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الإسلاميين إلى تقليديين وحداثيين. وكان حزب أو جماعة الطيف التقليدي متمثلاً في حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان، مع أنه قبل حزب الرفاه كانت قد تأسست أحزاب النظام والسلامة الوطنية. ما هي الإيضاحات التي ترى أنها ضرورية بالنسبة لحزب الرفاه وشخص نجم الدين أربكان؟

أربكان على الرغم من أنه كان مهندساً إلا أن نظريته للدين كانت نظرة تقليدية. وأنا كنت قريباً من أربكان وكانت لي لقاءات عديدة معه. فكانت نظريته تقليدية وأيضاً غير واقعية. على سبيل المثال، في تركيا قبل هذه الموجة الجديدة لم يكن ممكناً التظاهر بالدين في منشأة حكومية. حتى لو أن موظف الحكومة في أيام الجمع كان يأخذ إجازة لمدة ساعتين ليذهب لصلاة الجمعة كانوا يحاكمونه. وكانوا يقولون أنت كموظف حكومة ليس من حقك أن تذهب لصلاة الجمعة. أي أن العلاقة بين الدين والحكومة كانت لصالح العلمانيين إلى هذا الحد. في مثل هذه الظروف كان أربكان وهو رئيس وزراء يذهب لصلاة الجمعة بل كان يؤم المصلين. حسن، هذا الأمر لم يكن يدور بخلد العلمانيين يوماً ما.

لم يستطع أربكان تهيئة ظروف التعاطي مع العلمانيين، ومن الناحية السياسية لم يكن واقعياً؛ لأنه عندما اختير رئيساً للوزراء كان أول عمل قام به أنه أخذ طائفة من الأثرياء الأتراك وتوجه إلى إيران، وهذا الأمر بالنسبة للعلمانيين الأتراك والمتأمرين في ظروف أن إيران وأمريكا في حالة

مواجهة غير واقعية. بناء على هذا أرى أن هناك ثلاثة أشياء ساهمت في فشل أربكان؛ النظرة التقليدية للدين والرؤية غير الواقعية لهذا الدين والرؤية غير الواقعية للسياسة. وبالمقارنة مع أربكان سنرى كيف تعامل رجب طيب أردوغان بدراسة مع هذه الأشياء الثلاثة.

- إذن بعد حل حزب الرفاه يجتمع الإسلاميون في حزب الفضيلة ثم ينقسم إلى حزبين ينضم التقليديون لحزب السعادة والمجددون لحزب العدالة والتنمية. ويبدو أن المجددون وعلى رأسهم عبد الله جول ورجب طيب أردوغان قد تعلموا الكثير من تجارب الماضي، وهم بالأساس قد خلقوا جواً جديداً بين الإسلاميين الأتراك.

إنني أعرف كلا الرجلين جول وأردوغان جيداً. وبداية تختلف نظرة أردوغان للدين عن أربكان، وتستطيعون لمس هذا الاختلاف عن طريق قراءة أداء أردوغان في بلدية اسطنبول، وعندما اختير أردوغان لبلدية اسطنبول قمت بزيارته، وكان ذلك بالتزامن مع انتخابات الجزائر وفوز جبهة الانقاذ الإسلامية، وهذه الجماعة قالت كلاماً كثيراً وبدأت صراعات في تلك الدولة الإفريقية وآلت نهايتها إلى ما أنتم به عارفون. عندما وصلت إلى مكتب حزب الرفاه، جاءني أردوغان وقال عندي جلسة وبعدها سأتيك، وعندما عاد قلت له أنك لم ترتكب خطأ الجزائر قال الجلسة التي كنت فيها الآن كانت جلسة مراسم تحليف اليمين لسية كانت موظفة إدارية في الجيش، وعندما انتهت هذه المراسم سألتني السيدة قائلة الآن حيث أصبحت عضوة في حزبكم هل يجب علي أن ارتدي الحجاب قلت لا سيدتي، ليس الحجاب شرط العضوية في حزبنا، أنت حرة عندما تشعرين أنك كمسلمة يجب أن ترتدي الحجاب ارتديه. كان هذا هو الفرق بين نظرة أردوغان وأربكان للدين. وعندما تولى أردوغان بلدية اسطنبول قال إنني الآن رئيس بلدية اسطنبول ولست رئيس بلدية حزب الرفاه. وأنتم تعلمون النجاح الذي حققه للحزب بسبب الخدمات التي قدمها وهو رئيس بلدية.

- فيما يخص نجاحات حزب العدالة والتنمية على الساحة الدبلوماسية، يبدو أن نفس الرؤية الواقعية قد أدت إلى أن تتحول الحكومة التركية إلى لاعب مهم في المنطقة.

يجب أن تضع هذا الموضوع في كل الموضوعات للشعور بالأربنة (كون الإنسان أوروبياً) قوي جداً بين الأتراك. وبناء هذا الكل متفق على انضمام تركيا إلى أوروبا. وبعد العام ١٩٨٠ حيث هيمنت سياسات الإقتصاد الحر على تركيا، أصبح إحساس الارتباط بأوروبا قوياً. أما فيما يخص إسرائيل، فعلاقات تركيا بهذه الدولة تنبع من مسألة أخرى. كلنا في منطقة الشرق الأوسط يعرف حركة الأكراد متأثرة بالتحريض الإسرائيلي، أي أن إسرائيل تلعب دوراً سياسياً

في هذه الحركات القومية. وحرب تركيا مع الأكراد تكلف ميزانية تركيا سنويا ثمانية مليارات من الدولارات، وعندما تدخل الظروف السياسية للاعتراف بإسرائيل بين العرب مرحلة جديدة لن تجد تركيا مبررا للتمسك بموقفها التقليدي، وأن تبقي على حالة الرفض مع إسرائيل. فكان أول عمل قامت به في هذه المرحلة أن اعترفت رسميا بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية، لكن الهدف الأساسي لإنهاء الحرب مع الأكراد.

وقد حدث هذا الأمر أيضا فالأتراك ليسوا هم من اعتقل (عبد الله أوجلان) بل الإسرائيليون هم الذين قاموا بالأمر وسلموه لتركيا، ومن المؤكد أنهم اشترطوا على الأتراك ألا يقتلوه كما قالوا لأوجلان يجب أن تعلن أنك تخلت عن العمل المسلح. وكان لهذا الأمر أكبر الأثر فتم إنهاء حرب كانت تكلف تركيا الكثير من الأموال والأرواح، وهذا من جملة واقعيات أردوغان ورفاقه.

الحكومة المغربية والدبلوماسية الموتورة

■ خسرو علي أكبر ■ عصر ايران ٢٠٠٩ / ٣ / ٧

موقف الحكومة المغربية في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية في إيران يبدو غريبا للغاية وغير منسجم مع بدهيات وأصول العلاقات الدولية، فالذرائع التي تقف وراء هذا القرار ملتبسة وغير مقنعة خصوصا وانها تتنافى مع حقائق الواقع.

ويبدو أن المسئولين في الحكومة المغربية لا يميزون بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية ولا يفرقون بين التطرق الى البعد التاريخي لبلدان منطقة الخليج (الفارسي) من جهة والتشكيك بسيادة بلد مستقل، كما فات على هؤلاء المسئولين الإطلاع على المستوى العالي للعلاقات التي تجمع الجمهورية الإسلامية والمملكة البحرينية والتي تطورت وتوثقت مع الرسالة التي حملها وزير الداخلية الإيرانية السيد صادق محصوي إلى العاهل البحريني في الأيام القليلة الماضية.

ولم يطلع هؤلاء المسئولون أيضا على التأكيدات الإيرانية على احترام سيادة المملكة البحرينية وهي تأكيدات شدد عليها مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية حجة الاسلام والمسلمين علي أكبر ناطق نوري والتي أشار فيها الى العلاقات الطيبة بين إيران والمملكة البحرينية، وأن بلاده لم تكن لديها أطماع تجاه البلدان العربية.

ومن مفارقات هذا الموقف انه جاء أكثر تطرفا من المواقف العدائية لبعض الجهات التي تسعى إلى زعزعة أمن المنطقة من خلال إثارة الفتن والتوترات في العلاقات بين دول المنطقة.

تري هل اتخذت السلطات المغربية مواقف في ذات المستوى من التضامن والحماية حين تعرض الشعب الفلسطيني في غزة الى أفظع المجازر الوحشية في الاعتداء الصهيوني الغاشم على قطاع غزة أم أنها بقيت مواظبة على علاقاتها الدبلوماسية مع زمرة المجرمين الصهاينة سرا وعلانية ؟

بيان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية يلمح الى العنصر الطائفي الذي يقف وراء اتخاذ هذا الموقف المتشنج ويتهم البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالرباط، بالإساءة للمقامات المذهبية للمملكة المغربية. ويبدو ان الروحية الطائفية المتوترة ضد الشيعة مازالت هي المحرك الأساسي والفاعل في العقلية السياسية لمراكز اتخاذ القرار في أكثر من بلد عربي، والمغرب ليس مستثنى من هذا الشأن، والدليل هو عدد الإرهابيين الذين منحتهم السلطات المغربية الشارة الخضراء لتنفيذ أعمال إجرامية استهدفت الأبرياء من أبناء الشعب العراقي بدوافع طائفية، وملفات التواطؤ بين السلطة والإرهاب في المغرب قضية معروفة للمغاربة قبل غيرهم.

هل سمع قضاة محكمة الجنايات الدولية باسم فلسطين؟

عصر ايران ٧/٣/٢٠٠٩

قضاة محكمة الجنايات الدولية؟ الا تعتبر الهجمات السافرة على المناطق السكنية وتدمير منازل الفلسطينيين بالجرافات وحرق مزارعهم وإخراجهم من بيوتهم وديارهم ، جرائم حرب؟
ألا تعتبر مذابح صبرا وشاتيلا التي تدمي قلوب وضمير البشرية إلى الأبد، جرائم حرب؟، وألا تعتبر مهاجمة المناطق السكنية في غزة بالقنابل الفوسفورية مصداقا لجرائم الحرب ويستحق تنفيذها العقاب؟ وهل سمع قضاة محكمة الجنايات الدولية لحد الآن أصلا باسم فلسطين؟

فإذا كان الغرب ومحكمته يدعون حقا الى العدالة لما كانوا يسمحون اطلاقا بوقوع هكذا جرائم مروعة ضد شعب كبير وان تستمر على مدى ٦٠ عاما لكن عندما يكون مقررا أن يصبح ميزان العدل أداة بيد مناهضي العدالة، فأوضاع العالم ستصبح كما هي عليه الآن، ومن سوء حظ أولئك الذين يعتقدون الأمل على الأوساط والمنظمات التي تضيف على نفسها صفة الدولية لكنها في الحقيقة هي في خدمة العالم الغربي لتبرير الظلم الحديث في الألفية الثالثة.

أصدرت محكمة الجنايات الدولية مذكرة باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير. واعتبرت ان ارتكاب "جرائم حرب" هي أكثر التهم أساسية ورواء إصدار مثل هذه المذكرة.
إن هذا المقال لا يريد الخوض في مذكرة اعتقال البشير والحكم على مدى عدالة او قانونية المذكرة من عدمها لان المواقف المختلفة التي اتخذتها الدول الغربية تجاه هذه المذكرة وانتقاد الدول العربية والصين وروسيا وإيران لها يظهر جيدا أننا نواجه في هذه القضية اصطفاقات سياسية أكثر منها قضية قانونية.

إن ما يهمنا في هذا المقال هو هل إن ارتكاب جرائم حرب من وجهة نظر قضاة محكمة لاهاي يختص في الوقت الحاضر بعمر البشير فحسب أو أنهم لو فتحو أعينهم والقوا نظرة على الشرق الأوسط، فإنهم سيجدون مجرمي حرب هناك، فاي من جرائم الحرب التي يتهمون عمر البشير بارتكابها لم تحدث في فلسطين؟.

هل إن قتل وإبادة الأطفال والنساء والمدنيين خافية على

تكذيب قيام اوباما بكتابة رسالة لاهمدي نجاد

اعتماد على (الثقة الوطنية) ٣١ / ١ / ٢٠٠٩

وأضاف: أن دولته مهتمة جدا بأمر الحوار مع إيران، وفي الوقت ذاته فإن الأمريكيين يكونون كل الود والاحترام للإيرانيين والحضارة والثقافة الإيرانية. وكل هذا الاحترام الأمريكي لا يجب أن يكون دافعا للرئيس الإيراني لتكرار طلبه باعتذار أمريكا أولا عن كل جرائمها السابقة قبل الدخول في أي حوار أو مباحثات.

وأضاف: أن هناك قضايا محددة، وإيران تعرف جيدا أن في حالة رغبتها للعودة للمجتمع الدولي، فإن عليها القيام بعمل كبير خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الإيراني النووي، والأنشطة المتعلقة بدعم إيران للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط (على حد ادعائه).

وأكد (وود) أن إيران تحتاج للقيام بدور إيجابي في المنطقة، والبرنامج النووي الإيراني يعد أكبر مصادر القلق، خاصة وأن الرئيس (أوباما) والسيدة (هيلاري كلينتون) قد أكدا على أن حصول إيران على الأسلحة النووية أمر لن نقبله على الإطلاق.

وأضاف: أن البرنامج النووي الإيراني ليس مشكلة الولايات المتحدة وحدها، ولكنه مشكلة دول أخرى كثيرة، ولذا يجب على إيران أن تخطو خطوات إيجابية للتعامل مع هذا القلق العالمي. والولايات المتحدة ليس لديها شروط للجلوس مع المسؤولين الإيرانيين إلا شفافية البرنامج النووي الإيراني وتعامل المجتمع الدولي مع هذه القضية.

تقرير "الجاردان" رسالة وثلاث مسودات:

كتبت جريدة (الجاردان) في تقرير نشر يوم (الخميس ٢٩ يناير) تحت عنوان "الرسالة التي ينتظرها معاونو (أوباما)، ستصبح سببا في ترميم العلاقات مع إيران".

وادعت الجريدة، أن مستولى حكومة (أوباما) قد أعدوا

نفي المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، وكذلك المتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية ماردته جريدة (الجاردان) بشأن كتابة الرئيس الأمريكي الجديد (باراك أوباما) رسالة إلى المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقال (روبرت جيتس) المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، "أنه لا رئيس الجمهورية، ولا وزير الخارجية يعلم شيئا عن هذه الرسالة، ولم يروا رسالة بهذا المضمون".

وأضاف: أن المسؤولين الأمريكيين حتى الآن لا يعرفون مع من سيتعاملون في إيران، ولذا تؤكد أنه حتى الآن لم تجر أي مباحثات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالتساؤلات حول استمرارية وجود الخيار العسكري للتعامل مع إيران على مائدة الحوار، أكد (جيتس) أن الرئيس الأمريكي أكد على ضرورة وضع كل الخيارات وعدم إهمال أي منها، وضرورة الاستفادة من كل عناصر قوتنا للحفاظ على مصالحنا أمام إيران، والتي من الممكن أن تكون الدبلوماسية في هذا الإطار هي الأنسب للتعامل مع دولة مثل إيران.

على الجانب الآخر، صرح (روبرت وود) المتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية "أنه لم يطلب أي شخص داخل الحكومة الأمريكية من أي شخص في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية بكتابة رسالة لإيران".

وأضاف، أن الرئيس أوباما طالب بإعادة النظر في العلاقات الأمريكية مع إيران، وهناك إستراتيجيات كثيرة بشأن كيفية التعامل مع إيران موضع بحث، لم تنتهي بعد، وواشنطن مهتمة بأمر الحوار مع إيران، ولكن الولايات المتحدة ترغب أولا في رؤية سلوك أفضل من الجانب الإيراني في الساحة الدولية.

مسودة رسالة رئيس الجمهورية للمسؤولين في إيران لإذابة جليد العلاقات بين البلدين، وفتح الباب أمام المحادثات المباشرة بين الطرفين.

وأضافت الصحيفة: إنه منذ انتخاب الرئيس (أوباما) ووزارة الخارجية مشغولة بإعداد هذه الرسالة كرد على رسالة (أحمدى نجاد) التي أرسلها تهتة لفوز أوباما. وطبقا لمسؤولين دبلوماسيين فإن هذه الرسالة بمثابة تغير في لهجة العداء التي كانت سائدة في عهد الرئيس السابق (بوش) بالنسبة لإيران، إحدى دول محور الشر.

وطبقا لما أورده (الجاردان)، فإن مسؤولي الخارجية قد أعدوا حتى الآن ثلاث مسودات لهذه الرسالة، أكدوا فيها أن الولايات المتحدة لا تسعى للإطاحة بالنظام الإيراني، ولكنها فقط تطالب بتغيير سلوكها.

وأضافت الصحيفة: إنه جاء في إحدى هذه المسودات

المقترحة، أن الشعب الإيراني يعيش ظروف معيشية صعبة وغير مناسبة مقارنة مع وضع الدول المجاورة، وأن إيران أصبحت من الدول التي فقد الغرب ثقته فيها، وأن الولايات المتحدة تطالب إيران برفع أيديها عن دعم الإرهاب في المنطقة.

وكان بعض مستشاري الرئيس الأمريكي قد أوصوه بكتابة رسالة مفتوحة للشعب الإيراني بدلا من إرسالها إلى (نجاد)، حتى لا تستغل، وفي الوقت نفسه كان هناك قلق أوباما من تأثير هذه الرسالة على انتخابات الرئاسة الإيرانية المقبلة.

على جانب آخر، علق (سيمون تيسدال) المحلل في (الجاردان) على هذا الخبر، مؤكدا أن هذا الحدث يعد حدثا تاريخيا، وأن الخطوات الحذرة التي يقوم بها (أوباما) ستنتهي إلى عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، وأن إزالة سنوات الريبة والعداء بين البلدين بلا شك يمثل حدثا تاريخيا.

إيران على أعتاب قوة عظمى؟

مينا على اسلام ■ إيران ديبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٢/٢٠٠٩

بالنسبة للعرب وإيران، فهي القوة التي بكافة أشكال الدعم الأمريكي الدعم الذي لا تشوبه شائبة، أما نقطة الاختلاف الوحيدة بين إيران والعرب تجاه إسرائيل هو نوعية أدائهم، فبينما الدول العربية في المنطقة بسبب تزلزل قواعد السلطة في أنظمتهم بسبب الافتقار إلى التأييد الشعبي والبنية التقليدية غير الديمقراطية أحيانا يرون أن الصمت على ما تقدم عليه إسرائيل أو التعاون معها بشكل غير محسوس هو الذي يضمن مصالحهم، تتخذ إيران دائما موقفا معارضا ضد ماهية وجود إسرائيل في المنطقة، وقد قوي هذا الموقف خلال السنوات الأخيرة أكثر من ذي قبل.

والآن فإن إسرائيل وهي على أعتاب تطورات داخلية في إطار المنافسات السياسية من ناحية أخرى إقليمية في إطار الحربين المتتاليتين في جنوب لبنان وقطاع غزة من ناحية أخرى تواجه تحديات عديدة، فهي تسعى داخليا للتضخيم من صورة العدو الافتراضي المسمى إيران، ومع أن هذه هي السياسة المعهودة في بنية الحكومة الإسرائيلية التي تعمل على خلق وحدة وطنية عن طريق إختلاق عدو أو التضخيم من قوة هذا العدو بين اليهود المهاجرين من مختلف العرقيات واللغات هذا من جانب ومن جانب تحظى بدعم ومساعدات

خلال الأيام الأخيرة على الرغم من تزايد مستوى التهديدات والحرب النفسية من جانب المحافل الإسرائيلية ضد إيران والتي تتزامن مع تفشي موجة من المخاوف الإقليمية تجاه الأنشطة الإيرانية في المجالات النووية والتكنولوجية والعسكرية، كانت الأنظار تتجه بشكل أكبر نحو التطورات الساسية الداخلية في إسرائيل حتى تتضح جدية التهديدات وبالتالي تحديد نوعية التكتل داخل الحكومة الإسرائيلية.

وقلت الدول العربية في المنطقة وخاصة دول الواقعة جنوب الخليج من أن تصبح إيران قوة في حال أنها تعتمد بالأساس على دول فوق إقليمية توجد بينها وبين إيران اختلافات جذرية هو أمر ليس طبيعيا بالمرة.

والدول العربية في المنطقة من الناحية السياسية مرتبطة بالغرب من الناحية الاقتصادية مرتبطة بالنفط، والقاسم المشترك بينها وبين إيران التبعية إقتصاديا للنفط، أما القاسم المشترك بينها وبين الغرب هو الخوف من القدرات الإيرانية بالنظر إلى وجهات النظر الإيديولوجية التي تتبناها الدولة الإيرانية

لكن في هذه الأثناء فإن إسرائيل تمثل نقطة تخوف مشتركة

المجتمع الدولي، لكن برأي كثير من المحللين استمرار هذه السياسة من جانب تل أبيب في المستقبل القريب سيؤدي إلى أكثر من أن يكون حلا أو وسيلة لأنه في النهاية سيتهم الشعب الإسرائيلي قاداته بعدم الكفاءة في إدارة الموضوعات الناجمة خلق التوتر

ومع ظهور نتيجة الانتخابات الإسرائيلية، فازا حزبي كاديبا والليكود بغالبية الأصوات في هذه الانتخابات، ومع أن كاديبا تقدم على الليكود بمقعد إلا أنه لا يحظى بتأييد كبير بين الأجنحة الإسرائيلية، وإلى جانب حزب العمال كانت الأحزاب المعتدلة فقط على الساحة السياسية الإسرائيلية، وبسبب دعم ليبرمان زعيم الحزب اليميني إسرائيلي بيتنا لتنتياهو وصل حزب الليكود إلى رئاسة الوزراء بحصوله على أغلبية مقاعد الكنيست وأصبح مكلفا بتشكيل الحكومة.

وبهذا الشكل أصبحت تسيبي ليفني زعيمة حزب كاديبا المعتدل إلى المعارضة في البنية السياسية الإسرائيلية. لكن من ناحية أخرى أصبح الحزب اليميني مع التوجهات الدينية المتطرفة مكلفا بتشكيل الحكومة ويعارض عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتالي ستنعكس هذه الرؤية على حكومته.

وفي القصة تأخذ إيرا مكانة خاصة، إيران التي تعتبر حتى الآن من أعداء إسرائيل الأساسيين، وتفضل إسرائيل الخيار العسكري مع إيران، والآن مع مجيء حكومة متطرفة في إسرائيل مما لا شك فيه أنهم سيضخمون من التهديدات

التي تواجه المجتمع الإسرائيلي، وستتم إدانة كافة أشكال الدعم السياسي والمعنوي التي تقدمها طهران للحماس وحزب الله الأعداء الفعليين لتل أبيب، بل سيتم فرض قيود على هذا الدعم، وبصفة عامة يبدو أن هناك ظروفًا أكثر صعوبة ستواجه إيران في المنطقة، الظروف التي ستزيد التوتر على محور طهران تل أبيب، هذا التوتر إما أن يؤدي إلى وقوع مواجهة وإما أن عند حدود الدعايا والضغط النفسانية.

لكن بعض المحللين يتبنون وجهة نظر أخرى، وطبقا لاعتقادهم يعتبر مجيء نتينياهو فرصة بالنسبة لطهران، الفرصة التي ستزداد فيها مكانة إيران السلمية، وسيترتب على ذلك تعاون وتوافق الدول العربية في المنطقة مع إيران.

وفي المكانة والفرصة الجديدة ستستطيع طهران أن تستفيد جيدا من تخوف العرب من توسع إسرائيل المتطرف على حساب الفلسطينيين وتقدم نفسها كمؤيد للسلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا التحليل سيكون دوران السعودية نحو إيران أمرا طبيعيا، بل سيكون من المحتمل انعقاد صداقة وتقارب بين سائر الدول الحليفة للسعودية وبين طهران، ومن الممكن أن يكون مجمل هذه التطورات إيجابيا على المصالح القومية الإيرانية.

والآن يجب الانتظار حتى تتضح تركيبة الحكومة الإسرائيلية، وتعلن عن مواقفها بالنسبة للمنطقة وإيران والدول فوق الإقليمية، وفي هذه الحالة من الممكن القيام بتحليل التطورات المستقبلية للمنطقة.

علاقات طهران - واشنطن محور الزيارات الدبلوماسية

اعتماد (الثقة) ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٩

ان الجمهورية الاسلامية تشترط الافراج عن الدبلوماسيين الايرانيين الذين اعتقلوا على يد القوات الامريكية في اربيل كشرط اولي لاستئناف المفاوضات مع امريكا.

وثمة بعض المحاولات التي تقوم بها تركيا للوساطة بين ايران وامريكا، ويبدو أن هناك رغبة تركية قوية للعب دور كبير في المعادلات الاقليمية ومن هذا المنطلق نرى تصاعد الدور التركي في اكثر من ملف ساخن كالقضية الفلسطينية والملف الايراني ومحاولة رأب الصدع بين طهران وواشنطن.

كما أن هناك دولا اوروبية - كإيطاليا - تحاول ايضا لعب

تمثل زيارات كل من رئيس جمهورية العراق ووزيرة خارجية البحرين ورئيس الوزراء السوري الى طهران والزيارات المرتقبة لكل من الرئيس التركي والرئيس الطاجيكي لإيران، إضافة الى العلاقات الثنائية بين كل من هذه الدول وإيران، لكن فيها أجندة سياسية مهمة هي الوساطة بين إيران وأمريكا لإعادة العلاقات.

لقد صرح الرئيس العراقي جلال الطالباني فور وصوله الى طهران انه يعمل على إعادة العلاقات المباشرة بين طهران وواشنطن وانه سيتحدث مع سماحة القائد حول هذا الموضوع.

ولا يمكن ان نتوقع انفراجاً في هذا المسار او استئناف الحوار المباشر بين ايران وامريكا إلا تنازلات جادة من الجانبين الايراني والامريكي عن المواقف الصلبة التي تتبناها طهران وواشنطن.

دور الوساطة بين ايران وامريكا. ففي الآونة الاخيرة كشفت الحكومة الايطالية من اتصالاتها مع ايران من اجل الوساطة بينها وبين واشنطن. إن الملفات العالقة بين ايران وامريكا كثيرة وكبيرة جداً

صفقة متزامنة بين أمريكا وروسيا وإيران

ديپلماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٩/٢/١٧

محمود شورى

سيحتاج إلى قدر كبير من الاتصال بقوى مثل روسيا والدول الأوروبية وسائر القوى الأخرى.

وبعبارة أخرى، حتى تستطيع حل مشاكلها في المنطقة فإنها تحتاج إلى تعاون القوى العظمى، وأن واشنطن لا تستطيع أن تحرز تقدماً على طريقين في وقت واحد، أن تسير على وتيرة الأحادية الجانب السابقة، وأن تعمل بشكل ما على حل مشاكلها في الشرق الأوسط، وقد أثبتت فترة بوش أن هذا الأمر غير ممكن، فبينما كان يتحدث مع كل القوى العظمى باستثناء كان يريد حل القضايا بالاعتماد على القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني.

وبالنظر إلى أن السيد أوباما يعطي أولوية لحل قضايا الشرق الأوسط فلا بد من إعادة بناء وتحسين العلاقات مع القوى العظمى، والآن كما يتوقع تسعى أمريكا لتقديم أول امتياز للروس فيما يخص الدرع الصاروخية، والآن فإن السيد بايدن قد أكد على أن واشنطن يريد بدء علاقات جديدة مع موسكو.

العلاقات الجديدة بين واشنطن وموسكو؛ العلاقات القائمة بين طهران وموسكو

موضوع الدرع الصاروخية على الرغم من أن الأمريكيين كانوا يتابعونه بهدف مواجهة خطر إيران الصاروخي، إلا أن موسكو كانت قلقة منه، وعلى هذا الأساس يريد الأمريكيون أن يحققوا هدفين بضربة واحدة؛ الهدف الأول أن يحسنوا علاقتهم بروسيا؛ والثاني عن طريق هذا الأمر يحصلوا على امتياز من روسيا. والواقع لو أن الروس سيقدمون المساعدة للأمريكيين في الموضوع النووي الإيراني، من الممكن أن يكون هذا الأمر نقطة البداية لتخلي واشنطن عن موضوع الدرع الصاروخية.

وفي هذه الأثناء يجري إنضاج صفقة في اتجاهين؛ من ناحية ترك الدرع الصاروخية مقابل تعاون موسكو مع واشنطن

يقوم مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيراني بزيارة لموسكو، ومن المقرر أن يعقد خلال هذه الزيارة محادثات مع المسؤولين الروس وأن يقوم بزيارة لبعض الصناعات العسكرية الروسية. ويقال أن الهدف من هذه الزيارة التي تمت بناء على دعوة آتاتولي سرديكوف وزير الدفاع الروسي تطوير العلاقات الثنائية وإتمام بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل بين البلدين في المجالات الفنية والعسكرية.

وفي نفس الوقت وبالتزامن مع التوقعات الكثيرة حول زيارة وزير الدفاع لموسكو من البرنامج النووي الإيراني إلى الدرع الصاروخية الأمريكية، رفض سرجي لافروف في حديث تلفزيوني أي ربط بين إيران والدرع الصاروخية الأمريكية قائلاً بناء على وجهة نظر موسكو القائمة على الخبرة والحرفية لا علاقة مطلقاً بين الدرع الصاروخية والبرنامج النووي الإيراني.

يقول محمود شورى الخبير في الشؤون الروسية بمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام:

ليست هناك علاقة منطقية بين زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى موسكو وبحث موضوع الدرع الصاروخية الأمريكية في وسط وشرق أوروبا لكن بعد مجيء السيد أوباما وكما وعد قبل أن يتولى زمام الأمر، فإن أمريكا بصدد إجراء تغييرات على سياساتها الخاصة بالدرع الصاروخية. فإن موضوع الدرع الصاروخية كان من أهم معوقات تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن خلال الأعوام الأخيرة، وعلى افتراض أن تغيير ما سيطر على سياسات أمريكا وأنها ستراجع عن قراراتها في هذا الخصوص، سيتهيا جو مناسب للعلاقات الأمريكية الروسية، وبالنظر إلى أن سياسة أوباما الخارجية ستركز قضايا أفغانستان والشرق الأوسط، فإن أوباما

في الملف النووي الإيراني، ومن ناحية أخرى ترك الدرع الصاروخية مقابل تخلي طهران عن برنامجها النووي، وبهذا الشكل تعتزم واشنطن بيع شيء واحد لروسيا ولإيران، وبالتالي سيكون البرنامج النووي الإيراني هو ضحية التلاقي بين موسكو وواشنطن.

زيارة وزير الدفاع لموسكو
لكن هناك مسألة أخرى، لو أن السيد أوباما يريد أن يعيد النظر في علاقته بروسيا بشكل جدي سي طرح موضوعات أخرى تقوم على إعادة اتفاقية جديدة بين أمريكا وروسيا

مثل اتفاقية جور تشرنوردين في العام ١٩٩٥ بين موسكو وواشنطن بخصوص الحد من بيع الأسلحة لإيران. وهذه المسألة في حد ذاتها تخلق لإيران، كما أن هناك أشكالا من التعاون التقليدي بين طهران وموسكو ومن الممكن أن تكون زيارة وزير الدفاع في إطار هذا التعاون. لكن من الممكن أن تكون أحد الأسباب التي أدت إلى هذه الزيارة المخاوف والموضوعات الجديدة المطروحة بين موسكو وواشنطن وتأثيرها على التعاون في المجالات الفنية والعسكرية والتسليحية الإيرانية الروسية.

إيران وخيارات أوباما

The Washington Institute for Near East Policy 13 /1/ 2009

شخصية هائلة. وإذا كان يأمل في تكوين فريق من المتنافسين، فقد ينتهي به الأمر بتجميع عدد كبير من المتنافسين بدلا من فريق عمل متناغم. إن كل شخص، من بين جميع من قام بتعيينهم رائعون، لكنهم قد لا يعملون جيدا بصورة مجتمعة.

سوف يكون هدوء أوباما، وهو ما أثبتته خلال مناظراته مع جون ماكين، وقدراته الفكرية رصيدا جيدا له. فعلى سبيل المثال، يتمتع أوباما بدراية واسعة بفلسفة رينهولد نيبور، مما يدل على أنه ليبرالي واقعي يؤمن بأنه رغم أن السلطة تفسد، إلا أنه يجب استخدامها. ومع هذا، يُقابل ذلك وجهة نظر مأساوية متعنتة، متبناة أيضا من فلسفة نيبور. فقد أشار إلى أنه سيرفض إشراك جماعات مثل «حماس» و«حزب الله»، وستعامل معها من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لإبعاد دوائرها الانتخابية عنها. كما كشف أنه سيكون أكثر دعما للديمقراطية في لبنان من إدارة بوش.

والحقيقة هي أن إدارة أوباما مثقلة بقضايا تتعلق بالسياسة الخارجية. ورغم أنه سيرغب في إيجاد حل لحرب العراق بسرعة وترك القضية وراءه، فليس من المرجح أن يحدث ذلك. وعلاوة على هذا، سيتعين على أوباما التركيز على السياسة الداخلية خلال أول عامين من توليه السلطة، حيث سيذل وقتا وجهدا أقل بكثير في قضايا السياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يتعين على إسرائيل التعامل مع إيران وحدها. كما يعني هذا أيضا أنه من غير المحتمل أن تنخرط الإدارة [الجديدة] في الصراع العربي-الإسرائيلي كما كان متوقعا من قبل.

يتمتع باراك أوباما بالعديد من السمات التي قد تفيد كريس للبلاد. ومن يعرفون أوباما يصفونه بأنه ذا بصيرة نافذة جدا، مكتبته من انتقاء أشخاص ممتازين للعمل في إدارته في كل من السياسة الخارجية والداخلية. وبصورة خاصة، اختار أشخاصا واقعيين برهنوا على أنهم قادرون على الخوض في المواضيع المتعلقة بالشؤون الخارجية. وبناءا على السياسة الاقتصادية التي طرحها، فمن الواضح أيضا أنه مستعد للإصغاء إلى المستشارين.

كما أن أوباما يتمتع بالثقة بالنفس. قد يكون هذا أكبر رصيد له أو أكبر عائق له. وبالإضافة إلى عدد آخر من التعليقات الناتجة عن الثقة بالنفس بشكل ملحوظ، والتي أدلى بها ليس لغرض النشر، ذكر أوباما أنه يجيد كتابة الخطابات أفضل من محوريه، وهو أكثر دراية بالشؤون السياسية من مدراء سياسته، وهو محلل سياسي أفضل من محلليه السياسيين. كما يقول أيضا أنه يعرف السياسة الخارجية أفضل من السياسة الداخلية. لكن هذه الثقة بالنفس ربما قد جعلته يكون إدارته بطريقة يُحتمل أن تنطوي على مشاكل. فهو يسعى إلى تشجيع المناظرات من خلال بناء إدارته بطريقة مماثلة لتلك التي اتبعها الرئيس فرانكلين روزفيلت. وقام أوباما بتكوين فرق عمل زائدة عن الحاجة متخصصة في الاقتصاد والسياسة الخارجية، إلى درجة تفوق ما فعله فرانكلين روزفيلت، مما سيؤدي إلى منافسة قوية بين هذه الفرق لجذب انتباهه. وقد يؤدي قراره بتجميع فريق سياسة خارجية كله من النجوم، بالإضافة إلى تعيين العديد من "القيصرة" إلى مصادمات

بيتر بينارت

هناك طريقتان للتكهن بالكيفية التي سيشكل بها سياسي ما، السياسة الخارجية [لبلاده] بعد توليه مهام منصبه. الطريقة الأولى هي النظر إلى معتقدات السياسي وكلماته وأفعاله؛ والطريقة الثانية هي دراسة التحديات المقبلة.

ففي سعي جورج بوش إلى الابتعاد عن النموذج النمطي المحافظ، اتخذ عدد من الالتزامات الأيديولوجية والعسكرية الطموحة إلى سيرتها أوباما. لقد تم تعريف مبادرتي بوش الرئيسيتين - وهما الحرب على الإرهاب وتعزيز الديمقراطية - بشكل واسع لدرجة أنها غير قابلتين للتحقيق. فالأمر ببساطة يكمن في أنه لا يمكن ملاحقة كل دولة فيها حكومة استبدادية وكل دولة تدعم الإرهاب ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل.

لقد كانت النتيجة خلق فقاعة في السياسة الخارجية. فعندما كانت لدى الولايات المتحدة [قوة] عسكرية واقتصادية كبيرة، كان من السهل الاستئثار في العمليات العسكرية. ومع تغير الوضع في الوقت الحاضر، انفجرت فقاعة السياسة الخارجية ولا يؤمن أي شخص أنه بالإمكان خوض حرب سريعة بعد الآن. فالجيش مرهق، كما أن الجمهور يعارض أي عمل عسكري، ونحن مقيدون مالياً بسبب الاقتصاد الضعيف. وبالإضافة إلى ضعف موارد قوتنا الصارمة، انخفضت أيضاً قوتنا الناعمة، حيث يتجاوز النموذج الاقتصادي الصيني في الوقت الراهن نموذج الاقتصادات الليبرالية، وبذلك يوفر بديلاً للدول التي تحذو حذونا.

هناك قائمة مهام هائلة أمام إدارة أوباما، خلفتها سنوات بوش. فإيران ستكون عاملاً مركزياً في سياسة أوباما الخارجية، نظراً لإرتباطها بمشاكل تتعلق بالعراق ولبنان وإسرائيل. وإذا كان أوباما قادراً على إعادة إيران لكي

تدور في فلك الولايات المتحدة، فمن شأن ذلك أن يحذف العديد من البنود المطروحة على جدول الأعمال. ستكون هذه الاستراتيجية مماثلة لإشراك نيكسون للصين في السبعينيات من القرن الماضي، حيث حقق أهدافه من خلال التفريق والسيادة، بدلاً من الاحتواء. وربما تكون إدارة أوباما أيضاً على استعداد للحوار مع سوريا. لقد كانت إسرائيل تتحدث بالفعل بشكل غير مباشر مع السوريين، من خلال الاستعانة بوسطاء أترك.

عندما تتوسع الدولة بصورة كبيرة، تعود إليها واقعية السياسة الخارجية. والصعوبة التي تنطوي عليها هذه الواقعية هي أنها تبدو غير أخلاقية وانهازمية. قد يتمكن أوباما من تجنب هذه الصورة إذا تصور أن أهداف سياسته الخارجية قائمة على الكرامة، وليس على مفهوم الحرية الغامض. كما يمكنه التخفيف من حدة هذه الصفة إذا استغل السياسة البيئية كأداة للمشاركة.

يروق لبوش أن يقارن نفسه بترومان وخليفته بايزنهاور. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن أوباما ندد (بسياسة) بوش خلال حملته الانتخابية، إلا أن أوباما سيتبع في النهاية نفس الاستراتيجية الكبرى مع تغييرات طفيفة. إن التشبيه بترومان/بايزنهاور له علاقة بذلك، لكن ليس بالطريقة التي يراها بوش. لقد أخرج بايزنهاور أمريكا من كوريا، وهو ما لم يستطع أن يفعله ترومان. كما أنه اتخذ القرار الهام بعدم مشاركة الولايات المتحدة عسكرياً في فيتنام أثناء هزيمة الفرنسيين. لقد فعل أكثر بكثير من مجرد إدخال تعديلات طفيفة؛ لكنه ضيق من المسار العالمي الذي أطلقه ترومان أثناء فترة ولايته الثانية. كان ذلك هاماً بالنسبة "لفاعلية" سياسة الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي. وبهذا المعنى، قد يتضح أن أوباما شخصية شبيهة بايزنهاور.

جهود الإيرانيين في الترجمة من العربية إلى الفارسية

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

نجد كثيرا من المؤلفات قد كتبت بالعربية، وظلت هذه اللغة لغة للرسائل والدواوين. وهناك من العلماء الإيرانيين من ألف بالفارسية والعربية مثل ابن سينا (متوفى ٤٢٨ هـ)، وأبي حامد الغزالي (متوفى ٥٠٥ هـ)، ونصير الدين الطوسي (متوفى ٦٧٢ هـ)، وغيرهم. وهناك من الكتاب الفرس من ارتبطت شهرتهم باللغة العربية وآدابها أكثر من الفارسية، ونذكر من هؤلاء الصاحب بن عباد (متوفى ٣٨٥ هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (متوفى ٤٧١ هـ)، وبدیع الزمان الهمداني (متوفى ٣٩٨ هـ)، والزنجشیری (متوفى ٥٣٨ هـ)، وغيرهم. وهناك مؤلفات كتبت باللغتين العربية والفارسية معا مثل كتاب: "حداائق السحر في دقائق الشعر" لرشيد الدين الوطواط (متوفى ٥٧٣ هـ)، وهذا ما نجده أيضا في بعض أشعار الإيرانيين، حيث نظموا نوعاً من الشعر تختلط فيه الأبيات العربية بالأبيات الفارسية وهو ما يسمى بالملمع. ولا ننسى هنا القول إن أوائل كتاب الفارسية الحديثة كانوا من ذوى اللسانين، وهذا في حد ذاته يوضح لنا مدى تأثير الفارسية بالعربية وثقافتها. وجدير بالذكر أن اللغة العربية ما زالت تشكل حتى الآن مصدرا وإلهاما للغة الفارسية المعاصرة وتراكيبها الجديدة.

أما عن حركة الترجمة فقد اهتم الإيرانيون بالترجمة ونقل العلوم منذ القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقد نقلوا العديد من الكتب في المنطق والطب والهندسة والفلك والكيمياء، وغير ذلك من اللغات اليونانية والسريانية والبهلوية إلى العربية.

وقد اهتم الملوك السامانيون - (٨١٩ - ١٠٠٤ م = ٢٦١ - ٣٨٩ هـ) باللغة الفارسية - اهتماما كبيرا وشجعوا الشعراء والكتاب على استخدامها وكانوا يحترمونها ويجلونها، وقد

يرجع اهتمام الإيرانيين باللغة العربية وآدابها إلى ذلك الوقت الذي دخل فيه الإسلام إلى بلادهم وأخذت اللغة العربية تنتشر بين ربوعها، وأصبحوا ينظرون إليها نظرة مقدسة بصفقتها لغة القرآن والدين الجديد، فتعمقوا في دراستها حتى يتمكنوا من فهم دينهم وكتابهم الكريم، مما ساعد على انتشار هذه اللغة ورواجها.

والمعروف أن اللغة العربية ظلت في المرتبة الأولى من الناحية الأدبية حتى أواخر القرن الثالث الهجري تقريبا، حين أخذت القومية الفارسية تنهض من جديد، وتحاول أن تحيي معها اللغة الفارسية الحديثة أو الإسلامية، والتي اعتمدت في كثير من كلماتها ومصطلحاتها على اللغة العربية، كما أنها كتبت أيضا بحروف عربية. ونتيجة لهذا التأثير بالعربية وآدابها، فقد أصبح من غير الممكن أن يكتب الكاتب أو ينظم الشاعر شيئا بالفارسية بحيث تكون كتابته خلوا من الألفاظ العربية. ونرى كتاب الفرس القدامى يشيرون إلى أهمية الإطلاع على الأدب العربي والاقتباس منه، ومن هؤلاء النظامي العروضي السمرقندي صاحب كتاب "المقالات الأربع" (چهار مقاله) المؤلف في عام ٥٥٠ هـ وغيره، بل إن شاعرا كمنوچهری الدامغانی (متوفى سنة ٤٣٢ هـ) يعيب على أحد الشعراء عدم خبرته ودرايته بالشعر العربي، ويفخر بنفسه وبتفوقه في هذا المجال، ويقول ما ترجمته:

إنني أحفظ كثيرا من دواوين أشعار العرب،

وأنت لا تستطيع قراءة: ألا هبى بصحنك فاصبحين.

إشارة إلى معلقة عمرو بن كلثوم ومطلعها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا

وقد ظلت اللغة العربية هي اللغة الأولى من الناحيتين الأدبية والعلمية خلال العصر: الصفارى والسامانى والغزنوى، إذ

شجعوا الكتاب على ترجمة كتب قيمة إلى الفارسية مثل: "تاريخ الطبري" و"تفسير جامع البيان" للطبري و"كليلة ودمنة" لابن المقفع. ويطلق على كتاب "تاريخ الطبري" اسم "تاريخ البلعمي" أيضا نسبة إلى مترجمه أبي الفضل البلعمي (م ٣٦٣ هـ)، وذلك نظرا لأنه نقل موضوعات من كتب أخرى غير كتاب "تاريخ الأمم والملوك" للطبري، فتحول الكتاب من كتاب مترجم إلى كتاب مؤلف إلى حد كبير. وقد قام البلعمي وزير الأمير منصور بن نوح الساماني بناء على أمر ذلك الأمير بهذا العمل الضخم وبدأه منذ عام ٣٥٢ هـ. وكان البلعمي من كبار رجال القرن الرابع الهجري، وأبوه هو أبو الفضل محمد بن عبد الله البلعمي الذي كان وزيرا لإسماعيل بن أحمد الساماني وابنه أحمد منذ عام ٢٧٩ هـ، وقد توفي عام ٣٣٠ هـ.

أما ترجمة تفسير الطبري فهي ترجمة لكتاب جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري، وقد بدأت ترجمته إلى الفارسية أيضا بأمر من أبي صالح منصور بن نوح في نفس الوقت الذي أصدر أمره فيه بترجمة تاريخ الطبري، وقد تم استفتاء علماء بلاد ما وراء النهر بشأن ترجمة هذا التفسير فأجازوا ذلك، وقامت جماعة من العلماء بترجمته.

وهناك من المؤلفين من كتب كتابا بالفارسية ثم ترجمه بعد ذلك إلى العربية كما حدث بالنسبة لكتاب "التفهيم لأوائل صناعة التنجيم" لأبي الريحان البيروني أحد علماء القرنين الرابع والخامس الهجريين، فقد ألفه في بداية الأمر بالفارسية باسم ريحانه بنت الحسين الخوارزمية (عام ٤٢٠ هـ)، ثم نقله هو نفسه بعد ذلك إلى العربية، والنسختان موجودتان بين أيدينا. ويعتبر هذا الكتاب أول وأهم كتاب ألف حول علم النجوم والهندسة والحساب. وقد حاول البيروني الاستفادة من المصطلحات الفارسية الموجودة في علم الرياضيات وهي نفس المصطلحات التي بقيت من أواخر العصر الساماني، كما استخدم بعض المصطلحات الهندية والسنسكريتية، وقل استخدامه للألفاظ العربية.

وهناك بعض الكتب ترجمت في حياة مؤلفيها، ومن ذلك رسالة حي بن يقظان لأبي علي بن سينا، وهي قصة صوفية، وقد أصبحت هذه القصة موضع اهتمام كبير، وقد ترجمت بأمر من علاء الدولة كاكويه وتمت في بلاطه، ويبدو أن مترجمها وشارحها كان من تلاميذ الشيخ. وفي هذه الترجمة يأتي النص العربي لكل عبارة من العبارات أولاً، ثم تأتي ترجمتها تحت عنوان "تفسير"، ثم يأتي بعد ذلك شرح لها، ويكثر بها استخدام الألفاظ والتراكيب الفارسية القديمة، إلا أن الألفاظ العربية فيها ليست بالقليلة.

ومن يرجع إلى كتاب "الفهرست" لابن النديم يجده يذكر لنا أسماء كثير من الكتب التي نقلت إلى اللغة العربية.

ومما لا شك فيه أن الإيرانيين واصلوا جهودهم في الترجمة من العربية إلى لغتهم الفارسية على مر العصور، واهتموا بكل ما كتبه العرب بشكل عام، وما كتبه المصريون بشكل خاص، فترجموا بعض مؤلفات أحمد أمين وتوفيق الحكيم وطه حسين و د. عائشة عبد الرحمن وعباس محمود العقاد ود. زكي محمد حسن، ومصطفى صادق الرافعي، ومصطفى لطفى المنفلوطي، وكثيرين غيرهم.

ومن أهم هؤلاء المترجمين الإيرانيين في العصر الحديث عباس خليلي، وأبو الفضل طباطبائي، وخديو جم، وخليليان، وأحمد آرام، وغيرهم.

ولا يفوتنا القول بأن حركة الترجمة عند الإيرانيين من العربية إلى الفارسية لم تتوقف في أي وقت من الأوقات، فقد قام الإيرانيون بالترجمة لمعظم الأدباء العرب المعاصرين، واهتموا بالشعر بوجه خاص نظرا لحبهم وتعلقهم بهذا الفن منذ أقدم الأزمنة وحتى الآن.

ومن الشعراء الذين اهتموا بترجمة أشعارهم الشاعر العربي نزار قباني، ويعد هذا الشاعر من أشهر الشعراء العرب المعاصرين في إيران، فقد لاقى هذا الشاعر قبولا كبيرا عند المثقفين الإيرانيين، خصوصا في السنوات الأخيرة، وقد ساهمت الصحافة الإيرانية بشكل كبير في نشر ترجمات لكثير من القصائد العربية لهذا الشاعر، ولغيره من الشعراء العرب.

وضع الإيرانيون نزار في مصاف أكبر شعرائهم المعاصرين، وترجموا كثيرا من شعره ونثره وحواراته إلى الفارسية، ولاقت أعماله هذه إقبالا متقطع النظير، واستفاد من شعره، ومن آرائه المهتمون بالشعر المعاصر من الإيرانيين.

ومن أهم من ترجموا له الدكتور محمد رضا شفيعي كدكني الذي ترجم قسما من أشعاره نشرتها مجلة "سخن" في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ وهي من مجموعة "الرسم بالكلمات" (نقاشي بالكلمات)، وترجم له أيضا فصلا من كتاب "الشعر قنديل اخضر" (شعر قنديل سبز) [بيروت عام ١٩٦٤ الطبعة الثانية].

وفي عام ١٩٧٥ ترجم محمد باقر معين مجموعة "غضب السنابل" (خشم خورشه ها) المحتوية على قصيدة طويلة له طبعت عام ١٩٧٥.

وفي العام نفسه المذكور، ترجم فرامرز حسيني ثلاث قصائد له نشرتها صحيفة كيهان، منها قصيدة "شهرى كه نام آن بيروت بود" (المدينة التي كان إسمها بيروت)، و"بيروت بياخيز" وهي ترجمة قصيدة بعنوان "قومي كى يبقى العالم يا بيروت".

وفي عام ١٩٧٧ ترجم غلامحسين يوسفى كتابه قصتي مع الشعر بالتعاون مع د. يوسف بكار الأردني بعنوان (داستان

من وشعر).

وقد ترجم عبد الحسين فرزاد كتاباً بعنوان (الشعر والمرأة والثورة) محتويًا على حوار مع نزار قباني، وكانت هذه الترجمة عن الإنجليزية.

وفي عام ١٩٨٠ خصص الدكتور شفيعى كدكنى قسماً من كتابه "الشعر العربى المعاصر" لنزار قباني، وأعطاه عنواناً (أنشيد في العشق بلا نظير).

وفي عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ قدم الدكتور حسن حسيني شعراً لنزار في ملحق صحيفة "جمهورى اسلامى"، وترجم قصيدة له بعنوان "العصافير لا تطلب تأشيرة دخول".

بعد ذلك ترجم أحمد بورى مختارات من أشعار نزار عن الإنجليزية بعنوان "في قيد عينيك الزرقاوين". وفي عام ١٩٩٩ اختار موسى بيدج مجموعة من أشعار نزار سماها "بلقيس وأشعار أخرى في العشق".

هكذا لاقت ترجمة أشعار نزار إقبالاً في إيران لم تلقه ترجمة شاعر آخر في العصر الحديث، وكان القارئ الإيراني يتعامل مع النص المترجم وكأنه نص أصيل، ويحس بأنه يقرأ لشاعر من شعراء زمانه ودياره.

والحقيقة أن الأشعار التي ترجمها كدكنى، وموسى بيدج تعد سلسلة روعى فيها الذوق الإيراني، واستعملت فيها أساليب لا تتخل بالمتن مع وجود بعض التصرفات. ونلاحظ أن المترجم أحياناً كان يحذف بعض الصور الجريئة مراعاةً للجو الدينى والأخلاقي السائد حالياً في إيران. وقد توافرت للمترجمين المذكورين ثقافة موسوعية، وإحاطة تامة بالعربية والفارسية، وحس شعري، وتجربة واسعة في الترجمة، وتبقيات لثانيهما فرصة الإقامة في بعض الدول العربية والكتابة بالعربية في بعض المجالات اللبنانية.

وقد امتهن بيدج الترجمة منذ عام ١٩٨١ وله أعمال مترجمة من الأدب العربى المعاصر منها أعمال لغسان كنفانى، ومحمد الماغوط وغيرهما، وقد تعرف القارئ الإيراني على الشعر الفلسطينى للمرة الأولى من خلال ترجماته التي نشرت في الصحف كأشعار سميح القاسم، وأحمد دحبور، ومعين بسيسو، ومحمود درويش، وفدوى طوقان، ومحمد القيسى.

ومنذ فترة قصيرة حملت الصحف الإيرانية، وكذلك المواقع الإخبارية الإيرانية عناوين كثيرة عن رحيل الشاعر الفلسطينى محمود درويش، وقد حظيت قصائده بترحاب كبير في الأوساط الأدبية الإيرانية، كما أن أشعاره تدرس هناك في الجامعات كنموذج لشعر المقاومة والشعر العربى المعاصر.

وطبقاً لسجلات المكتبة الوطنية الإيرانية فقد ترجمت للشاعر الراحل عشرة دواوين إلى الفارسية هي: آخر الليل - خارج الأساطير - القطار الأخير - أوراق الزيتون - العصافير تموت في الجليل - غصن الورد - المزامير - يوميات الحزن

العادى - محاصرة - أنا يوسف يا أبى.

وقام بترجمة قصائد درويش عدد من المترجمين الإيرانيين المعروفين، ومن أبرزهم جاهد جهانشاهى، ويوسف عزيزى، وموسى بيدج، وتراب حق شناس، كما تضمن أرشيف المكتبة أكثر من خمسين مقالة حول الشاعر الراحل نشرت في عدد من الدوريات والصحف الإيرانية في مراحل زمنية مختلفة.

ويصف المترجم جهانشاهى محمود درويش بأنه لم يكن شاعراً فقط، بل كان شعراً ولغة وألماً وعشقاً ورمزاً لمقاومة فلسطين. وقارن جهانشاهى بين درويش، والشاعر التشيلى بابلو نيرودا، والشاعر الألمانى ريلكه، وأكد أن درويش تربع على عرش شعر المقاومة.

أما موسى بيدج الذى ترجم له أيضاً فاعتبر درويش نموذجاً لانطلاقة الشعر العربى الحديث وشعر المقاومة في العالم أجمع، وأضاف أن تعابير العشق والاستعارات التي ضمنها شعره بكثافة كانت ممتزجة بحب الوطن. وأكد مترجم "العصافير تموت في الجليل" أن اسم درويش يوقظ في ذاكرة الإنسانية جمعاء معنى النضال ويذكرها بقضية فلسطين.

ويرى بيدج أيضاً أن فلسطين قضية رفعت أشعار درويش إلى الأوج، إلا أن شعره في الوقت نفسه له مكانته البارزة من الناحية الفنية والنقدية.

وفي الاحتفال الذى أقامته الأوساط الأدبية الإيرانية في إيران في شهر سبتمبر الماضى احتفاءً بمن وصفته شاعر المقاومة الأول، وعرض فيه الفيلم الوثائقي "سفر إلى فلسطين" قال الشاعر الإيراني الدكتور محمد رضا شفيعى كدكنى "إذا أردنا انتخاب اسم عندما يذكر تتداعى إلى الذهن فلسطين فهو محمود درويش".

ومن أشهر المترجمين الإيرانيين المعاصرين الذين ترجموا لنزار قباني، وخالد سليمان، وغادة السمان، وبدر شاكر السياب، والدكتور عبد الحسين فرزاد المترجم والباحث والناقد وأستاذ الجامعة الإيراني، وهو متخصص أصلاً في النقد، إلا أن معرفته باللغة العربية وآدابها دفعته إلى ساحة الترجمة، خاصة للشعر العربى. ويمكن القول بأنه تخصص في أعمال الشاعرة الفلسطينية غادة السمان وترجم لها معظم أعمالها إلى الفارسية.

وقد صدرت أخيراً في الكويت مجموعة شعرية جديدة للشاعرة سعاد الصباح حملت عنوان "قصائد حب" مصحوبة بترجمة شعرية إلى اللغة الفارسية للمترجمين موسى بيدج، وسمير أرشدى أستاذ اللغة الفارسية وآدابها. والمجموعة الصادرة عن دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع تضم أكثر من مائتى صفحة، الهدف منها توفير مرجع شعري جديد للطلاب الإيرانيين الذين يدرسون اللغة العربية وآدابها في

الجامعات الإيرانية في وقت يزداد فيه إهتمام هذه الجامعات بتدريس اللغة العربية وآدابها.

وقد ضم كتاب سعاد الصباح ثمانى قصائد حب للشاعرة ومقدمة بقلمها اعتبرت فيها القصائد "محاولة لهدم كل الحوائط الحجرية التي تفصل بين الأنثى وأنوثتها. . بين المرأة وحقها الطبيعي في أن تتنفس. . وتتكلم. . وتعيش". وأضافت في مقدمتها "إن الحجر على صوت المرأة ووضعها تحت الحراسة جعل المجتمع العربي ينطق بصوت واحد. . هو صوت الرجل بكل خشونته، وملوحته، ونبرته المعدنية".

وجاء الكتاب بتمهيد للمترجم سمير ارشدى أشار فيه إلى أهمية شعر سعاد الصباح وإهتمام الجامعات الإيرانية بدراسة اللغة العربية مقابل إهتمام الجامعات العربية بتدريس اللغة الفارسية، الأمر الذى استدعى طباعة الكتاب باللغتين ليكون موثلاً ومرجعاً لكل الباحثين.

ولا يفوتنا هنا أن نقول أن روايات نجيب محفوظ، وجبران خليل جبران تعد الأكثر إقبالا بين متكلمي الفارسية، وقد ترجم كتاب "النبي" لجبران إلى اللغة الفارسية عشر مرات، وصدرت بالفارسية أيضا نسخة مترجمة لرواية "ميرامار" لنجيب محفوظ، كما ترجمت أيضا قصائد مختارة للفيتورى والبياتى.

ومن أهم الكتب التى صدرت في إيران مؤخرا كتاب عنوانه "من أنشودة المطر إلى مزامير الورد الحمراء - رواد الشعر العربى المعاصر" (از سرود باران تا مزامير گل سرخ - پیشگامان شعر امروز عرب) تأليف وترجمة موسى اسوار، ويقع في نحو ٧٢٠ صفحة، وقد نشرته دار نشر "انتشارات سخن" في عام ١٣٨١ ش = ٢٠٠٢ م. وإذا نظرنا إلى عنوان الكتاب نجد أن أنشودة المطر هو عنوان قصيدة للشاعر العراقى بدر شاكر السياب (متوفى ١٩٦٤)، أما مزامير الورد الحمراء أو "مزامير"، فهو عنوان قصيدة للشاعر الفلسطينى محمود درويش.

وقد كتب المؤلف مقدمة طويلة عن الشعر العربى المعاصر في نحو مائة صفحة استعرض فيها مفهوم الشعر المعاصر وخصائصه وأهم مؤسسيه من أمثال نازك الملائكة وبدر شاكر السياب في العراق، ومن بعدهم عبد الوهاب البياتى، ثم بلند الحيدرى، ثم صلاح عبد الصبور في مصر، وتوفيق صايغ في فلسطين، ويوسف الخال، وأدونيس، وخليل حاوى في لبنان. واعتبر المؤلف أن السياب ونازك والبياتى هم طلائع ورواد تطور الشعر العربى المعاصر، ثم تحدث في مقدمته عن تأسيس جمعية باسم "حركة الشعر" أسسها في عام ١٩٥٧ جماعة من الشعراء المحدثين في لبنان، وفي مقدمتهم يوسف الخال، وأدونيس، وخليل حاوى، ونذير العظمة، ومن خلالها أعلنوا عن رأيهم بصراحة في الشعر وقاموا بنشر

ذلك في مجلة الشعر التى أسسها يوسف الخال عام ١٩٥٧. وقد تعاون كثير من الشعراء العرب مع هذه المجلة وأمدوها بقصائدهم ومقالاتهم، ومن هؤلاء نازك الملائكة، والسياب، والحيدرى من العراق، وفدوى طوقان، وجبرا إبراهيم جبرا، وسلمى الجيوسى من فلسطين، ونزار قبانى، وفؤاد رفقه من سوريا، ولحق بهم بعد ذلك شعراء من أمثال محمد الماغوط من سوريا وأنسى الحاج من لبنان.

ويستمر المؤلف في مقدمته الطويلة في الحديث عن التطور الذى لحق الشعر العربى المعاصر من ناحية الوزن، ويشير في هذا الصدد إلى جهود نازك الملائكة، ثم أحمد عبد المعطي حجازى، ثم يشير إلى التطور من حيث الموضوعات أيضا، وظهور شعر المقاومة بعد حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل، والاستفادة من التجارب الشعرية عند شعراء العالم. ثم يتحدث عن التطور من حيث اللغة الشعرية ورأى الشعراء المحدثين في أنه لا توجد كلمات شعرية وكلمات غير شعرية بمفردها، بل إن الكلمة تكتسب شاعريتها من خلال استخدامها في الشعر.

وبعد أن تحدث في مقدمته عن الشعر الحر، تناول بالبحث الشعر المنشور الذى ذاع عند بعض الشعراء، خاصة محمد الماغوط، وتوفيق صايغ، وأنسى الحاج، إلا أن هذا النوع من الشعر لم يجذب الكثيرين من الشعراء المعاصرين على حد قوله.

ويرجع المؤلف التطور اللغوى الذى حدث في الشعر المعاصر إلى إطلاع الشعراء المحدثين على وجهات نظر شعراء الغرب بالنسبة لهذا الموضوع، خاصة تى. اس. اليوت وريتر وغيرهما، وتناول فكرة اقتراب لغة الشعر من اللغة العادية البسيطة، وضرب مثلا على ذلك بشعر نزار قبانى، كما تحدث عن تحلى الشعراء عن بعض أنواع المفردات مثل الكلمات المهجورة التى لم يعد لها وجود إلا في المعاجم، والكلمات الضخمة الرنانة التى تستخدم في الخطابة، وغير ذلك. كما تحدث عن استفادتهم من أنواع أخرى من الكلمات ومنها الكلمات الرائجة والشائعة في الاستعمال كاستخدام كلمة "نوم" مثلا بدلا من كلمة "رقاد"، وكذلك الكلمات المباشرة والجريئة التى تعبر عن الأشياء والأعمال والأفكار بشكل مباشر، والتى اعتبرها البعض غير صالحة للشعر قبل ذلك، فاستخدموا كلمات مثل "النعال" و"المعدة" و"البصاق" وغير ذلك، ومن الكلمات التى استخدموها أيضا كلمات معربة مثل: "باص" و"قترينة".

كما تحدث الكاتب أيضا عن بعض التطورات النحوية في الشعر المعاصر مثل حذف واو العطف بين الكلمات والجمل، ويرى أن هذا ربما كان بتأثير قراءة الشعر الإنجليزى. وعندما يتحدث عن الشاعر المصرى صلاح عبد الصبور

يرى أن شعره حافل بمشاهد الحياة المختلفة، وكل مشهد من هذه المشاهد يعبر عن جانب خاص من حياة الناس في مدن مصر وقراها، بل وفي منطقة الشرق الأوسط كافة.

ثم يضيف المؤلف إلى كل هذا خاصية أخرى للشعر المعاصر ألا وهي الاستفادة من الأساطير، وقد عمد بعض الشعراء إلى ذلك سواء كانت هذه الأساطير بابلية أو مصرية أو مسيحية أو إسلامية، إلا أن هذه الاستفادة تختلف من شاعر إلى شاعر، فقد استفاد منها السباب بقدر كبير، واستفاد منها بدرجة أقل محمود درويش، وفي مصر قبلها البعض ولم يقبلها البعض الآخر.

أما عن الخصائص الموضوعية للشعر المعاصر في رأيه فإنها تتلخص في أن هذا الشعر يتمحور حول الإنسان وأحواله وأوضاعه، كما أنه يعبر عن تجارب حقيقية، فلم يكن هدف الشعراء الوصول إلى منصب أو جاه، إلا أنهم كانوا يسعون وراء إيقاظ الشعوب وتحريضهم على التدخل من أجل تقرير مصيرهم، ومن هنا قل شعر المناسبات في أشعارهم. كما تميز الشعر المعاصر أيضاً بالموضوعات السياسية، وقد ألهمت كثير من الأحداث الشعراء المعاصرين.

أما الشعراء الذين ترجم لهم هذا المترجم قصائد من العربية إلى الفارسية فهم: بدر شاكر السياب (أربع قصائد)، نازك الملائكة (قصيدتان)، عبد الوهاب البياتي (سبع قصائد)، بلند الحيدري (خمس قصائد)، يوسف الخال (قصيدتان)، ادونيس (أربع قصائد)، خليل حاوي (أربع قصائد)، أنسى الحاج (ست قصائد)، توفيق صايغ (قصيدتان)، محمد الماغوط (خمس قصائد)، نزار قباني (عشر قصائد)، محمد الفيتوري (خمس قصائد)، صلاح عبد الصبور (أربع قصائد)، أحمد عبد المعطي حجازي (خمس قصائد)، أمل دنقل (أربع قصائد)، سعدى يوسف (إثنتى عشرة قصيدة)، محمود درويش (ست قصائد).

وأشير إلى القصائد التي ترجمها للشعراء المصريين ومنهم صلاح عبد الصبور الذي ترجم له: أحلام الفارس القديم (رؤياهاى شهسوار قديم)، والإبحار في الذاكرة (به دريا زدن در حافظه) وليليّه (شبانه)، وأصوات ليلية للمدينة المتألّمة (چهار صداى شبانگه‌اى از شهر دردمند). أما أحمد عبد المعطي حجازي فقد ترجم له قصائد: سلة ليون (سبدى ليمو)، ومقتل صبي (مرگ پسر)، وتعليق على منظر طبيعي (تفسير يك منظره)، والعودة من المنفى (بازگشت از تبعيد)، ومصاييح الشوارع (چراغهاى خيابانها).

ويترجم لأمل دنقل في هذا الكتاب أربع قصائد هي: مقتل القمر (بردار كردن ماه)، والورقة الأخيرة الجنوبي (باز پسين برگ جنوبى)، وزهور (گلها)، والطيور (پرنداها).

وفي مقالة بعنوان: "الترجمة الأدبية من العربية إلى الفارسية"

لموسى بيدج، وهى عبارة عن ورقة بحثية شارك بها كاتبها في مؤتمر التواصل الحضارى، الهند وإيران نموذجاً، والذي عقدته كلية الآداب، تحدث كاتب المقالة عن الإنتاج الأدبي المترجم من العربية إلى الفارسية خلال الأربعين سنة الماضية، وحصره في ثلاثة مجالات:

١- الشعر العربى الحديث ٢- الأدب القصصى العربى (قصة - رواية) ٣- الأدب المسرحى العربى.

وأضاف لهذه الأنواع الثلاثة بعد ذلك البحوث والدراسات النقدية المترجمة من الأدب العربى، ثم تحدث عن بعض الإشكاليات والعقبات التى تعوق مسيرة الترجمة وتمنعها من تأدية مسؤولياتها في مضمار من الجسور الثقافية لتعميق أواصر الصداقة والأخوة بين الشعبين العربى والإيراني.

يبدأ الكاتب مقالته بالحديث عن القصيدة الحديثة، ويذكر أن القارئ الإيراني تعرف على الشعر العربى الحديث من خلال النقل والترجمة في نهاية الستينيات من القرن الماضى، فقد ظهرت آنذاك ترجمات للشعراء الجدد على مستوى الصحف والمجلات الإيرانية، ومن هؤلاء الذين ترجمت بعض أشعارهم الحساسية البياتي، والفيتوري، ومحمود درويش.

وفي السبعينيات تقوم الثورة الإسلامية في إيران، وترجم الأشعار التى تعبر عن غضب الشعراء العرب لما يجرى في بلدانهم، ومن الأشعار التى ترجمت قصائد لمحمود درويش، ونزار قباني، والبياتي.

وبعد انتصار الثورة واهتمام قادتها باللغة العربية ظهرت مجموعة من المترجمين الذين نقلوا كثيراً من أشعار المقاومة العربية إلى اللغة الفارسية، خاصة شعراء المقاومة الفلسطينية من أمثال سميح القاسم، ومعين بسيسو، وترجموا لشعراء من لبنان من أمثال محمد على شمس الدين، وشعراء عراقيين مهجرين من أمثال مظفر النواب، وأحمد مطر.

وفي العقد الأخير من القرن المنصرم اهتم الإيرانيون بأنواع أخرى من القصائد فظهرت ترجمات تحكى عن الضائقة الإنسانية، وعن الحب والفوارق الاجتماعية وغير ذلك، فأصبحت قصائد نزار قباني تنصدر قائمة الشعر العربى الحديث بالفارسية، فصدر له في غضون سنوات قليلة أربعة عشر كتاباً تحتوى عشرة منها على مختارات شعرية والبقية تختص بكتابات الشريعة.

وتحتل الشاعرة الكويتية سعاد الصباح المرتبة الثانية في القائمة، فقد أحصى لها عشرة دواوين شعرية مترجمة إلى الفارسية من قبل ثلاثة مترجمين، وبالطبع فإن بعض هذه الدواوين تكررت ترجمتها لأن الشاعرة لم تطبع عشرة كتب من أشعارها أصلاً.

وفي المرتبة الثالثة تأتى الشاعرة السورية غادة السمان

بخمسة كتب، ويأتى أدونيس بأربعة كتب في المرتبة الرابعة، وتأتى حصص الشعراء الآخرين، والتي تصل إلى سبعين إصداراً شعرياً.

ومن ملاحظات كاتب هذه السطور على الشعر المترجم مايلي:

أ- أنه لا يوجد عمل مؤسستى متكامل يتكفل بهذه المهمة ويتفادى الأخطاء الشائعة من جهة، ويكرس مساعى المترجمين فى الطريق الأصوب من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تصدر الترجمات الشعرية على النحو التالى:

١- يأتى الاختيار من قبل المترجم نفسه ولأسباب شخصية.

٢- يأتى الاختيار من قبل دار النشر، والتي تفكر فى الغالب فى الكسب المادى من وراء المشروع.

وعلى هذه الوتيرة لا تأخذ الترجمة الأدبية منحها الصحيح أحياناً؛ فمثلاً يصدر لشاعر عدة ترجمات، ولا يصدر لشاعر مهم آخر أياً منها. وبالتالى، لا تكتمل الصورة الشعرية العربية لدى القارئ الإيرانى.

ب- لم يبد الإيرانيون اهتماماً بالقصة العربية كما فعلوا بالنسبة للشعر، وكل ما ترجم فى هذا الباب لا يتعدى مائة كتاب، وقد ركز المترجمون على أعمال أربعة أشخاص بالتحديد هم: جورجى زيدان، وغسان كنفانى، وجبران خليل جبران، ونجيب محفوظ.

ونجد أن أعمال نجيب محفوظ لم تترجم إلى الفارسية قبل انتصار الثورة ما عدا رواية واحدة هى "الرص والكلاب"، إلا أنه بعد فوز هذا الكاتب الكبير بجائزة نوبل للآداب، انتهت دور النشر إلى أعماله، فترجم منها اثنتى عشر كتاباً توزعت بين الروايات والمجموعات القصصية. أضف إلى هذا: "يوميات نائب فى الأرياف" لتوفيق الحكيم، و"موسم الهجرة إلى الشمال"، و"عرس الزين" للطيب الصالح، و"أقدام حافية فوق البحر" لإحسان عبد القدوس، و"أرض النفاق" ليوسف السباعى، و"يوميات مدينة حزينة" لليل محمد صالح.

وكاتب هذه المقالة يرجع السبب وراء عدم ترجمة الأدب القصصى العربى إلى احتوائه على عبارات باللغة الدارجة، ويصعب على المترجمين الإيرانيين ترجمتها لأنهم تعلموا الفصحى فقط.

ج- أما بالنسبة للأدب المسرحى، فقد ترجم من الأدب المسرحى العربى القليل، ومن ذلك: "أصحاب الكهف"، و"سليمان والملكة سبأ"، و"شهر زاد" لتوفيق الحكيم، و"مأساة الحلاج" لصالح عبد الصبور، و"المدينة الفاضلة" لحسين إسماعيل مكى، و"الحسين" لوليد فاضل.

د- هناك أيضاً الدراسات النقدية التى اهتم الإيرانيون

بترجمتها إلى الفارسية، نذكر من ذلك ترجمتهم لكتاب "الأدب الحديث فى فلسطين" (١٨٦٠ - ١٩٦٠) لكامل السوافيرى، وكتاب "مقدمة الشعر العربى" لأدونيس، و"النقد العربى" لشوقى ضيف، و"مصادر مسرح توفيق الحكيم" لمحمد عثمان، و"تاريخ الأدب العربى" لحنا الفاخورى، و"الأدب المقارن" لطف ندا، و"الصورة الشعرية عند الجرجاني" لكمال أبو ديب، و"فلسطين فى الشعر العربى الحديث" لخالد سليمان، و"التراث فى الشعر العربى الحديث" لأحمد عرفات الضاوى، و"الرمزية فى أدب نجيب محفوظ" لفاطمة الزهراء محمد سعيد، و"النقد الأدبى الحديث" لعبد الفتاح محمد أحمد، و"اتجاهات الشعر العربى الحديث" لإحسان عباس، و"الصوفية والسريالية" لأدونيس.

هـ- ومن الأعمال الثرية التى قام المترجمون الإيرانيون بترجمتها نذكر:

"يوميات الحزن العادى" لمحمود درويش، و"الأيام" لطف حسين، و"جمهورية فى الأتوبيس" لنزار قبانى، و"الطفولة، الشعر، المنفى" فى حوار مع أدونيس، و"قصتى مع الشعر" لنزار قبانى، و"المرأة والقصيدة والثورة" لنزار أيضاً.

و- وبما يلاحظ على بعض الترجمات الفارسية أنها تترجم عبر لغة وسيطة كالإنجليزية أو الفرنسية، كما هو الحال فى ترجمة بعض أشعار أدونيس، ودرويش، وقبانى، ومعين بسيسو، وسعاد الصباح، وهى ظاهرة غير صحيحة وتؤدى أحياناً إلى الابتعاد عن المعنى الأصلى للنص.

ز- كما يلاحظ أيضاً أن بعض الكتب تترجم عدة مرات تحت عناوين مختلفة كما هو الحال بالنسبة لرسائل جبران إلى مى زيادة التى طبعت عدة مرات بعناوين متعددة على النحو التالى:

١- رسائل حب ٢- الشعلة الزرقاء ٣- رسائل محفوظة ٤- رسائل حب أخيرة ٥- رؤيا فى الضباب، وهذا الأمر يضلل القارئ والمهتم.

ح- والحقيقة أن حصة الأدب العربى لا تشكل أكثر من اثنين فى المائة من نسبة ترجمة الآداب العالمية إلى الفارسية، ورغم هذا الفقر فقد تجاوز عدد الكتب الصادرة المائتى كتاب.

وهكذا نرى اهتمام الإيرانيين بالإنتاج الفكرى للعرب جميعاً، واهتمامهم على وجه الخصوص بما ينتجه المصريون، فالعلاقة بين الشعبين الإيرانى والعربى ستظل قائمة طالما بقى الإيرانيون يدينون بدين الإسلام ويهتمون بلغة القرآن. وسيظل الإيرانيون ينقلون إلى لغتهم الفارسية كل ما يرونه مفيداً ونافعاً من الفكر العربى، وسيظل العرب والمصريون بصفة خاصة ينقلون من الفارسية إلى العربية كل ما يرونه جديراً بالترجمة سواء من التراث القديم أو الإنتاج الفكرى

الحديث للناطقين باللغة الفارسية. وهذا الدور تقوم به طائفة ممن تعلموا اللغة العربية وأجادوها في إيران، وطائفة ممن تعلموا اللغة الفارسية وأدائها على مستوى العالم العربي، بل لا أكون مبالغاً إذا قلت على مستوى كثير من دول العالم أجمع، وهذا هو إنتاجهم في النقل من الفارسية إلى العربية شاهد على ذلك، حيث تمتلئ مكتبات الجامعات المصرية بالعديد من البحوث والترجمات الخاصة بهذه الدراسات، كما تنتشر في مكتبات بيع الكتب في طول البلاد وعرضها أعداد وفيرة من إنتاج المتخصصين في هذا المجال، سواء كانت مؤلفة أو مترجمة عن الفارسية. ويسهم المركز القومي للترجمة والهيئة العامة للكتاب ودور النشر الخاصة في طباعة مثل هذه الكتب، ويشجعون على تداولها لأنها تضم تراثاً فكرياً إسلامياً نحن في حاجة للإطلاع عليه حتى نتمسك بهويتنا الإسلامية ونضيف إلى فكرنا ما هو جديد وصالح.

وقد حظي الشعر كما لاحظنا بالنصيب الأوفر من هذا الاهتمام، والشعر بطبيعته محبوب للنفس يعرض الأفكار في شكل مختصر وموجز، تكتنفه الصور الجميلة، والأخيلة البديعة، والكلمات المتقاة بدقة، وتنبعث منه الموسيقى، فتقبل عليه النفس بشغف وحب أكثر من النثر الخالص.

كما أن الإيرانيين وجدوا في بعض هذه الأشعار ما يتلاءم وفكرهم المعاصر، خاصة فيما يتعلق بشعر المقاومة، والوقوف أمام كل غاصب محتل، والتصدي لكل جبار ظالم، ومن هنا اهتموا بترجمة أشعار محمود درويش وغيره من الشعراء الفلسطينيين على وجه الخصوص.

أضف إلى هذا، أن الإيرانيين من الشعوب المحبة للشعر بشكل عام، وهم يحفظون من أشعارهم الفارسية الكثير والكثير، والإيراني إما أن يكون شاعراً أو قارئاً للشعر ومحباً له، ومقبلاً عليه.

المراجع:

- ١- از سرود باران تا مزامير گل سرخ - پیشگامان شعر امروز عرب - موسی اسوار - تهران ۱۳۸۱ ش.
- ٢- تاریخ ادبیات در ایران - دکتر ذبیح الله صفا - جلد اول - تهران ۱۳۳۸.
- ٣- الترجمة الأدبية من العربية إلى الفارسية - موسی بیدج - مقالة منشورة في مجلة "شيراز" العدد التاسع - ربيع ٢٠٠٨ طهران.

٤- نقد وترجمة نزار قباني في إيران - د. ندى حسون

COM.FRL.STARTIMES٢

٥- الفارسية تحتضن قصائد سعاد الصباح - عدنان

ابوزيد

WWW.INCIRAQ.COM

٦- أدباء إيرانيون : درويش كان لغة وعشقا - فاطمة

الصمادي - طهران

WWW.ALJAZEERA.NET

٧- نقش ایرانیان در نهضت ترجمه وجنبش علمی

مسلمانان - کریم شاکر

WWW.FARSNEWS.COM

بعد مرور ثلاثين عاماً على قيام الثورة .. شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعاً للتغيير

سمير زكى البسيونى

٨٢

على الساحة الإيرانية من حالات اضطراب وعدم استقرار في أوساط الطلاب والشباب هو مؤشر لغضب هذا الجيل، وعدم رضاه عن سياسات النظام في الداخل والخارج؟ وهل لدى الشباب في إيران القدرة على القيام بعملية تغيير داخل إيران أم لا؟

الجيل الثالث:

يطلق على الشباب في إيران الآن الجيل الثالث للثورة، وهم فئة الشباب دون الثلاثين عاماً، وذلك للتمييز بينهم وبين الجيل الأول الذي قام بالثورة ووضع المبادئ الأولى لها أمثال آية الله الخميني، وعلى خامنئي المرشد الأعلى للثورة حالياً من جهة، والجيل الثاني المتمثل في قيادات الحرس الثوري، أمثال الرئيس محمود أحمدي نجاد، و غلام علي حداد عادل عضو مجلس الشورى. ورغم حالة الثورة والتشدد التي يبدو عليها كل من الجيلين الأول والثاني، فقد بدا من الواضح أن جيل الشباب - وبعد مرور ثلاثة عقود على قيام الثورة - بدأ يفتر حماسه الثوري. ويمكن القول إن هناك سببين رئيسيين أفرزا حالة الانفصال الواضحة لدى الشباب الإيراني عن توجهات النظام:

أولهما: عدم معاشة جيل الشباب للثورة، فهذا الجيل لم يعاصر فترة تصدير الثورة أو فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكنه تربى في الجامعات الإيرانية والمعاهد التكنولوجية ومقاهي الإنترنت والقنوات الفضائية والأفكار الليبرالية، ولذلك فالشباب الإيراني لم يعرف الثورة الإسلامية ولا أبجدياتها الأيديولوجية إلا من خلال المنشورات الموزعة مجاناً والدروس الملقاة في المؤسسات التعليمية والخصص الدعائية في وسائل الإعلام، وفي المساجد والحسينيات، ولهذا كان فهم

تحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير ٢٠٠٩ بمرور ثلاثين عاماً على قيام الثورة الإسلامية. وبقدر ما يحمل هذا التاريخ من دلالات إيجابية بالنسبة للنظام الإيراني، يحمل أيضاً مخاطر على هذا النظام. فإذا كان النظام الإسلامي في إيران يفخر بمرور ثلاثة عقود على تأسيسه وصموده وسط كافة الضغوط والمؤثرات الإقليمية والدولية، ورغم أن هذا النظام قادر حتى الآن على إدارة معظم ملفات السياسة الخارجية بقدر معقول، فإن ثمة تحدياً خطيراً يواجهه هذا النظام في الوقت الراهن، يتمثل في تطلعات الجيل الثالث من الثورة؛ أي الشباب الإيراني، والذي يبدو في تصرفاته وتوجهاته مخالفاً بشكل كبير لتوجهات نظام الجمهورية الإسلامية، الأمر الذي يؤكد أن هذا النظام يواجه تحدياً داخلياً لا يقل في خطورته عن التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه إيران.

صحيح أن وسائل الإعلام الإيرانية تنقل مشاهد كبيرة للشباب الإيراني يخرج في مظاهرات تأييد ومبايعة للنظام إلا أن هذا لا ينفي أن هناك توجهات جديدة لدى الشباب في إيران تختلف بشكل أو بآخر عما تنادي به الجمهورية الإسلامية ومبادئها التي أرساها آية الله الخميني منذ عام ١٩٧٩.

وهنا ثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا الإطار أهمها: ما هي درجة الاتساق أو الاختلاف داخل إيران بين الشباب والنظام؟ وهل الشباب الإيراني بنفس درجة ثورية النظام تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية؟ وهل لدى الشباب الإيراني نفس القدر من الكراهية المعلنة من جانب النظام تجاه الولايات المتحدة؟ وهل انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة ودعوته لإجراء حوار مع إيران سوف يزيد من رغبة الشباب الإيراني ومطالبته للنظام بعودة العلاقات مع الولايات المتحدة؟، وهل ما يجري

هؤلاء الشباب للمبادئ الثورية في إيران يعتمد بصورة أكبر على الفهم والإدراك منه على التجربة. فالشباب الإيراني لا يتذكر الآن الفساد وعدم المساواة اللذين كانا موجودين في عهد الشاه، مثلما حدث للجيلين السابقين، ولكنه يتذكر فقط حالة العزلة التي باتت تعيش فيها إيران بعد الثورة.

ثانيهما: الأوضاع الاقتصادية السيئة، فرغم أن إيران تعد من الدول الغنية بالنفط والغاز، إلا أنها تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة، أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة. وطبقا للإحصاءات الرسمية، فإن ١٥٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، بينما تقدر الإحصاءات غير الرسمية هذه النسبة بـ ٤٠٪. المهم هنا أن هذه النسبة يتركز معظمها في فئة الشباب، وهو الأمر الذي يدفع إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية بين الشباب في إيران مثل الإدمان. ففي دراسة نشرتها وكالة فارس للأنباء، هناك ٧٠٪ من أعمار المدمنين في إيران تتراوح بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين عاما؛ أي في فئة الشباب. كل هذا يؤكد أن هناك حالة من الانفصال بين الشباب والنظام الحاكم في طهران.

الشباب الإيراني بعد فوز أوباما:

منذ أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى. فمن الواضح أنه خلال الفترة التي تولى فيها أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية، خطت إيران خطوات كبيرة في طريق المواجهة والصدام مع العالم الخارجي. وعلى المستوى الداخلي، كان من المتوقع أن أحمدى نجاد - الذي فاز في الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء - سوف يقوم بتوجيه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية. ورغم هذا، ومع قرب انتهاء رئاسة أحمدى نجاد يبدو أنه فشل بشكل كبير في هذا الإطار، والدليل على هذا ما قام به الطلاب في جامعة أمير كبير منذ عدة سنوات - خلال زيارة أحمدى نجاد للجامعة - من حرق لصور أحمدى نجاد وترديد عبارات مناهضة له مثل الموت للديكتاتور، وهو الأمر الذي يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط الشباب عن سياسة نجاد الداخلية، بالإضافة إلى الإضراب الذي حدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، والذي قام به تجار البازار، وذلك اعتراضا على الضرائب.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن الواضح أن رؤية الشباب الإيراني للخارج مختلفة بشكل كبير عن رؤية النظام الإيراني. ولتوضيح هذا الاختلاف، يمكن تناول واحدة من أهم قضايا السياسة الخارجية الإيرانية، والتي يبدو من خلالها الاختلاف بين الجانبين، وهي قضية العلاقات مع الولايات المتحدة. فعندما قامت الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الشيطان الأكبر، الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل التي لم تعترف بها حتى الآن، وتسعى القيادة الإيرانية دائما إلى تأكيد فكرة العداء الموجود بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، وأن كلتا الدولتين تسعى بشتى السبل لإسقاط

النظام الإيراني. وتسعى إيران دائما إلى إصباح فكرة الإجماع الشعبي على مسألة العداء للولايات المتحدة وإسرائيل. فأحمدى نجاد عندما طالب بمسح إسرائيل من على الخريطة، أكد أن كلماته هي كلمات الأمة الإيرانية، وأن الشعب الإيراني يوافق في كراهيته الحادة لإسرائيل. ولكن بعد مرور ثلاثة عقود على قيام الثورة، يبدو أن رؤية الشباب الإيراني للولايات المتحدة ليست على هذا النحو، فالكثير من الشباب الإيراني لا يتبنى مواقف رافضة للولايات المتحدة وإعادة العلاقات معها، يقول ناريهان مصطفىاوى أحد الطلبة الإيرانيين إن الكثير من الطلاب الإيرانيين الآن لا يتبنون مواقف رافضة للولايات المتحدة، بل ويذهب نشطاء طلابيون إلى أن الوقت قد حان لتغيير واشنطن وتدرس تبني سياسات جديدة تجاه الجمهورية الإسلامية.

وتوجه أوباما نحو فتح قناة للتعامل مع إيران، بعكس الرئيس السابق جورج بوش الذي رفض الدخول في محادثات مباشرة مع طهران، بل وأدرجها ضمن دول أطلق عليها شعار "محور الشر"، وإن كان ممتزجا بتهديد تشديد العقوبات حال فشل الحوار، مما يفسح المجال لأمل حذر بين الكثير من الطلاب في الجامعات الإيرانية. وأضاف مصطفىاوى الذي يدعو للإصلاح في الجمهورية الإسلامية أنه "إذا وفي أوباما بوعده بالتغيير فسيكون هناك أمل لإعادة العلاقات".

وتذهب الطالبة مينو صمدى (٢٤ عاما) إلى أن "الولايات المتحدة قوة عظمى، ومن الخطأ عدم إعادة العلاقات معها"، مشيرة إلى أن "الاستيلاء على السفارة كان ضروريا قبل ٣٠ عاما، والآن من الضروري أن تعود العلاقات". وتقول سهيلا الصدر (٢١ عاما)، وهي طالبة تدرس الأدب الإنجليزي: "أحب التكنولوجيا الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي. لماذا يجب أن نكون أعداء للولايات المتحدة؟"

أما قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي التي يحاول النظام الإيراني دائما استخدامها لتقوية شرعيته في الداخل، ورغم المظاهرات التي خرجت في إيران بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلا أن المواطن الإيراني العادى المحاصر بالعديد من المشكلات مثل البطالة وارتفاع الأسعار وغيرها يرى أنه ليس هناك سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيراني. فإيران ليست لها نزاعات إقليمية مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين فلسطينيين في إيران. وإلى يومنا هذا، يصل عدد الجالية اليهودية في إيران إلى ٢٥ ألفا، وهو أكبر عدد لليهود في منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل.

صحيح أن الشباب الإيراني - مثل غيره من الشباب في باقى الدول العربية والإسلامية - لديه الرغبة في الدفاع عن فلسطين، إلا أن هذا الشباب أيضا - مثل غيره من الدول - محاصر بالبطالة والتضخم، فجيل الشباب في إيران يرى أن مشكلات الحياة اليومية هي الأولى باهتماماتهم، وأن الأفكار الأولى التي حملتها الثورة، مثل تصدير الثورة ومعاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى العزلة السياسية والأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى سمعة دولية سيئة.

الأمر نفسه ينطبق على بعض توجهات السياسة الخارجية الإيرانية مثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس، وهو الأمر الذي يمثل إحدى نقاط النقد المهمة الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية، خاصة من جانب الشباب الذي يعاني من أزمات اقتصادية طاحنة. الغريب هنا أنه عقب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، عرضت إيران المساعدة في تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان، الأمر الذي سبب موجة استياء كبيرة داخل إيران. وعلى الجانب الآخر، يتلقى عمال الإغاثة في إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع في إرسال الدعم إذا كان الزلزال في غزة أو جنوب لبنان. ولهذا، يرى الشباب في إيران أنه في ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية، توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووي.

الأمر نفسه يمكن ملاحظته على البرنامج النووي الإيراني، فالنظام الإيراني يروج دائماً لفكرة أن المشروع النووي يمثل مطلباً شعبياً لجميع الإيرانيين. ورغم هذا، نجد أن هذا الإجماع غير موجود بهذا الشكل، خاصة بين فئات الشباب الذين يرون في الاستمرار في هذا البرنامج عقبة أمام الانفتاح على العالم الخارجي. صحيح أن الإيرانيين يبدون سعادتهم عندما تعلن الحكومة عن أي تقدم في البرنامج النووي، ولكن هذا يجب ألا يؤخذ كدليل على مشاركة الشعب الإيراني الحكومة وجهة نظرها، لأن الإيرانيين، خاصة الشباب، لا يرون أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية، لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة، كما يبدى الشباب الإيراني قلقه من البرنامج النووي خوفاً من جر إيران إلى مواجهة عسكرية، فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) موجودة حتى الآن خاصة الآثار الاقتصادية. الأكثر من هذا، أن معظم الشباب الإيراني - حتى لو كان مؤيداً للبرنامج النووي الإيراني بدعوى الفخر الوطني أو تحقيق المجد للأمة الإيرانية - ليس لديه خلفية كافية عن البرنامج النووي الإيراني من الناحية التقنية.

من الواضح أنه رغم ما يبديه النظام الإيراني من تشدد وتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية في السياسة الخارجية، وفي العلاقات مع بعض الدول، نجد أن الشباب في إيران يميل نحو تبني أسلوب براجماتى في التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة التي يرى فيها النموذج الديمقراطي الذي ينبغي أن تكون عليه إيران. ورغم هذا، ساهمت حرب العراق وما آلت إليه من عدم استقرار في تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة لدى الشباب الإيراني. فبعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان، تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكي في طهران، ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام في إيران، وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية في المنطقة.

وما حدث في العراق جعل الإيرانيين ينظرون إلى المشروع

الأمريكي في العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد في إيران الآن ينظر إلى العراق كنموذج للتغيير. وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران: عندما ننظر إلى الوضع في العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيون سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر في بلدهم. فقبل حرب العراق، كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين في تغيير سريع وغير عنيف للنظام، ولكن ما حدث من فوضى جعل معظم الإيرانيين - حتى المعارضين للنظام - يفضلون استمرار هذا النظام بدلاً من العيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب.

المهم هنا أن المشكلة التي يمثلها الشباب الإيراني قد تكون هي الأقوى في حداثتها وتأثيرها وخطورتها على النظام الإيراني من كل الضغوط الدولية المفروضة عليه، فالنظام الإيراني نجح بشكل كبير في التصدي لسياسة الاحتواء الأمريكية، كما نجحت إيران أيضاً في المضي بخطوات ثابتة نحو استكمال برنامجها النووي، وهذا ربما يعود إلى أن هذا النظام قادر بشكل كبير على نسج العلاقات المختلفة للهروب من الضغوط أو تفاديها، كما أنه قادر على القيام بلعبة الصفقات مع الأطراف المختلفة لحماية مصالحه. ورغم هذا، تبدو مشكلة الشباب الإيراني وتطلعاته أكثر خطورة، لأنها لا يمكن أن تحل من خلال نفس الأسلوب الذي تستخدمه الدبلوماسية الإيرانية عند التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، والقائم في كثير من الأحيان على التهديد وكسب الوقت لإنجاز ما تريد من أهداف. ولهذا، يمكن القول إن هذا الجيل هو قبلة إيران الموقوتة، ليس فقط لأنه يؤثر بشدة في اتجاهات الرأي العام الشعبى الإيراني، ولكن لأنه الجيل الأبرز في إظهار أشكال الاعتراض المباشر على النظام الإيراني.

السؤال إذاً: أين تقف إيران الآن؟

السؤال مهم، نظراً لوجود أوجه تقارب عدة بين بعض المظاهر التي كانت موجودة في إيران في فترة ما قبل قيام الثورة وفترة الجمهورية الإسلامية الراهنة. ومن أهم أوجه التشابه حالة الانقسام الموجودة الآن بين المواطنين الإيرانيين والقيادة الإيرانية، وهي الحالة نفسها التي كانت عليها إيران في أواخر السبعينيات، حيث يشعر العديد من الإيرانيين العاديين اليوم بحالة من التذمر والسخط تجاه كبار المسؤولين في قضايا فساد، كما أن الارتفاع في أسعار النفط لم تنعكس آثاره الإيجابية على المواطن الإيراني، وإنما اقتصر العائد على فئة محدودة من المسؤولين في النظام، فهل معنى هذا أن إيران مقبلة على ثورة جديدة؟

بالرغم من حالة الانفصال بين الشباب والنظام الإيراني، ورغم ما تمثله مشاكل هذا الجيل من تهديد للنظام، إلا أن فرص التغيير ليست كبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها: أنه لا توجد قناة منظمة للتعبير عن حالة السخط الشعبى، كما أن حركة الإصلاح الموجودة في الداخل غير قادرة على القيام بخطوات جريئة، فالجميع يفضل النظام الحالي بما يحويه من مساوئ، بدلاً من خوض تجربة العراق الراهنة.

العدالة الانتقالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بين الخميني وأحمدى نجاد

الشيءاء الدمرداش العقالي
باحثة في الشؤون الإيرانية

وقد ساهمت لجان الأرجنتين ١٩٨٣م ، وتشيلي ١٩٩٠م في ترسيخ معني العدالة الانتقالية لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان . كذلك ما يُعتقد أنه ساهم في ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية هو فتح ملفات وكالة الأمن الداخلي السابق في ألمانيا ، ومنع منتهكي حقوق الإنسان السابقين من الوصول إلى مناصب في السلطة من خلال ما عرف بعمليات التطهير في تشيكوسلوفاكيا ١٩٩١م . وكان للجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأتها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥م دورا مقدرا في الدفع بالنقاش حول مجال العدالة الانتقالية . كما أشتهرت في هذا المنحى المحكمتان الجنائيتان الدوليتان في رواندا ويوغوسلافيا . وتعتبر كل هذه الأشكال من مواجهة الماضي هي اللبنة الأولى التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية كمجال وتطورها وترسيخها إلى أن توجت تلك الجهود بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر قمة التطور في نضال البشرية ضد إمتهان كرامتها وانتهاكاتها . ويمكن الإشارة هنا إلى أن أي محاولة للاعتداد علي القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات تعتبر جزءا من تاريخ عمليات العدالة الانتقالية .

مواجهة الماضي وأثرها في إرساء السلام وتعزيز التحول الديمقراطي:

ما من شك في أن مواجهة الماضي بشفافية وعلى هدى من مبادئ العدالة الانتقالية له كبير الأثر في إرساء السلام والسلم الاجتماعي ، ودعم التعايش السلمي ، وتعزيز التحول الديمقراطي، وهناك الكثير من الدوافع والمبررات لمواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وتتمثل هذه المبررات في ما يلي:

تعزيز الديمقراطية وتقويتها : وذلك. لإعتبار أن

مفهوم " العدالة الانتقالية " هو السعي من أجل تحقيق العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي ، والإهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ، وتطبيق هذه الاستراتيجيات عمليا بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية . وتهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع إرث الانتهاكات الإنسانية بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الاجتماعية ، والعدالة الجنائية ، وعدالة إصلاح الضرر ، والعدالة الاقتصادية ، هذا بجانب أنها تتضمن تدابير تتوخى هدفا مزدوجا وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة، مع الأخذ في الحسبان الصفة الجماعية لبعض أشكال الانتهاكات .

والنشاط في هذا المجال يرون أن هذا المصطلح "العدالة الانتقالية" هو مفهوم جديد يتعلق بالمجتمعات التي تعيش تحولا ديمقراطيا ، وقد سبق أن دفعت هذه المجتمعات ضريبة دم ، وعاشت أجواء عنف مثل الاختفاء القسري والاعتقال والتعذيب والإعدام خارج القانون . بل ويتعلق بفكرة المصالحة مع الماضي وحفظ الذاكرة الجماعية، وذلك بإنصاف الضحايا وفتح الملفات المغلقة ومعالجة الآثار التي ترتبها "دورات الدم" على المستوى الاجتماعي والفردى .

تاريخ العدالة الانتقالية :

يُرجع البعض إرهابات ظهور هذا المجال إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاکمات نورمبرغ والقضاء علي النازية ، ويرى آخرون أن معالمها بدأت تتشكل وتنضج مع تشكيل محاکمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات ومع المتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين، وجهود تقصي الحقائق في أمريكا الجنوبية ؛

الديمقراطية لا يمكن أن تقوم على أكاذيب ، وأن مواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة ، وذلك من خلال إرساء مبدأ المحاسبة ، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي : ويتمثل هذا الواجب في قيمة التذكر وفي قبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا ، ولأن النسيان هنا يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة ، ولأنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه لذلك فمن الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشفافة من خلال أشكال عديدة .

لنمنع ذلك في المستقبل : وذلك لخلق نوع من الردع ، فالتذكر والمحاسبة هما وحدهما الكفيلان بالحيلولة دون ارتكاب انتهاكات في المستقبل .
تشكيل الحكومة الإسلامية :

بعد أن خاض العالم الإسلامي الإيديولوجيات المعاصرة من وطنية أو قومية أو ليبرالية غربية أو اشتراكية عسكرية أو حتى ماركسية تقليدية ، جاءت الثورة الإسلامية في إيران حاملة شعار الإسلام الثوري ، بإعتباره إختياراً للمسلمين يحفظون من خلاله حرياتهم ؛ خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م . ومع كون الثورة الإسلامية الخمينية شيعية ، ولكنها كما يؤكد قائدوها الخميني ، تحمل في طياتها حلم المسلمين جميعاً عندما حملت شعار إيران اليوم وفلسطين غداً.

وقد اتبع نظام الجمهورية الإسلامية الفقه السياسي في الشريعة الإسلامية . باعتباره يتضمن الأوامر والنواهي والإرشادات التي أوحى الله تعالى بها إلى رسوله الكريم ، بغية هداية البشر وتنظيم حياة أهل القبلة وتوجيههم نحو إقامة مجتمع الحق والعدالة ليرتقوا من خلال ما تفرضه الشريعة من معتقدات وأخلاق وممارسات إلى مستوى منصب الخلافة الإلهية . من هنا يقسم الفقه السياسي الشريعة إلى قسمين : أحكام العقيدة وأحكام النظام . أحكام العقيدة وتسمى أيضاً "أحكام السلوك النظري" ويدرسها علم الكلام أو الإلهيات أو علم أصول الدين . أما أحكام النظام وتسمى أيضاً "أحكام السلوك العملي" ويدرسها علم الفقه . والفقه يتمثل في جانب كبير من اجتهادات الفقهاء ، ومهمة الفقيه هي "تحديد التكليف العملي لكل حادثة في حياة الإنسان" .

ويرى فقهاء الشيعة أن مسألة البيعة هي من أهم محاور البحث في الفقه السياسي أو هي المحور الأم في مباحث الفقه السياسي لأن البيعة هي الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي ، وتنتخب بها الحاكم الذي ترتضيه وترتبط هذه المسألة بمسألة الرئاسة والسيادة في الدولة الإسلامية ، والحياة السياسية للمسلمين . وقد أخذ المسلمون العادة

العربية المعروفة في وجوب البيع للدلالة على وجوب الطاعة في العهد والميثاق مع الامام . فالبيعة إذن تعبر عن التخلي الكامل عن الأنفس والأموال ، وتسليم الأمر كله لله تعالى وهذه هي حقيقة حالة التعهد الكامل بالطاعة والانقياد التي تتضمنها البيعة .

وعندما جاء الخميني بنظريته الخاصة بالولاية الاعتبارية أو ولاية الفقيه فإن موضوعها ومصادرها وأدلتها داخلة في إطار فقه الشيعة الإمامية الجعفرية ، وما قدمه الخميني بشأنها يدخل ضمن اجتهاداته في الفقه السياسي الشيعي ومستمدة من أصوله ومبادئه ، وهي تقدم حلاً اجتهادياً بإقامة حكومة فعلية أساسها البيعة والانتخاب تعالج الجمود الذي نتج عن الغيبة المعطلة لولاية الأئمة المستخلفين الذين استمدوا ولايتهم من مبدأ الإستخلاف أو الوصية الذي قام عليه المذهب الجعفري .

وقد قام الخميني وتلامذته بالدعوة لهذه الفكرة حتى أصبحت فكرة الثورة في قلب كل إيراني ، وما كان على الخميني إلا أن يستقل طائرة العودة إلى طهران ، حتى يبايعه الشعب كله ، وتقوم الثورة الإسلامية ، ويعلن آية الله الخميني قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٠ فبراير ١٩٧٩م ، وتبدأ دولة ولاية الفقيه بالرؤية الخمينية . ولإجماع الشعب الإيراني على مقاومة حكم الشاه ، وحاجته إلى زعيم يقود هذه الثورة للإطاحة بطغيان الشاه قد جعل هذه النظرية تلقى قبولا جماعيا من علماء الشيعة وعامتهم مع قليل من التساؤلات .

وبعد إنتصار الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية الأولى في إيران ، شكلت لجنة من علماء الفقه الإسلامي والفقه القانوني المعاصر فأعدت مشروع الدستور الإسلامي للجمهورية الإيرانية الأولى الذي عرضه الخميني على الشعب الإيراني للإستفتاء العام بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٩م ، فأقره وأصبح هو أساس نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولى ولازال كذلك حتى اليوم . وتعتبر نصوص هذا الدستور أكبر مرجع علمي لدراسة نظريته عن الحكومة الإسلامية . خاصة وأن الخميني يرى أن الله تعالى أوكل للفقهاء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حكم إسلامي تفسيراً للحديث الشريف " العلماء ورثة الأنبياء " ومادام محمد صلى الله عليه وسلم قد أوجبت عليه رسالته إقامة الدولة الإسلامية فإن ورثته وهم علماء الإسلام يلتزمون بما التزم به الرسول الأمين محمد بن عبد الله أي إقامة الحكومة الإسلامية .

وحيث أن مفكري الشيعة كانوا أكثر المسلمين دأباً ونشاطاً في محاولة وضع نظام حكم عصري له واجهة إسلامية . وأن التجربة الإيرانية في الحكم الديني موجودة منذ زرادشت

حتى تولى آية الله الخميني . نجد أن الثورة الإيرانية ١٩٧٩م كانت ضرورة تاريخية لتجديد شباب الحكم الديني في إيران ، وأن الخميني لم يبتدع نظرية ولاية الفقيه بل أستعان بكتب الفقه الشيعي القديمة للوصول إلى نظرية ولاية فقيه جديدة ذات أفكار خاصة به .

راعى الخميني في بلورته للحكومة الإسلامية شروط تحقيق العدالة الانتقالية دون أن يدري أن هناك هذا المصطلح أصلاً ، مؤكداً على أن العدالة في أعظم مفاهيمها تتجلى في الشريعة الإسلامية ، وأن المحاولات الإنسانية لبلورة مفهوم العدالة الانتقالية إنما هي تمهيد لتحقيق العدالة الشاملة بمفهومها الإسلامي ، وأن هذه المحاولات لم ولن تصل لكمال الشريعة الإلهية . وقد جاءت أطروحات الخميني في حكومته الإسلامية كالتالي :

نشر الوعي الإسلامي ، الاجتماع من أجل نشر المبادئ ، عاشوراء جديد ، المقاومة على المدى الطويل ، إصلاح الهيئات الدينية ، إزالة آثار العدوان الاستعماري الفكري والخلقي ، إصلاح المتقسين ، تطهير المراكز الدينية من فقهاء السلاطين . وعليه تكون الأسس التي أعتمد عليها الإمام الخميني هي نفس الأسس التي دعا إليها مفهوم العدالة الانتقالية ولكن على أساس الشريعة الإسلامية ، وإن كانت ذات صبغة شيعية ، فجاءت مناهج وآليات العدالة الانتقالية عند الخميني كالتالي : المحاكمات ، البحث عن الحقيقة ، تعويض الضحايا وجبر الأضرار ، الإصلاح المؤسسي ، إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية .

المحاكمات : وتعتبر أول فئة كبيرة من آليات العدالة الانتقالية وبموجب القانون الدولي تلتزم كافة الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان الماضية ومحاسبة المسؤولين عنها وفرض عقوبات عليهم ، والتي تتطلب كحد أقصى الالتزام بالتسليم أو المتابعة ، وكحد أدنى إلحاق عقوبة غير قضائية لا تتنافى كثيراً مع حجم جريمة حقوق الإنسان المعنية .

البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق : نبعت الحاجة إلى هذه الآلية من المطالبة الملحة للمجتمعات التي تعيش في مرحلة إنتقالية بتفسير لمدي وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت في الماضي أو في أثناء حكم النظام السابق . وينادي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وأطراف عديدة بكشف "الحقيقة" حول الماضي ، وقد نادى نشطاء حقوق الإنسان والمدافعون عن الديمقراطية وأبرزهم نيلسون مانديلا بوضع سجل دقيق عما وقع في الماضي ومن خلال ذلك يمكن التعبير عما عاناه الضحايا .

تعويض الضحايا وجبر الأضرار : في ظل الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان أصبح لزاماً على الحكومات ليس فقط التصدي لمرتكبي الانتهاكات بل أيضاً ضمان حقوق

الضحايا وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن ما لحق بهم من أضرار ومعاناة .

الإصلاح المؤسسي : وهو موضوع ذو صلة وثيقة بأهداف العدالة الانتقالية ويعتبر أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات وتحتاج هذه البلدان إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى ، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري أو ديمقراطي في المستقبل .

إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية : ويتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة ، أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر . ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي عن طريق الدولة بإقامة النُصُب التذكارية وغيرها ، أو بشكل غير رسمي بتلقائية وعفوية من الأهالي كبناء جدارية أو زراعة أشجار أو تشييد مظلة أو أي شكل للتذكر . ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف عليهم وعلى المظالم والانتهاكات التي وقعت عليهم وتعريف الناس بماضيهم ، أو زيادة وعي المجتمع ، أو دعم أو تعديل رواية تاريخية ، أو تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى الذي يدعم عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوي محلي . ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظاعات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في عملية العدالة الانتقالية . إن تذكر الماضي يتيح نوعاً من تكريم الضحايا ، كما إن آليات التذكر يمكن أن تساهم في بلوغ أهداف أخرى للعدالة الانتقالية بما ذلك تقصي الحقيقة ، وضمان عدم تكرار ما تم من انتهاكات مستقبلاً ، وتحفيز الحوار والنقاش حول الماضي ، ووضع سجل تاريخي مناسب ، ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر أضرار الضحايا . ويمكن أن تكون النُصُب التذكارية كجبر رمزي للأضرار أو بمثابة تعويض معنوي للضحايا هذا بجانب دورها الحضاري الهام الذي يمكن أن يكون مكملًا ، لكن مختلفاً للغاية ، عن الإجراءات الجنائية والقانونية المعقدة وإجراءات المحاكمات .

فإذا راجعنا تطبيق الخميني لنظرية العدالة الانتقالية نجد أنه يقسم أفكاره عن الحكومة الإسلامية إلى ثلاثة موضوعات رئيسية ، تتفرع منها نقاط تفصيلية كثيرة :

أولاً : ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية .

ثانياً : شكل الحكم الإسلامي .

ثالثاً : سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية . والنقطة الثالثة تمثل تطبيقاً لنظرية العدالة الانتقالية في

الحكومة الإسلامية الإيرانية، حيث يشرح الخميني نوعين من الطرق لنشر أي فكرة تؤدي إلى التغيير، فهو يرى أن الطريقة الأولى : تبدأ بالنشاط الدعائي الذي يمكنه أن يغير أفكار بعض العاملين في مؤسسات الدولة وبالتالي يبدأ العمل سوياً للتغيير. والطريقة الثانية : تكون عن طريق خارجي بالقوة يقتلع أسس الحكومة القائمة ، وإحلال حكومة جديدة . وهو في هذا الجزء يوجه معظم حديثه للفقهاء من ناحية ، وللشباب من ناحية أخرى . ويقسمه إلى ١٠ نقاط :

نشر الوعي الإسلامي : هنا يأمر الفقهاء إلى أن يدخلوا السياسة إلى أحاديثهم للناس بجانب فتواهم في الأمور المعيشية . ويقول " على الفقهاء بيان المسائل والأحكام والأنظمة الإسلامية وتقريبها إلى الناس من أجل إيجاد تربة صالحة تعيش على سطحها النظم والقوانين الإسلامية " . وهنا يأمر الشباب المسلمين للعمل مع الفقهاء ويقول " يا جيل الشباب ، اجمعوا أمركم واعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " . يدعو أخيراً المجمع العلمية أن تذكر الناس بما كانت عليه الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام ، وكيف آلت إليه من ملك عقيم ، لا عدل فيه ولا مساواة .

الإجماع من أجل نشر المبادئ : يرى الخميني أن عباديات الإسلام عادة توأم سياساته وتدبراته الاجتماعية ، مثل ما للحج وصلاة الجماعة من آثار سياسية بجانب ما لها من آثار خلقية وعاطفية . ومن ثم يدعو إلى اعتبار هذه الاجتماعات فرصاً ذهبية لخدمة المبدأ والعقيدة ، حتى يبين فيها الفقهاء العقائد والأحكام والأنظمة على رؤوس الأشهاد . واكتشاف ما وضعه الإسلام من حلول جذرية لكل مشاكل المسلمين ، ثم يدعو إلى التقليد بخطب أمير المؤمنين عليه السلام التي كانت تسوق المسلمين إلى ميادين الجهاد ، وتضع أنجح الحلول لمشاكل الناس في الحياة . ثم يأمر إلى جعل خطبة الجمعة منارة للتوعية والإرشاد والقيادة ، حتى تسع هذه الأفكار الإسلامية أكبر الميادين .

عاشوراء جديد : هنا يدعو الخميني المسلمين عموماً والفقهاء خصوصاً ، بالاحتفاظ بذكرى عاشوراء الحزينة ، بل ويؤكد على أن تكون المصائب التي جرت على دين الإسلام من أول يوم وإلى يومنا هذا عاشوراء جديدة . ثم يناشد جميع أبناء الإسلام ، أن يكونوا أشداء وأقوياء في بيان حاجتهم للناس ليغلبوا عدوهم بكل أسلحته وعساكره . ويؤكد على الفقهاء والذين يراهم (حصون الإسلام) أن يسعوا بكل جهدهم إلى أن يبينوا للناس العقائد الحققة ، والأنظمة الإسلامية ، وطرق الجهاد والنضال ، حتى يقودوا الناس ، لأن الناس تنقاد للفقهاء لقاءً إذا مساوا في الأهلية والإخلاص ، ونكران الذات .

المقاومة على المدى الطويل : يؤكد الخميني في هذه النقطة

على أن إقامة حكومة إسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضنية ، وعليه فيجب العمل الآن بجد ، لأن ما تزرعه الأجيال الحالية ، تجنيه الأجيال القادمة . وهذه هي سنة الحياة وأن خدمة الدين لا ينبغي أن تقوم على المصلحة الفردية . ويضرب المثل بإسشهاد سيد الشهداء وسيد شباب أهل الجنة الحسين عليه السلام ، حين ضحى بكل شيء من أجل إعادة الشرعية للحكومة الإسلامية ، وكيف كانت ثورته أول ثورة لإقامة حكومة إسلامية صحيحة ضحى فيها بروحه الطاهرة . وحيث أن الأديان عموماً ، والمذهب الشيعي على وجه الخصوص ، بدأت على شكل تعاليم ، ولما أتمم به القادة والأنبياء من عزم وثبات ، كانت العقيدة تقدم بخطى ثابتة ، وتؤتي ثمارها على المدى الطويل .

إصلاح الهيئات الدينية : يرى الخميني أن بداية صلاح الأمة يمكن في إصلاح المؤسسة الدينية ، والتي يرى أنها عصب الحياة . وعليه فالخميني يدعو إلى طرد فقهاء السلطة الذين باعوا دينهم بدنيا ، حيث أنهم لا يستحقون الري الذي يزينهم .

إزالة آثار العدوان الاستعماري الفكري والخلقي : يُنبه الخميني الفقهاء إلى الآثار السلبية التي أحدثها الاستعمار في عقول المسلمين ، وكيف وسوست في صدور الناس إلى فصل الدين عن السياسة ، وأن الروحانية ليس لها تدخل في الشأن الاجتماعي ؛ وأن الفقهاء ليس لهم الحق في أن يعملوا لتقرير مصير الأمة . ويُنبه إلى أن بعض الفقهاء تأثروا بسموم الاستعمار ، حيث يروا أنهم لم يخلقوا إلا للدعوة للإسلام ، وبيان المسائل الفقهية ، وهو خطأ جسيم في فهم وظيفتهم كفقهاء ، وهذا هو ما يريده الاستعمار وأزلامه من الفقهاء . ويوضح الخميني نقطة هامة وهي ثقافة الحاكم ، وأن الفقهاء على ثقافة عالية جداً تؤهلهم للحكم . ويُقسم الخميني الاختصاصات ، حيث يوضح على ضرورة الاستفادة من ذوي الاختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والتنظيمية والإحصائية . أما بسط العدالة ، والقضاء ، والحكم بين الناس ، فهو من شئون الفقيه ، ويجب عليه أن يفني فيه كل أيام حياته . هذا التقسيم هو الذي يضمن سياسة مستقلة مسقمة للبلاد الإسلامية ، لانفوذ لأجنبي فيها ، ولا إنحراف .

إصلاح المتقدين : يتحدث الخميني في هذه النقطة عن جماعة تسمى نفسها "المقدين" في حين أن الخميني يراهم مدعي قداسة (متقدين) ، حيث أنهم يتكلفون التقديس ؛ ويدعو الخميني إلى العمل على محاولة إصلاح أفكار هؤلاء ، وإرشادهم إلى الطريق القويم ، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح . ويقصد الخميني هنا الفقهاء في العديد من الحوزات العلمية مثل قم ومشهد والنجف وغيرها ، ممن

يعارضون كل صوت داعي للثورة على الطواغيت ، والعيش في حياة حرة مستقلة ، بحجة أن السياسة ليست عمل الفقهاء . وهنا يرسل لهم الخميني برسالة فحواها هو : إما أن يكفوا عن السير في هذا الاتجاه السلبي المهادن للطواغيت ، أو يكون له معهم شأن آخر . تطهير المراكز الدينية : يقصد الخميني هنا تطهير الحوزات ممن يعطلون مسيرة الإصلاح ، ولأن الحوزات هي المراكز العلمية الدينية ، والتي يتم فيها تدريس التعليم الديني والزعامة الدينية ، حيث ينبغي أن تكون موطن الفقهاء العدول ، ومهبط الطلبة والأساتذة من شتى البلاد ، وهي معدن أمناء الله وخلفاء الرسل . وعليه لا ينبغي للفقهاء أن يطيع الظالم في أمر ، ولا يزكي له عمل ، ولا يعقد له عقدة ، ولا يبنّي معه بناء . ويؤكد الخميني على فروض الفقهاء والتي أمرهم بها الأئمة المعصومين عليهم السلام ، وهي أداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بأمر الله ، ويشير إلى أن التقية لا تجوز في حالة كان الإسلام في خطر ، وأن التقية كانت شرعت للحفاظ على النفس أو الغير من الضرر . ويوضح أنه من الواجب التخلص من فقهاء السلاطين ، فهم من دعتهم بطنتهم واستهوتهم الحياة الدنيا ، وزين لهم الشيطان سوء عملهم ، فعملوا مع صفوف الخونة من الحاكمين وأيدوهم وساروا من ورائهم ، والله على ما يعملون ويقولون شهيد . طرد فقهاء السلاطين : ويقصد بهم الخميني علماء البلاط ، وهم من ألبسهم السافاك العمام لكبي يدعوا الله للسلطان ويستنزّلوا عليه بركاته ورحماته . جاءت كلمات الخميني في هذه المحاضرة مليئة بالحماسة وإستثارة عزائم الشباب كي يهبوا في وجه فقهاء السلاطين وينزعوا عنهم عمامتهم التي لا يستحقون إعتبارها . ومن جهة أخرى دعا الخميني الفقهاء العدول أن يعملوا على تشكيل حكومة إسلامية صحيحة بجانب عملهم بدروس الدين ، حتى يبينوا للناس معنى الرسالة والنبوة والإمامة .

تدمير الحكومات الجائرة : في هذه النقطة يدعو الخميني الإيرانيين لمحاربة حكم الطواغوت ، بل ويتوسع ويدعو جميع المسلمين إلى محاربة جميع الطواغيت في العالم الإسلامي بأسره . ويعدد الخميني لهم كيفية تدمير الحكومات الجائرة عن طريق : مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة . ترك التعاون معها . الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه على هؤلاء الطواغيت . تأسيس مؤسسات قضائية ، ومالية ، وإقتصادية ، وثقافية ، وسياسية جديدة .

وعليه يكون الخميني في تشكيله للحكومة الإسلامية قد راعى شروط العدالة الإنتقالية من حيث المحاكمات ، والإصلاح المؤسسي ، وإحياء الذكرى ، ولكن من منظور إسلامي .

ويؤكد الرئيس الإيراني أحمدني نجاد أنه يعود بالثورة إلى

عهد الخميني مترسها خطاه في تحقيق الحكومة الإسلامية ، مشيراً إلى أن الفساد قد تسرب إلى هذه الحكومة مما يعني سقوط شعار العدالة ، ومن ثم فإن الدولة في حاجة إلى إعادة الشفافية من خلال مبدأ العدالة الإنتقالية التي تمهد للعدالة الشاملة ، وقد اتخذ أحمدني نجاد خلال سنوات رئاسته مجموعة من الإجراءات التي تسعى لتحقيق الشفافية ، ثم الشعبية ثم العدالة الإنتقالية ، لكن هذه الإجراءات لم تتطابق مع إجراءات الخميني ، مما وضعه موضع النقد والمساءلة ، ويرد أحمدني نجاد على منتقديه أنه يتبع خطوات الخميني بأسلوب يتواءم مع ظروف هذا العصر وظروف الدولة ، حيث يقوم بمحاولة إصلاح أفكار من يتكلفون التقديس ، وإرشادهم إلى الطريق القويم ، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح ، ممن يعارضون كل صوت داع للثورة على الطواغيت ، فالحكومة الإسلامية تنفذ أحكام الله من خلال تحويل الشرع إلى خطة عملية تطبيقية ، وأن من يعارضونه يريدون عودة ما فيا الفساد إلى النظام ، وإضاعة كل المنجزات الثورية التي تحققت ، وتقييد الحركة الثورية في مجال العدالة الاجتماعية ، والتي من خطواتها تنقل الحكومة في القرى والمحافظات النائية لتحقيق مطالب الفقراء ومواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ، ويؤكد أن هناك استجابة لمساعيه في تحقيق العدالة في التعامل الدولي ، والرجوع إلى الأصولية في القضايا الدولية ، وهو الشعار الذي رفعه الأنبياء ، لأن القدرة من أجل القدرة هي استكبار وعلو في الأرض نتيجته الفساد والطواغوت واستعباد الإنسان ، لكن القدرة من أجل تحقيق العدالة هي مدرسة علي بن أبي طالب ، وهي ما يجب أن نحافظ عليه .

ويؤكد أحمدني نجاد أنه يحقق مفهوم العدالة الإنتقالية من أجل تحقيق العدالة الشاملة ، والاهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الأساليب المتنوعة وتطبيق هذه الاستراتيجية عملياً بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية ، عدالة اجتماعية ، وعدالة لإصلاح الضرر ، وعدالة اقتصادية ، بل أيضاً ضمان حقوق الضحايا ، وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم ، وتحقيق العدل بواسطة التعويض عما لحق بهم من أضرار ومعاناة ، فضلاً عن الإصلاح المؤسسي بتبني إصلاحات تشمل مؤسسات الدولة وقوانينها وسياساتها ، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى ، وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية ، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري أو ديمقراطي في المستقبل .

المراجع والمصادر:

تاريخ العدالة الإنتقالية ونظريتها ، المركز الدولي للعدالة الإنتقالية . على الموقع <http://www.ictj.net/arabic/>

عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ . على الموقع HYPERLINK "http://www.ictj.net/arabic/" www.ictj.net/arabic

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي . ص ٤ .

عباس علي عميد زنجاني ، فقه سياسي (حقوق اساسي ومباني قانون اساسي) ، مؤسسة انتشارات امير كبير (فارسي) ، تهران ، ١٣٧٣ هـ . ش . ج ٢ ، ص ٢٢ ، ص ٢٣ .

- العلامة محمد مهدي الأصفى ، البيعة السياسية (دراسة فقهية مقارنة) ، ص ١ - ص ٣ .

- توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، وقراءة في فكر الثورة الإيرانية ، منشورات العصر الحديث ، ط الأولى ، ١٩٩٥ م . ص ٢٦ .

توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، المرجع السابق . ص ٢٢ - ص ٢٥ .

- محمد السعيد عبد المؤمن (دكتور) ، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ، ١٩٩١ م ، بدون إسم دار نشر . ص ٥ - ص ٨ .

- دراسات ومنشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية . على الموقع HYPERLINK "http://www.ictj.net/arabic/" www.ictj.net/arabic

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٩ م ، بدون إسم دار النشر . ص ١١٩ .

- الحكومة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٣ ، ص ١٢٤ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٧ ، ص ١٢٨ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٨ - ص ١٣٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٢ - ص ١٣٩ .

- يقصد الخميني بالمتقديسين : المتظاهرين بالقداسة . وهم مجموعة من الفقهاء يرون الفصل بين الدين ، والسياسة .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٩ - ص ١٤١ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٤١ - ص ١٤٣ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٤٣ - ص ١٤٥ .

/arabic

- موقع الجزيرة نت ، HYPERLINK "http://www.aljazeera.net" http://www.aljazeera.net

net بتاريخ ١٦-٦-٢٠٠٧ م .

- عبد القادر محمد عبد القادر ، العدالة الانتقالية : مفهومها ، مناهجها وآلياتها (قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر العام الخامس) ، على الموقع HYPERLINK "http://www.katib.org" www.katib.org

- التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ . على الموقع HYPERLINK "http://www.ictj.net/arabic/" www.ictj.net/arabic

- عباس علي عميد زنجاني ، فقه سياسي (حقوق اساسي ومباني قانون اساسي) ، مؤسسة انتشارات امير كبير (فارسي) ، تهران ، ١٣٧٣ هـ . ش .

العلامة محمد مهدي الأصفى ، البيعة السياسية (دراسة فقهية مقارنة) .

- توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، وقراءة في فكر الثورة الإيرانية ، منشورات العصر الحديث ، ط الأولى ، ١٩٩٥ م .

محمد السعيد عبد المؤمن (دكتور) ، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ، ١٩٩١ م ، بدون إسم دار نشر .

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٩ م ، بدون إسم دار النشر .

- تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية . على الموقع HYPERLINK "http://www.ictj.net/arabic/" www.ictj.net/arabic

- موقع الجزيرة نت ، HYPERLINK "http://www.aljazeera.net" http://www.aljazeera.net

net بتاريخ ١٦-٦-٢٠٠٧ م .

- عبد القادر محمد عبد القادر ، العدالة الانتقالية : مفهومها ، مناهجها وآلياتها (قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر العام الخامس) ، من الموقع - التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية

وزارة الانتظار (وزارت انتظار)

أ. د. يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

التي يحظى بها المتقدم به والمنصب الذي يتقلده.
والسؤال هو: هل سيكتب لهذا الاقتراح النجاح، أم سيظل
حيث الأدرج؟

الانتظار لغة: الترقب والتوقع والترقب، أما الانتظار في
الاصطلاح الشيعي فهو ضرورة من ضرورات الاعتقاد
بالإمام المنتظر، وهو حالة ترقب لنبا عظيم له الأثر في نظام
العالم، أو ترقب وتوقع دولة الحق على يد المهدي الموعود
الذي سيظهر الظلم ويقيم العدل. وللشيعية أحاديث تحت
على الانتظار وتمدح المنتظرين، وتحدث عن فضل الانتظار
ومنزلة المنتظرين، ولديهم روايات متواترة عن الانتظار
ووجوبه.

وثقافة الانتظار لها خصائصها الخاصة بها، وهي متشرة
وسائدة لدى الشيعة - ومنهم الإيرانيون - منذ غيبة المهدي
في عام ٢٦٠ هـ، وهي ثقافة متجددة يعمل علماء الشيعة
على استمرارها وتطويرها ومواكبتها لاحتياجات الأجيال
المتعاقبة. وقد تحدث علماء الشيعة عن معنى الانتظار كمبدأ
أو ثقافة أو نظرية، وعن فلسفته وآلياته وفضله والمراد منه
ومنزله، وعن خصال المنتظر الحقيقي ومواصفاته، والمهمة
المنوطة به، وعن كيفية الانتظار، وعن فلسفة الغيبة.

ومن المعروف أن الإيوان بعودة المهدي المنتظر من أسس
التشيع، وأن الشيعة الإثني عشرية (الإمامية) تؤمن بأن
الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري دخل السرداب
في دار أبيه في مدينة (سرمن رأى) التي تسمى الآن (سامراء)
عام ٢٦٠ هـ وله من العمر خمس سنوات، وأنه لا يزال حياً،
لكنه مستتر عن العيون والأبصار؛ أي أنه غائب حاضراً، وأنه
سوف يظهر بعد شيوع الظلم والفساد في الأرض، ليخلص
البشرية من هذا الظلم وهذا الفساد، ويقر نظام العدل في

في أواخر أغسطس عام ٢٠٠٨ قدم حجة الإسلام
صمصام الدين قوامي رئيس الجمعية العلمية بحوزة قم
العلمية اقتراحاً غير مسبوق بضرورة تشكيل وزارة جديدة
تسمى "وزارة الانتظار" تنحصر مهمتها الأساسية في التنظيم
والتسيق بين الهيئات والمؤسسات المؤثرة في مجالات ظهور
المهدي المنتظر. وعندما سئل عن غرابة وصعوبة تنفيذ هذا
الاقتراح، أجاب قائلاً: لم يكن أحد يصدق قبل الثورة
الإسلامية التي قامت في ١١/٢/١٩٧٩ أن شعار الجمهورية
الإسلامية سوف يتحقق يوماً ما، لكنه تحقق وأصبح واقعاً
ملموساً، وأضاف قائلاً: يجب أن ندعم لغة الفن، خاصة:
السينما والمسرح والرسم والشعر وغيرها من الفنون المؤثرة
في مسألة المهدي، وذلك بدلاً من استنباط الأدلة المعقدة
وإعداد البحوث الفلسفية.

وعن مهمة الوزارة الجديدة، قال حجة الإسلام قوامي
إن إدارة "مسجد جمران" هي إحدى مهام هذه الوزارة،
وقال مؤكداً على أهمية دور هذا المسجد في نشر وتعميق
ثقافة المهدي، إن المسؤولين عن إدارة شؤون مسجد جمران
لا يستطيعون - وحدهم - رقابة الزوار وخدمتهم. وعن
سبب تبنيه لهذا الاقتراح قال: إن السبب هو استشراق
المستقبل نظراً لتزايد شوق المواطنين إلى زيادة مسجد جمران
في الأعوام القادمة، ويجب تعبئة الدولة كافة لتغطية وتلبية
احتياجات هذا السيل المتدفق من المشتاقين إلى ظهور المهدي
ورؤيته، وبناء على هذا، يجب أن تكون إدارة مسجد جمران
في يد أفراد أكثر دقة وتنظيماً ومنهجية.

هذا وقد نشرت الصحف الإيرانية الخبر الخاص بهذا
الاقتراح، كما أكدت على أن هذا الاقتراح أحيل إلى مجلس
الوزراء، وأنه حظي بأولوية قصوى نظراً للمكانة العلمية

الأرض، وقيم حكومة العدل العالمية.

والشيعة الإمامية يدعون الله أن يعجل بالفرج؛ أي برجة المهدي وظهوره، ولديهم دعاءان يتضمنان إشارات إلى المهدي المنتظر، وجلا وعبارات يظهر فيها شوقهم إلى رجوعه وظهوره، وفقرات يخاطبونه فيها، ويصفونه بأوصاف عدة، ويعددون فيها فضائله. الدعاء الأول يسمى دعاء الندبة. أما الدعاء الثاني فيسمى دعاء الفرج، وهم يتوسلون به عند الله - سبحانه وتعالى - أن يعجل بإظهار الإمام الغائب ويرجعه. ومن أسماء المهدي وألقابه عند الشيعة: المهدي المنتظر - المهدي الموعود - المخلص الموعود - الإمام المنتظر - إمام الزمان - إمام آخر الزمان - ولي العصر - صاحب الزمان - صاحب الأمر - القائم - قائم آل محمد - منجي آخر الزمان - حجة الله - القطب - بقية الله.

والانتظار نوعان: الانتظار السلبي الذي سيطر على أسلوب الفكر الشيعي قرون عدة، وهو الذي يحرم أصحابه النشاط السياسي في زمن الغيبة، ويكتفون بالدعاء في المسجد أو الحسينية أو المنزل، ويعرفونه بأنه سلوك مقترن بالسكون والركون والاستسلام للوضع القائم، ويقولون: يجب أن يمتلئ العالم بالمعصية والفساد حتى يظهر المهدي.

أما النوع الثاني، فهو الانتظار الإيجابي الذي سيطر على الفكر الشيعي المعاصر، والذي تستنفر فيه الأمة كل طاقتها، والذي يتسم بالديناميكية والحيوية في الإصلاح، والمقترن بالنشاط والحركة والسعي والاستعداد من أجل التمهيد لثورة المهدي العالمية.

ومن الذين قالوا بالانتظار الإيجابي المفكر وعالم الاجتماع الإيراني المعروف على شريعتي (١٩٣٣-١٩٧٧)، فهو من الذين يؤمنون بأنه الانتظار السلبي يحطم مسبقاً كل عمل إصلاحى في زمن الغيبة، وبأن المنتظر إنسان متأهب وملتمزم ومسلح، وأن الانتظار هو مذهب الاعتراض على النظام الحاكم والوضع الراهن، وأن الانتظار أيضاً حتمية إيمانية معادلة لحتمية التاريخ، ومنهم أيضاً الإمام الخميني (توفي عام ١٩٨٩) الذي تحدث في مؤلفاته عن ضرورة انتهاء الانتظار السلبي المخرب والمعطّل، والانتقال إلى عصر الانتظار الإيجابي المبادر والبناء، وعن ضرورة تشكيل حكومة إسلامية تعمل خلال فترة غيبة الإمام الثاني عشر، وفي ظل ولاية الفقيه، وعن أن وجود هذه الحكومة يعد تمهيداً لرجعة المهدي المنتظر. كما يؤمن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد بأن

الثورة الإسلامية في إيران تعد من العوامل الأساسية التي تمهد لعودة المهدي وظهوره، وصرح في أكثر من مناسبة بأن المهمة الرئيسية للثورة الإيرانية هي تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدي.

وهكذا ينظرون في إيران المعاصرة إلى الانتظار، فهو في رأيهم تدريب عملي وفكري، وأنه يجب على كل شيعي أن يكون انتظار الفرج شعاراً دائماً له، وأن الانتظار ليس استرخاء وسكوناً، بل عمل دؤوب ورؤية وتربية واستعداد، وهم يؤمنون بأن وفاة المنتظر الحقيقي الطبيعية في عصر الغيبة تعد شهادة، وبأن المنتظر الحقيقي لا يحدد موعد الفرج والظهور، وينبغي أن يقوم بمهام تعبدي ومهام لها بعد اجتماعي، وأن يحارب الظلم ويتصدى للظالمين، وأن يحارب البدع والتصورات المنحرفة. وأن ينشر ثقافة الانتظار الصحيحة مستخدماً أحدث أساليب العصر، واللغة التي تتناسب مع احتياجات الجيل الجديد.

أما مسجد جمركان الذي أشار إليه حجة الإسلام قوامي في اقتراحه، فهو يبعد خمسة كيلو مترات عن مدينة "قم" الإيرانية، ويقع في الجانب الشرقي للمدينة. وهناك رواية متواترة عن أن المسجد بنى بأمر من المهدي المنتظر في القرن الرابع الهجري. وقد زاد الاهتمام بالمسجد وبإعمارهِ وتوسعته بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وزاد الإقبال على زيارته من داخل إيران وخارجها، وبخاصة في ليلتي الأربعاء والجمعة من كل أسبوع، وفي المناسبات الإسلامية، والزوار يأتون من أجل الصلاة والمكوث والاعتكاف طلباً لقضاء الحوائج وشفاء المرضى والدعاء بتعجيل الفرج والظهور.

وبالمسجد قلبته لبيع الكتب ودار نشر وقاعات للمحاضرات والندوات الأسبوعية ومركز للدراسات، وقد خص جزء منه للنساء، كما توجد بالمسجد بئر قديمة عليها قطعة حجر رخامية، وهي بئر تبرك بها الزوار ويلقون فيها بالعملات الفضية تبركاً وطلباً لقضاء الحوائج وشفاء المرضى. وقد قيل الكثير عن كرامات هذا المسجد، كما قيل إن الرئيس نجاد خصص اعتمادات مالية ضخمة لتجديده وإعمارهِ وتوسعته، وإنه أمر بإنشاء سكك حديدية تمتد من العاصمة طهران إلى مسجد جمركان الذي وصفه البعض بأنه: مسجد الاستغفار ومعبد الانتظار، كما وصف التوسع الهائل الذي تم في محيط هذا المسجد بأنه يعد نموذجاً بارزاً للقفزة التي حدثت في الثقافة المهدوية.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع التجارة - قلوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط الدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg